



جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي.

آثر مكونات هيكل رأس المال على القرارات التمويلية و الاستثمارية بقطاع التأمين بالجزائر – دراسة تحليلية و قياسية لقطاع التأمين للفترة (1990-2022).

The impact of capital structure components on financing and investment decisions in the insurance sector in Algeria – an analytical and econometric study of the insurance sector for the period(2022-1990).

تحت إشراف:

أ. بشيكر عابد.

من إعداد الطالب (ين):

بن عزيزة ايناس زهرة.

لقرع شيماء.

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا

جامعة غليزان

أستاذ محاضر "أ"

د. بديار احمد

مشرفا و مقررا

جامعة غليزان

أستاذ التعليم العالي

أ.د. بشيكر عابد

ممتحنا

جامعة غليزان

أستاذ محاضر "أ"

د. ملاح عدة

السنة الجامعية: 2024/2023

## شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

بفضل الله وعونه وبعد جهد ومثابرة تم إنجاز هذا العمل والذي نتوجه بالشكر من خلاله أولاً لله عزوجل الذي تقدست أسمائه أن حيب لنا العلم، وسير لنا سبله ورزقنا تلقيه على أيدي أهله الطيبين والمخلصين نسأله أن يرزقنا الاخلاص في القول والعمل، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ومن تمام شكره تعالى، أن نشكر أهل فضل فضلهم وجهودهم، وأن نعترف لهم بحقهم على رأسهم الأستاذ المشرف " بشيكر عابد " بتوجيهاته القيمة التي كانت السبب المباشر والحافز لإتمام هذا العمل وإلى من كان يحثنا على البحث و يرغبنا فيه ، ويقوي عزمنا عليه فله من الله الاجر و منا كل التقدير حفظه الله ومتعته بالصحة و العافية و نفع بعلمه

.إلى كل الأساتذة الافاضل بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أحمد زبانة وكل من ساعد من بعيد أو قريب في إنجاز هذا العمل وكل من ساهم ولو بكلمة طيبة رفعت من

معنويتنا .

## الإهداء

بسم الله و الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله .  
الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار الى من اجمل اسمه بكل افتخار و  
ستبقى كلماتك نجوم اهتدى بها اليوم و في الغد و الى الابد.  
"والدي العزيز" و الغالي رحمة الله عليه و جعل مثواه الجنة الى ملاكي في الحياة الى معنى الحب و الى  
معنى الحنان و التفاني ، الى بسمة الحياة و سر الوجود..  
الى "امي الغالية" وقد ورثت في جوفها كيف اكون انسانا قبل ان اصرخ صرختي الاولى في هذا العالم  
ليس فقط لأنك اويتني في رحمك الدافئ تسعة اشهر و تعاركتي مع الموت لتمنحني الحياة في ميدان  
المخاض انما لأنك كنت منذ انجبتني حتى هذه اللحظة اما عظيمة الى الحد الذي اشعر فيه بانك كثيرة  
علي .  
الى ورود بيتنا "أخي" و الى "جدتي الغالية" اطال الله في عمرها و الى صديقة العمر "هجيرة" و الى كل  
كبير و صغير من عائلة "يعقوب" .  
انا ممتن لكم جميعا.

شيماء

## الإهداء

بسم الله و الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله.

اللذان لا يمكن للكلمات ان تفني حقهما ، الى من لا يمكن للأرقام ان تحصي بفضائها اهدي هذا العمل المتواضع.

الى من تعبت لتريحني ، الى من اعطتني الدعم و الحنان و سهرت لكي أنام ، وعملت حتى أحقق كل الاحلام و زرعت في قلبي الامل و الاطمئنان الى قرّة عيني و رفيقة دربي "امي الغالية" اطال الله في عمرها.

الى من احمل اسمه بكل فخر الى من رباني و علمني مكارم الاخلاق و امدني بروح المثابرة و العمل "ابي الحنون " شفاه الله و حفظه ورعاه.

الى اعز ما املك في هذه الحياة الى رفيقة دربي و امي الثانية التي كانت معي في كل اوقات "اختي الغالية". و الى "زوجها" وهو الاخ الذي لم تلده امي ، و الى "اخواتي".  
و الى روح "جدتي الغالية" رحمها الله و جعل مثواها الجنة.  
و الى اولاد اختي و اخواتي " يوسف ، سيرين، ياقوت ، توفيق ، منال".  
و الى العائلة الكريمة : بن عزيزة ، مغيش.

على الاخوات اللواتي لم تلدهم امي على من سعدت برفقتهم في درب الحياة الى من عرفت كيف اجدهم و علموني الا اضيعهم " شيماء ، هجيرة".  
الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل.

ايناس

## ملخص

يهدف هذا البحث الى معرفة علاقة راس المال بالقرارات التمويلية و الاستثمارية بقطاع التأمين في جزائر و ذلك من خلال دراسة شركات التأمين في الجزائر من خلال محاولة إبراز تأثير اهم العناصر الأساسية المشكلة لهيكل راس المال و القرارات التمويلية و الاستثمارية باستعمال مجموعة من المحددات لتمثيل هذا , و باستخدام التقنيات القياسية لبرنامج "Eviews" تم إبراز مجموعة من محددات . حيث كشفت الدراسة التحليلية ان محدد تأمين السيارات بالنسبة للتأمين ضد الأضرار و التأمين الجماعي للتأمين الاشخاص و تصنيفات الشركات حسب نوعي التأمين فكانت أولى بالنسبة لتأمين ضد الأضرار شركة التأمين "AAS" و التأمين الشخصي كانت شركة التأمين " FIDRAC " و يختلف تأثير بين الإيجابي و السلبي و ذلك بسبب مساهمة كل عنصر في تكوين رأس المال.

**الكلمات مفتاحية:** شركة التأمين ، قطاع التأمين ، التأمين ضد الأضرار ، التأمين الأشخاص ، هيكل رأس المال.

### **Abstract:**

This research aims to know the relationship of capital to financing and investment decisions in the insurance sector in Algeria , by studying insurance companies in Algeria by trying to highlight the impact of the most important basic elements that constitute the structure of capital and financing and investment decisions , using a set of determinants to represent this, and using standard “Eviews” techniques a set of parameters are highlighted. The analytical study revealed that the determinat of car insurance with respect to insurance against damages and group insurance for personal insurance and classifications of companies according to the two types of insurance was first for insurance against damages, the “SAA” insurance company , and personal insurance was the insurance company “CARDIF” , and the effect varies between positive and negative , due to the contribution Every element in capital formation.

**Keywords :** insurance companies, insurance sector , Damage insurance, insurance persons , capital structure.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر
	إهداء
	فهرس المحتويات
	ملخص
	فهرس الجداول
	فهرس الاشكال
	فهرس الاختصارات
أ - هـ	الفصل الأول : مقدمة عامة.
1	الفصل الثاني : الاطار النظري حول التأمين و هيكل رأس المال و علاقة رأس المال بالقرارات التمويلية و الاستثمارية.
2	تمهيد
3	1- مفاهيم عامة حول التأمين.
3	1-1- تعريف التأمين.
4	1-2- أنواع التأمين و مبادئه التقنية و القانونية.
10	1-3- أهمية التأمين.
13	2- الإطار المفاهيمي لهيكل رأس المال .
13	2-1- تعريف هيكل رأس المال.
14	2-2- محددات هيكل رأس المال.
15	2-3- مكونات هيكل رأس المال.
20	3- علاقة رأس المال بالقرارات التمويلية و الاستثمارية.
20	3-1- مفاهيم عامة حول القرارات التمويلية.
23	3-2- مفاهيم عامة حول القرارات الاستثمارية.
28	3-3- علاقة رأس المال بالقرارات التمويلية و الاستثمارية.
30	خلاصة الفصل.
32	الفصل الثالث : الدراسة التحليلية و القياسية لقطاع التأمين للفترة (1990-2022).

33	تمهيد
34	1- واقع قطاع التأمين في الجزائر.
34	1-1- تطور قطاع التأمين في الجزائر.
36	1-2- إصلاحات و تشريعات منظمة لقطاع تأمين.
42	1-3- شركات الناشطة في سوق التأمين بالجزائر.
47	2- دراسة تحليلية لسوق التأمينات للفترة (2007-2021).
47	2-1- دراسة تحليلية للسوق العالمي للتأمينات للفترة (2007-2021).
48	2-2- دراسة تحليلية للسوق الجزائري للتأمينات للفترة (2020-2021).
60	2-3- تصنيف شركات التأمين العالمية لسنة 2021.
64	3- الدراسة القياسية لآثر مؤشرات الهيكل المالي للتأمين على النمو في الجزائر(1990-2022).
64	3-1- تعريف و ترميز متغيرات الدراسة.
64	3-2- دراسة استقراريه السلاسل الزمنية.
65	3-3- تقدير النموذج.
68	خلاصة الفصل.
70	الفصل الرابع : خاتمة عامة.
72	قائمة المراجع.

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الفصل - رقم الجدول
52	يمثل اقساط التامين في جميع انحاء العالم.	الجدول رقم (1.3)
53	يمثل تطور الانتاج حسب نوع النشاط للفترة (2020-2021).	الجدول رقم (2.3)
54	يمثل تطور انتاج التامين ضد الاضرار حسب الفرع للفترة (2020-2021).	الجدول رقم (3.3)
56	يمثل تطور انتاج التامين الشخصي حسب الفرع للفترة (2020-2021).	الجدول رقم (4.3)
57	يمثل تعويض التامين على الاضرار و التامين الشخصي للفترة (2020-2021).	الجدول رقم (5.3)
58	يمثل تعويضات شركات التامين ضد الاضرار حسب الفرع للفترة (2020-2021).	الجدول رقم (6.3)
59	يمثل تعويضات شركات التامين الشخصي حسب الفرع للفترة (2020-2021).	الجدول رقم (7.3)
60	يمثل مطالبات بالدفع للتامين ضد الاضرار و التامين الشخصي .	الجدول رقم (8.3)
61	يمثل مطالبات المستحقة على شركات التامين ضد الاضرار حسب الفرع .	الجدول رقم (9.3)
62	يمثل مطالبات التي يتعين دفعها في التامين الشخصي عن طريق الفرع.	الجدول رقم (10.3)
63	يمثل تجربة الخسارة للتامين ضد الاضرار و التامين الشخصي.	الجدول رقم (11.3)
63	يمثل مطالبات التامين ضد الاضرار.	الجدول رقم (12.3)
64	يمثل مطالبات التامين الشخصي.	الجدول رقم (13.3)
70	يمثل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ( تحديد درجة التكامل).	الجدول رقم (14.3)
71	يمثل نتائج التقدير .	الجدول رقم (15.3)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الفصل - رقم الشكل
12	انواع التامين.	الشكل رقم (1.2)
17	اهمية التامين.	الشكل رقم (2.2)
34	يمثل علاقة راس المال بقرارات الاستثمارية.	الشكل رقم (3.2)
52	دائرة نسبية تمثل اقساط التامين في جميع انحاء العالم.	الشكل رقم (4.3)
54	يمثل تطور الانتاج حسب نوع النشاط للفترة (2020-2021).	الشكل رقم (5.3)
55	يمثل تطور انتاج التامين ضد الاضرار حسب الفرع للفترة (2020-2021).	الشكل رقم (6.3)
56	يمثل تطور انتاج التامين الشخصي حسب الفرع للفترة (2020 - 2021).	الشكل رقم (7.3)
58	يمثل تطور تعويضات شركات التامين ضد الاضرار حسب الفرع للفترة (2020-2021).	الشكل رقم (8.3)
59	يمثل تطور تعويضات شركات التامين الشخصي حسب الفرع للفترة (2020 - 2021).	الشكل رقم (9.3)
61	يمثل تطور مخزونات التامين ضد الاضرار حسب الفرع.	الشكل رقم (10.3)
62	يمثل تطور مخزونات التامين الشخصي حسب الفرع.	الشكل رقم (11.3)
65	يمثل تصنيف انتاجية شركات التامين ضد الاضرار لسنة 2021.	الشكل رقم (12.3)
66	يمثل الحصة السوقية لشركات التامين ضد الاضرار لسنة 2021.	الشكل رقم (13.3)
67	يمثل تصنيف انتاجية شركات التامين الشخصي لسنة 2021 .	الشكل رقم (14.3)
68	يمثل الحصة السوقية لشركات التامين الشخصي لسنة 2021.	الشكل رقم (15.3)

## فهرس الاختصارات

الاختصار	المصلح باللغة العربية
CAAR	شركة جزائرية للتأمين و اعادة التأمين
SAA	شركة جزائرية للتأمين
MAATEC	التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية و الثقافة
SPA	شركة ذات اسهم
CNA	المجلس الوطني للتأمينات
CCR	شركة متخصصة في اعادة التأمين
ALFA	لمحاربة الغش فرع لشركات التأمين تحت اسم الفا
MIDA	ميذا : هو برنامج ممول من قبل الاتحاد الاوروي و يتم بمقتضاه تقديم المعونات المالية من الاتحاد الاوروي الى شركائه المتوسطين و من بينهم الجزائر و الذي يستكمل بقروض ممنوحة من قبل البنك الاوروي للاستثمار وفق شروط ميسرة و ذلك لهدف مساعدتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
IRS	خلق جهاز للمفتشين القانونيين يتولى تقييم الاضرار.
CAAT	شركة جزائرية للتأمين الشامل
CASH	شركة تأمين المحروقات
XCAGE	شركة جزائرية لضمان الصادرات
SGCI	شركة الضمان القرض العقاري
TRUST	شركة ترست الجزائر
CIAR	شركة دولية للتأمين و اعادة التأمين
A2	الجزائرية للتأمينات
SALAMA	شركة سلامة للتأمينات الجزائرية
GAM	شركة العامة للتأمينات المتوسطة
ALLIANCE	شركة اليانس
MACIR VIE	شركة مصير حياة
CARDIF	شركة كارديف الجزائر

شركة الجزائر للتأمين على الاخطار	AXA DOMMAGE
شركة تامين الاحتياط و الصحة	SAPS
شركة تامين على الحياة	TALA
شركة كرامة للتأمين	CARAMA
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	CNMA
التامين التعاضدي	MUTUALISTE
الصناديق الوطنية لتامين العمال الاجراء و غير الاجراء	CASNOS و CNAS
الصندوق الوطني للتامين على البطالة	CNAC
شركة امانة للتأمين	AMANA
شركة جزائرية للتامين	L'ALGERIENNE VIE
رفع قيمة القسط للسائق الذي لم يرتكب اي حادث.	MALUS
يعمل على تخفيض قيمة القسط للسائق الذي لم يرتكب أي حادث.	BONUS
الناتج الداخلي الخام	PIBt
التامين و الخدمات المالية	ASFt
التضخم	INFt
سعر الصرف	TCHt
سعر الفائدة	INTt
استقرار الناتج الداخلي العام	DPIBt
استقرار التامين و الخدمات المالية	DASFt
استقرار التضخم	DINFt
استقرار سعر الصرف	DTCHt
استقرار سعر الفائدة	DINTt

الفصل الأول

---

# مقدمة عامة

شكل قطاع التأمين في الآونة الأخيرة الركيزة الأساسية لاقتصاد الدول , حيث وجدت فيه الشركات و الهيئات الغطاء الوافي لها لحماية اموالها و ممتلكاتها من الأخطار التي يمكن أن تضرر بها.

و يتمثل النشاط التأمين في قيام شركات التأمين بتلقي طلبات التأمين من العملاء او شركات التأمين الأخرى , و دراستها و اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها و الذي يترتب عنه حقوقا لشركات التأمين في شكل أقساط التأمين و التزامات تتمثل في قيمة التعويضات المطالب بأدائها للمؤمن لهم و المستفيدين من عقود التأمين عند تحقيق الأخطار المؤمن عليها , الأمر الذي دفع دول إلى إخضاع تلك الشركات بمجموعة من القوانين التنظيمية و التشريعية , بهدف تحقيق رقابة الدولة و حماية أموال المؤمن لهم.

يعتبر النظام التأمين أحد القنوات الفعالة في تعبئة المدخرات المحلية , و توظيفها في شكل قروض و أدوات استثمارية و توجيهها و لقد امتدت عمليات التأمين لتغطي مختلف القطاعات و النشاطات نظرا لتخوف المؤسسات أو الأفراد من المخاطر الكبرى التي تواجهها , وعدم القدرة على السيطرة عليها بالشكل الصحيح. و حتى تستطيع شركات التأمين الجزائرية , القيام بتسيير هذه المهام و يجب انتهاج استراتيجيات فعالة و تطبيق أساليب ادارية حديثة بالدرجة الأولى للتحكم في المخاطر التي تواجه المؤمن لهم , و التخفيض من أثارها في حالة تحققها .

القرارات التمويلية و الاستثمارية تشكل جزءا أساسيا من إدارة الأعمال و تهدف إلى تحقيق أهداف محددة للشركة القرارات التمويلية تتعلق بكيفية تمويل نشاط الشركة , مثل اختيار مصادر التمويل المناسبة , سواء من خلال الاقتراض أو جمع الأموال من المساهمين , بينما القرارات الاستثمارية تتعلق بكيفية استخدام هذه الأموال بشكل فعال , مثل الاستثمار في مشاريع جديدة او تحسين البنية التحتية.

تشمل القرارات التمويلية أيضا إدارة رأس المال و هيكله , و اختيار أنواع الديون المناسبة , و تقييم التكاليف و الفوائد لكل خيار تمويلي . أما القرارات الاستثمارية , فتتضمن تحديد المشاريع و الأصول التي تستحق الاستثمار , و تقدير العائد المتوقع من هذه الاستثمارات , و تقييم المخاطر المرتبطة بها.

تتأثر هذه القرارات بعوامل متعددة مثل الأهداف المالية و الاستراتيجية للشركة , و ظروف السوق و تكلفة التمويل , و مستوى المخاطر المقبولة , و التوقعات المستقبلية للعائدات. بشكل عام , الهدف من هذه القرارات هو تحقيق التوازن بين تحقيق العوائد المرجوة و تقليل المخاطر المحتملة.

**2. صياغة الإشكالية :** و من خلال دراستنا للموضوع يمكننا طرح الاشكالية التالية :

ما هو أثر مكونات هيكل رأس المال على القرارات التمويلية و الاستثمارية بقطاع التأمين في الجزائر ؟

**3. الأسئلة الفرعية :**

يندرج عن الإشكالية المطروحة الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف يؤثر هيكل رأس المال على قرارات التمويل لشركات التأمين في الجزائر؟  
- لماذا تعتمد شركات التأمين في الجزائر على تحليل سوق التأمينات المحلي و العالمي في اتخاذ قرارات التمويل و الاستثمار؟

- كيف تتأثر قرارات التمويل و الاستثمار لشركات التأمين في الجزائر بتغيرات الناتج المحلي الخام و التضخم؟

**4. صياغة الفرضيات:** لغرض بلوغ البحث غايته و اهدافه ، ارتأينا صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية 1 : هيكل رأس المال يؤثر على قرارات التمويل لشركات التأمين في الجزائر.  
الفرضية 2 : شركات التأمين في الجزائر تعتمد على تحليل سوق التأمينات المحلي و العالمي في اتخاذ قرارات التمويل و الاستثمار .

الفرضية 3 : قرارات التمويل و الاستثمار لشركات التأمين في الجزائر تتأثر بتغيرات الناتج المحلي الخام و التضخم.

**5. أهداف الدراسة :**

إن هدفنا البحثي يحدد ثلاث مفاهيم رئيسية : وهي قطاع التأمين و مكونات هيكل رأس المال بالإضافة إلى القرارات التمويلية و الاستثمارية سوف نسعى إلى توضيحهم من خلال تحديدهم و إعطائهم المبادئ الأساسية التي ستقودنا إلى فهم الصلة بين المفاهيم.

حيث تكتمل دراسة موضوع أثر متغيرات هيكل رأس المال على القرارات التمويلية و الاستثمارية و ذلك من خلال دراسة حالة سوق التأمينات في الجزائر.

و نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي :

- الامام بمختلف المفاهيم التي لها علاقة بالتأمين و شركات التأمين.

- التعرف على مكونات هيكل رأس المال في شركات التأمين.
- التعرف على العلاقة بين رأس المال و القرارات التمويلية و الاستثمارية.
- إبراز واقع قطاع التأمين في الجزائر.
- التعرف على السوق العالمي للتأمينات .
- التعرف على السوق التأمينات في الجزائر.
- إبراز تصنيفات شركات التأمين العالمية .

## 6. أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تعزيز الفهم لقطاع التأمين في الجزائر و دوره في الاقتصاد المحلي مما يساهم في تطوير السياسات الاقتصادية التي تعزز الاستدامة المالية و النمو الاقتصادي بالإضافة الى ذلك فإن فهم عميق لعلاقة هيكل رأس المال و قرارات التمويل و الاستثمار يمكن ان يوجه الاستثمارات الخاصة و العامة نحو القطاعات و الشركات التأمينية التي تعتبر أكثر فعالية و استقرار و في النهاية تقدم دراسة تحليلية لسوق التأمينات العالمي و الجزائري و دراسة قياسية لتأمينات في الجزائر لمعرفة مؤشرات التأمين على النمو.

## 7. أسباب ودافع اختيار الموضوع :

ارتأينا الخوض في هذا الموضوع لعدة مبررات أهمها :

- الرغبة في التعرف على تأمين .
- نقص البحوث المتعلقة بهذا الموضوع .
- التعرف على شركات التأمين في الجزائر.
- التعرف على تصنيفات شركات التأمين في الجزائر بالنسبة للعالم.

## 8. حدود الزمنية و المكانية للدراسة :

**حدود الزمنية :** أجريت الدراسة من الفترة الممتدة من 1990 الى 2022 بما فيها تحليل و قياس النتائج.

**حدود المكانية :** دراسة قطاع التأمين في الجزائر.

## 9. منهجية البحث :

سوف نعتمد في دراستنا هاته على منهج الاستقرائي و الذي ركزنا فيه على الدراسة الوصفية في الفصل النظري و

الفصل التطبيقي تم الاعتماد على الدراسة التحليلية و القياسية باستخدام قاعدة بيانات من الفترة (1990-2022).

## 9. الدراسات السابقة :

بهدف الإلمام لجميع الجوانب البحث و تغطية جوانب الموضوع النظرية تم استعمال المراجع المرتبطة بشكل المباشر أو غير المباشر بالموضوع باللغتين الفرنسية و العربية حيث تم الحصول عليها عن طريق البحث في شبكة الانترنت حيث تشمل هذه المصادر على كتب و المجالات و المذكرات و مواقع من بين الدراسات التي تم الاعتماد عليها نذكر منها :

الدراسة الأولى : دراسة بن عميروش فائزة "آثر تسويق خدمات التأمين على سلوك المستهلك" دراسة حالة عينة من مؤسسات التأمين في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، 2016. هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى توجه مدراء التسويق في مؤسسات التأمين نحو دراسة أسواقها و مدى تبنيتها لاسراتيجية التسويق ، بالإضافة الى محاولة رفع مستوى الوعي التأميني لدى المستهلك الجزائري من خلال تبني مختلف الادوات التسويقية التي تحقق ذلك.

الدراسة الثانية: مذكرة الماجستير للباحثة الهام غجاتي تحت عنوان ممولي لقطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري للفترة (2010-2017). تمحورت هذه المذكرة حول إشكاليه : إلى أي مدى يمكن لقطاع التأمينات المساهمة في تمويل الاقتصاد الجزائري و تحقيق عملية التنمية ؟

و التي حاولت الباحثة من خلالها معالجة الدور التمويلي لقطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري وكذا إبراز الإمكانيات التي تجعل من سوق التأمين الجزائري سوقا واحدة.

– الدراسة الثالثة : أطروحة دكتورة للباحث مصطفى بناي تحت عنوان واقع و افاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الاصلاحات الاقتصادية و المتغيرات الدولية للفترة (2013-2014). تمحورت هذه المذكرة حول الإشكالية : ما هو واقع شركات التأمين الجزائرية في ظل الاصلاحات الاقتصادية و المتغيرات الدولية ، و ما هي آفاقها المستقبلية ؟

تم تخصيص هذه الدراسة لمعرفة دور التأمين في التنمية الاقتصادية و التي حاول فيها تبيان حقيقة و موقع قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني ، و كذا مساهمة رأس المال الشركات في الناتج الداخلي الخام ، كذلك سلط الضوء على موقع قطاع التأمين الجزائري في العالم و ما يتطلبه قطاع التأمين الجزائري من اجل تحسينه. و قد توصل الباحث الى ان قطاع التأمين في الجزائر ضعيف جدا بالمقارنة مع الدول العربية و باقي دول العالم.

و الاضافة المرجوة من خلال دراستنا هذه يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- معالجة سوق العالمي للتأمينات و سوق التأمينات بالجزائر.
- ابراز تصنيفات شركات التامين العالمية
- دراسة التحليلية و القياسية لأثر مؤشرات هيكل المالي للتأمين على النمو في الجزائر.

## 10. هيكل البحث :

لتضمن الإحاطة التامة بجوانب الموضوع جاء موضوعنا متضمنا اربع فصول و يمكن استعراض ذلك كالاتي :  
 الفصل الأول : جاء تحت عنوان مقدمة عامة و تناولنا فيه اشكالية البحث ، الاسئلة الفرعية ، صياغة الفرضيات ، أهداف الدراسة ، أهمية الدراسة ، أسباب و دوافع اختيار موضوع ، حدود الزمنية و المكانية للدراسة ، منهجية البحث ، الدراسات السابقة.

الفصل الثاني : جاء تحت عنوان الاطار النظري حول التأمين و هيكل راس المال و علاقة راس المال بقرارات التمويلية و الاستثمارية و لقد تناولنا فيه ثلاث مراحل .أولا مفاهيم العامة حول التأمين ، ثانيا الاطار المفاهيمي لهيكل راس المال ، ثالثا علاقة راس المال بالقرارات التمويلية و الاستثمارية.

الفصل الثالث : جاء تحت عنوان الدراسة التحليلية و القياسية لقطاع التأمين للفترة (1990-2022) و لقد تناولنا فيه ثلاث مراحل. أولا واقع قطاع التأمين في الجزائر، ثانيا دراسة تحليلية لسوق التأمينات للفترة (2007-2021) ، ثالثا الدراسة القياسية لأثر مؤشرات الهيكل المالي للتأمين على النمو في الجزائر.

الفصل الرابع : جاء تحت عنوان خاتمة عامة و تناولنا فيه اختبار الفرضيات و نتائج الدراسة و مقترحات الدراسة.

## الفصل الثاني

---

الإطار النظري حول التأمين وهيكل

رأس المال و علاقة رأس المال

بالقرارات التمويلية و الاستثمارية.

تمهيد :

يعد هيكل رأس المال من العوامل الحاسمة التي تؤثر على القرارات التمويلية و الاستثمارية في قطاع التأمين. يتألف هيكل رأس المال من عدة مكونات مثل رأس المال من عدة مكونات مثل رأس المال الاجتماعي ، ورأس المال المالي ، ورأس المال البشري. يتعين على شركات التأمين توظيف هذه المكونات بشكل فعال لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التمويل و الاستثمار، مما يؤثر على قدرتها على تلبية الالتزامات المالية و تحقيق العوائد المرجوة للمساهمين و العملاء.

و لذا سنتناول في هذا الفصل مفاهيم عامة حول التأمين و هيكل رأس المال و العلاقة بين هيكل رأس المال و القرارات التمويلية والقرارات الاستثمارية.

## 1- مفاهيم عامة حول التأمين:

يؤدي التأمين دور هام في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية بفضل ما يقدمه من أمان و طمأنينة للأفراد المجتمع وهو نظام ليقفل من الأخطار التي قد تحدث مستقبلا.

**1-1- تعريف التأمين:** هو الوسيلة التي يصبح بمقتضاها عن الخسارة الناتجة عن تحقيق خطر معين عبئا خفيف بالنسبة لعدد كبير من الأفراد بدل من أن يكون عبئ كبير بالنسبة لعدد قليل منهم و يتضح ذلك أن التأمين ليس وسيلة لتفادي الأخطار أو منع وقوعها و إنما هو وسيلة لتحقيق عبئ الخسائر المالية التي تنتج عن تحقق الأخطار. (فهيم، 1980، صفحة 07)

هو نظام يهدف إلى حماية الأفراد أو المنشآت من الخسائر المادية المتحصلة الناشئة عن تحقق الأخطار المؤمن منها و ذلك عن طريق نقل عبئ مثل هذه الأخطار إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل جزء من الخسائر (راشد، 1992، المالية التي يتكبدها و ذلك مقابل أقساط محددة و محسوبة وفقا للمبادئ الرياضية و الإحصائية. صفحة 9)

هو وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تلح به نتيجة الوقوع الخطر معين وذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد يكونون جميعهم معرضين لنفس الخطر و ذلك بمقتضى اتفاق سابق. (ابراهيم علي ابراهيم ، 2003 ، صفحة 64)

التأمين عمل من أعمال التنظيم و الإدارة و ذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المشابهة لتقليل درجة عدم التأكد إلى أي حد مرغوب فيه و التأمين ما هو إلا تصوير لمبدأ عدم التأكد و ذلك بالتعامل (ابوسعد، 2000، صفحة 35) في مجموعات من الحالات بدل من التعامل في حالات منفردة.

و عرفه فريدمان و ساهاج : انه الفرد الذي يشتري تأمين ضد الحريق على منزل يمتلكه بفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة - قسط التأمين - بدلا من ان يبقى متحملا خيط من احتمال ضعيف خسارة مالية كبيرة قيمة المنزل أكمله و احتمال كبير بان لا يجسر شيئا و ذلك بفضل حالة التأكد على حالة عدم التأكد.

و قد عرف SHAKLE بأنه من الأسس التي يعتمد عليها التأمين في القياس هو ان ظاهرة

الأعداد الكبيرة تحول إلى عدم العلم إلى العلم ، كما تحول الشك و الخوف إلى التأكد.

تعريف رجال التأمين : عرف الاستاذ سلامة عبد الله سلامة التأمين بانه "نظام يصمم ليقفل من ظاهرة عدم التأكد الجودة لدى المؤمن لهم و ذلك عن طريق نقل عبئ الأخطار إلى المؤمن (شركة التأمين) و الذي يعتمد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها.

و عرف الأستاذ جاد عبد الرحمن ان " التأمين وسيلة للتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين و ذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الافراد ليكون جميعهم معرضين لهذا الخطر و ذلك بمقتضى اتفاق سابق.

أما بالنسبة للأستاذ الفرنسي JOHER MARD فالتأمين يعتبر عملية بموجبها يحصل احد الطرفين وهو المؤمن له في نظير مقابل يدفعه وهو القسط على تعهد بمبلغ يدفع له او لغيره ان تحقق (الزاميري و خطر معين و ذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر و إجراء المقاصة وفقا لقوانين الإحصاء. اصديقي، 2014، صفحة 37)

كما يمكن تعريفه كذلك التأمين أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجمع عدد كاف من الوحدات المعرضة لنفس الخطر (كالسيارات ، المنازل.... إلخ) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابل للتوقع بصفة (خلوف و مرقاش، جماعية و من ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر. 2012، صفحة 03)

## 1-2- أنواع التأمين و المبادئ التقنية و القانونية :

### • أنواع التأمين :

إن موضوع التأمين موضوع واسع جدا و تطبيقاته غير محدودة خاصة مع مرور الزمن و التطور الحاصل و عليه توجد عدة تقنيات للتأمين تختلف حسب أسس معينة ووجهات نظر مختلفة و يتمثل التقييم الأكثر شيوعا عموما في:

### المعيار الأول: على أساس موضوع التأمين.

• **التأمين على الأشخاص :** يقوم هذا النوع من التأمين بتغطية الأخطار التي يترتب عليها خسارة ذات الفرد أي أنها تلحق به ضرر بصفة مباشرة في حياته أو صحته مما يتجرأ عنه ضررا ماليا في دخله بسبب توقفه عن العمل أو

إنخفاض دخله أو حتى انقطاعه و عليه فالشخص المؤمن له هو موضوع التأمين مثل: التأمين ضد المرض و التأمين ضد الشيخوخة و التأمين ضد البطالة و هنا يدفع المبلغ المتفق عليه دون ربط بين هذا المبلغ و إستحقاقه للمستفيد من الضرر الذي تحقق عند وقوع الحادث.

• **التأمين على الممتلكات:** وتنحصر في الأخطار التي تصيب ممتلكات الأشخاص موضوع التأمين و يندرج تحت هذا التقييم التأمينات التالية: التأمين من الحريق و تأمين تلف أو فقد السيارة ،التأمين البحري، تأمين الطيران ، تأمين السرقة ،تأمين الزلازل و البراكين.

• **التأمينات المسؤولية المدنية :** هي الأخطار التي تنتج عن التصرفات الخاطئة للغير، كما قد يسأل الفرد و المؤسسة المسؤولية المدنية قبل الغير نتيجة لتصرف الخاطئ أو إهمال قد يسبب وقوع خطر معين للغير و هنا نشأت فكرة التأمين من المسؤولية المدنية قبل الغير و من أهم التأمينات نجد :

تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السفن و الطائرات.

تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المخازن و العمارات.

تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة.

تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات.

تأمين المسؤولية المدنية من اصابات العمل و (مختاري المناسي، مبادئ الخطر و التأمين، 2006، صفحة 24)  
الامراض المهنة .

**المعيار الثاني : الغرض من التأمين.**

وينقسم إلى تأمين خاص و تأمين الاجتماعي.

• **التأمين الخاص :** ويكون إختياري أو للشخص الحرة أن يؤمن أولاً يؤمن كتأمينات الحياة.

• **التأمين الاجتماعي :** يقوم هذا النوع من التأمين على أساس أهداف إجتماعية و هذا من خلال حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها بحيث لا قدرة لهم على تحملها ولا دخل لإدارتهم في حدوثها و في (بن يونس، 2017-2018، صفحة 10) الغالب تقوم هيئات بتنفيذها .

### المعيار الثالث : عنصر التعاقد .

ونقصد بأساس التعاقد العنصري الإجبار و الاختيار في التعاقد أي هل المؤمن مجبر أو مجبر في إجراء عقد التأمين وهنا نوعين رئيسين :

• **التأمين الإختياري :** حيث هنا يقوم التأمين على أساس الاختيار بين كل من المؤمن و المؤمن له ولا يوجد أي صورة من صور الإجبار على المؤمن لقبول الخطر، كما أن المؤمن له مطلق الحرية بإدارة كاملة في الإقدام على العملية التأمينية و يشمل هذا النوع كافة أنواع و فروع التأمينات التي يتوافر فيها الأساس السابق مثل تأمينات الحوادث الشخصية ، تأمينات ضد الحريق.

• **التأمين الإجباري :** هي تأمينات ليست لإدارة الشخص دخل فيها وليس له حرية في قبولها أو رفضها وغالبا ما تقوم الدولة بفرضها و هي التي تحدد شروطها و يكون هدفها عادة اجتماعي و ليس بغرض تحقيق الربح و يكون غالبا قسط التأمين موحد بالنسبة للجميع في إطار تغطية خطأ معين و يكون طبقا لنص تشريعي محدد لذلك كما يمكن أن يتم تعديل في فترات لاحقة على حسب الظروف الاقتصادية و يشمل هذا النوع من التأمين فروع (مختاري المناسي ، مبادئ الخطر و التأمين، التأمينات الخاصة الإجبارية كالتأمين الإجباري على السيارات. 2006، الصفحات 20 -21)

### المعيار الرابع : عنصر التعويض.

وتنقسم إلى تأمينات نقدية و تأمينات الخسائر.

• **التأمينات النقدية :** وتمثل كافة أنواع التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقيق مسببات الخطر المؤمن عنها أو ذلك لوجود جانب معنوي نتيجة تحقق الخطر فنظرا لصعوبة القياس للأخطار المعنوية يتفق مقدما على مبلغ التعويض المستحق عند تحقق مبدأ الخطر فعل و يتمثل ذلك في مبلغ التأمين و تعد التأمينات الحياة من أبرز التأمينات التي ينطبق عليها الاعتبار السابق لذلك أطلق عليها بالتأمينات النقدية أي التي تقدر فيها قيمة الخسارة مقومة بالنقد مقدما و التي يجب تحملها بالكامل عند تحقق الخطر المؤمن منه.

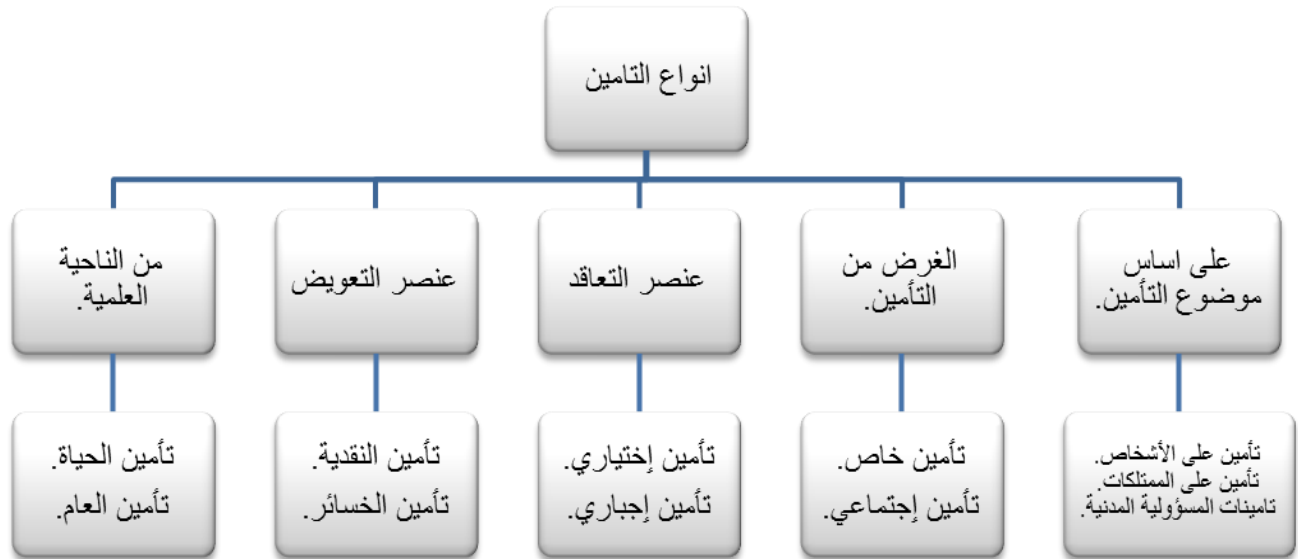
- **تأمينات خسائر:** وتشمل كافة أنواع التأمين التي يسهل فيها تحديد الخسارة المادية الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه، و ينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة، فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة (مداسي، 2018، صفحة 15) الفعلية و يعد أقصى مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين.

المعيار الخامس: من الناحية العملية.

- **التأمين على الحياة:** ويضع كافة التأمينات التي يكون فيها الخطر المؤمن منه متعلق بحياة أو وفاة الشخص أو الاثنين معا.

- **التأمين العام:** وفق هذا التأمين تتم التغطية التأمينية للممتلكات و المسؤولية المدنية نحو الغير و يشمل : تأمين (حفايضية، 2015-2016، صفحة 08) النقل بأنواعه ، تأمين الحرائق ، السرقة....

الشكل رقم (01) : انواع التامين.



مصدر : الشكل مستخلص من مراجع سابق ذكرها في انواع التامين.

• المبادئ التقنية و القانونية للتأمين : يعتبر التأمين من أفضل الوسائل لإدارة معظم الاخطار وليس كل الاخطار حيث انه إذا كان الخطر ينتج عن تحقق مسبباته في صورة حادث خسارة مادية صغيرة من ناحية وغير متكررة من ناحية أخرى فإنه يمكن استخدام سياسة الاحتفاظ بالخطر مع تكوين احتياطي لمواجهة تلك الاخطار ان تحقق و هكذا نجد انه ليس كل خطر يكون محلا للتأمين ، بل توجد مجموعة من الشروط او المبادئ الفنية او القانونية يمكن عرضها على النحو التالي :

اولا : المبادئ الفنية للتأمين :

1- الاحتمالية : و يقضى هذا المبدأ بان يكون هذا الخطر احتمالي الوقوع المعنى أن يكون مستحيل الوقوف و إلا يكون مؤيد الوقوع فان كان الخطر مؤكدا الوقوع فان تكاليف التأمين تصبح اكبر من حجم الخسائر الناتجة عن تحققه و إذا كان الخطر مستحيل الوقوع فانه لا توجد حاجة للتأمين منه مع ملاحظة ان الاحتمالية هنا قد تنصب على وقت وقوع الخطر و ليس على الخطر نفسه فمثلا خطر الوفاة يعتبر خطر مؤكدا للحدوث لأي شخص منا و لكنه خطر مؤكدا من حيث تاريخ الحدوث.

2- القابلية للقياس : يجب ان يكون الخطر قابلا للقياس بحيث يكون من الممكن مقدما تقدير حجم الخسائر المالية المتوقعة مستقبلا بطريقة إحصائية تعتمد على الخبرة الماضية لتحقيق نفس الخطر.

3- توافر قانون الاعداد الكبيرة : يجب توفر عدد كبير من الوحدات المعرضة لنفس الخطر و ذلك لتحقيق قانون الاعداد الكبيرة و الذي من خلاله يمكن تقريب النتائج الفعلية من النتائج المتوقعة دقيقا و من ثم يكون القسط (المغربي ع.، صفحة 232) المحسوب موضوعي و على اساس علمي سليم.

ثانيا : المبادئ القانونية للتأمين :نتيجة اختلاف طبيعة الخدمة التأمينية عن باقي الخدمات الاخرى و تميز بخصائص معينة ، اشترط المشرع مجموعة من المبادئ القانونية يتعين مراعاتها في التعاقد على التأمين حتى يظل عقد التأمين في الاطار القانوني و الاجتماعي للعقود المدنية التي تنظم العلاقة بين اطراف التعاقد.

1- المبادئ القانونية التي تخضع لها جميع عقود التأمين : و تتلخص في :

• مبدأ منتهي حسن النية : يتضمن هذا المبدأ أن لا يقوم التعاقد بالإدلاء ببيانات غير صحيحة أو التي من شأنها التضليل كما يجب أن لا يخفى عن الآخر أي بيانات تكون جوهرية بالنسبة للتعاقد فإذا اخل احد

الطرفين هذا المبدأ فان العقد يصبح باطلا أو قابلا للبطلان على حسب سبب الإحلال. (بناي ، 2014/2013، الصفحات 66-67)

و ترجع اهمية هذا المبدأ إلى أنه بناء على إجابة المؤمن له على بيانات طلب التأمين تقرر شركة التأمين (المؤمن) قبول التأمين أو رفضه و تحدد قيمة القسط و باقي الشروط الاخرى.

• مبدأ المصلحة التأمينية : يعتبر توفر المصلحة التأمينية شرفاً أساسياً لإصدار عقد التأمين من الناحية القانونية ، فلا يجوز للشخص ان يتعاقد على التأمين ما لم يكن له في الشخص أو الشيء موضوع التأمين مصلحة تأمينية تبرر تعاقدته على التأمين و قد صدرت القوانين المنظمة للتعاقد على التأمين تحرم إصدار أي عقد للتأمين ما لم يكن مصلحة تأمينية لطالب التأمين في الشخص أو الشيء المطلوب التأمين عليه لذلك يعتبر أي تأمين خال من تلك المصلحة التأمينية و تنتج المصلحة التأمينية عن وجود علاقة مادية او معنوية بين طالب التأمين او الشخص أو الشيء موضوع التأمين فيجب أن يتضرر طالبي التأمين مادياً من وقوع الخسارة للشخص أو موضوع التأمين.

• مبدأ السبب القريب : ويقصد هذا المبدأ أن يكون الحادث المؤمن منه هو السبب الاصيلي القريب و المباشر لحادث الخسارة بمعنى أن يكون هو السبب الفعال الذي بدأت به سلسلة الحوادث التي أدت في النهاية إلى الوقوع الخسارة دون تدخل أي مؤثر خارجي بخلاف السبب الاصيلي و ذلك حتى يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين أو قيمة التعويض.

• مبدأ التعويض : وينطبق هذا المبدأ على التأمينات العامة فقط و لذلك تسمى العقود بعقود التعويض و يقضي هذا المبدأ بأنه عند حدوث خسارة تغطيها وثائق التأمين فانه لا يجوز ان يزيد التعويض المستحق عن قيمة الخسارة بأي حال من الأحوال حتى لا يكون التأمين مصدر ربح للمؤمن له و بالتالي قد يعتمد تحقيق الخطر المؤمن منه و الإثراء على حساب شركات التأمين و لذلك يهدف هذا المبدأ إلى وضع المؤمن له في نفس الحالة التي كان عليها قبل تحقق الخطر دون زيادة أو فائدة.

• مبدأ المشاركة : يقصد بهذا المبدأ عند التأمين ضد خطر معين عند أكثر من شركة للتأمين فان مبلغ التعويض المستحق يدفع مشاركة بين المؤمنين كل بنسبة مبلغ التأمين المتفق عليه إلى مجموع مبالغ التأمين كل ذلك بشرط ألا تزيد جملة المبالغ عن قيمة الضرر لحق بالشيء محل التأمين.

• مبدأ الحلول في الحقوق : يقصد بمبدأ الحلول أن تحل الشركة التأمين محل المؤمن له في كافة حقوقه لدى الغير الذي تسبب في الخسائر التي لحقت بالشيء محل التأمين بشرط أن لا تأخذ لنفسها مبلغا يزيد عن قيمة التعويض الذي دفعته للمؤمن له. (المغربي ع.، الصفحات 257-258)

### 1-3- أهمية التأمين :

تبدو أهمية التأمين من خلال توضيح الوظائف التي يؤديها سواء للفرد أو المجتمع ككل والتي من أهمها :

• **توفير عامل الأمان** : إن كلمة التأمين مشتقة من كلمة الأمان و بالتالي فالتأمين يكفل الأمان للمؤمن لهم و يبعث الطمأنينة في نفوسهم ، حيث يؤمن الشخص مما يتعرض له من أخطار تؤثر في شخصه أو غيره أو ماله. وبذلك فالتأمين يجعل الفرد مطمئنا إلى (ممدوح و ناهد ، 2003، صفحة 244) (سيد، 2015، صفحة 36) أنه في حالة تحقق الخطر سوف يجد هو أو أفراد أسرته التمويل لازم لاستمرار الحياة بنفس النمط السابق لحدوث الحادث.

• **التنمية الاجتماعية** : يؤدي التأمين وظيفة اجتماعية هامة تتمثل في حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من الاخطار التي يتعرضون لها دون أن يكون لديهم المقدرة على حماية انفسهم منها .ويبدو ذلك جليا من خلال برامج و نظم التأمينات الاجتماعية التي تهدف إلى التكامل و التعاون و التضامن الاجتماعي متمثل في دفع معاش لورثة المتوفي أو معاش له حالة تقاعد أو عجزه عن العمل نتيجة إصابة أو مرض أو عدم وجود عمل (ناهد و ممدوح، 2003، صفحة 246) بالإضافة إلى توفير الرعاية الصحية في حالة مرضه.

• **زيادة الانتاج** : إن وجود التأمين يشجع الأفراد و المؤسسات على دخول ميادين استثمارية جديدة ما كانوا ليدخلوها لول وجود التأمين ، فبدل أن يحصد المستثمرون أجزاء من رأس مالهم لمواجهة الأخطار المختلفة فإنهم (جراغ ارتيمه و عكور، ادارة الخطر يدفعون قسطا معيناً لشركة التأمين مقابل تعويض الشركة عن الخسائر المتوقعة. و التأمين، 2010، صفحة 97)

• **حفظ مصادر ثروة المجتمع** : هي عبارة عن كل ما يمتلكه كل فرد من أفراد المجتمع فالمصنع يمتلكه صاحبه هو جزء مما يمتلكه المجتمع كامل، و كذلك المتاجر و المركبات و المخزن و المحاصيل و غيرها .ويقدم التأمين فور تحقق الخطر لممتلكات هؤلاء الأفراد كل الأموال الكافية لإصلاح هذه الممتلكات أو استبداله بممتلكات أخرى جديدة

(جراغ ارتيمه و عكور، ادارة الخطر و التأمين، و بالتالي يكون التأمين من حيث مصادر الشرة في المجتمع.  
2010، الصفحات 97-98)

• **تنشيط عملية الإقراض (الإئتمان):** يعتبر التأمين من الضمانات اللازمة لحصول الأفراد على القروض من البنوك ، نظرا لأن البنوك ترفض منح القروض بضمان للأشخاص أو الممتلكات لأنه قد يتوفى الشخص أو تتعرض الممتلكات للتلف أو الفساد و بالتالي يصعب على البنك استرداد القروض و ذلك فإن البنوك تشترط على المقترض أن يقوم بالتأمين على حياته أو على ممتلكاته لصالح البنك بحيث يصبح البنك هو المستفيد بمبلغ التأمين في حالة وفاة المقترض أو تعرض بممتلكاته للفساد أو التلف. وهنا نجد أن التأمين قد وفر الضمان المطلوب للبنوك مما (مدوح و ناهد، 2003، صفحة 245) يساعد على تنشيط حركة الإقراض.

• **تكوين رؤوس الأموال و تمويل المشاريع :** يتجمع لدى شركات التأمين أموال كبيرة، و هناك فارق زمني بين تلقي أقساط التأمين و دفع التعويضات التأمينية ، وقد يكون هذا الفارق الزمني بضع سنوات في حالة وثائق التأمين على الحياة و هذه الأموال لا تترك دون استخدام بل متاحة للاستثمار (التوظيف) تستثمر شركات التأمين هذه الأموال في مجموعة كبيرة من الاستثمارات تتراوح بين الاستثمار المباشر في أسهم الشركات و تقديم القروض للصناعات و الحكومات و الاستثمار في العقارات و السندات المالية بفوائد ثابتة ، و بالتالي فالتأمين يساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية فالأقساط الصغيرة التي يدفعها آلاف الأفراد و الشركات ليست مجمدة و (الأكاديمية المالية، 2019، لكنها تدور مع عجلة الاقتصاد و تساعد على تعزيز النمو الاقتصادي للدولة .  
صفحة 22)

• **تحسين ميزان المدفوعات :** التأمين يساعد في تحسين ميزان المدفوعات من خلال ما يتحصل عليه شركات التأمين من عملات الأجنبية بالإضافة مقابل الخدمات التي تقوم بها في البلدان الأجنبية بالإضافة الى عمليات إعادة التأمين التي تمارسها إلا أن هذا الدور يخدم سوى الدول التي لديها شركات التأمين تنشط على المستوى (سلام و شقري، 2010، صفحة 93) الدولي أو تملك شركات كبرى لإعادة التأمين .

• **الوقاية و الحد من الخسائر :** تقوم شركات التأمين بالمساهمة في تمويل الإجراءات و التدابير و منع و تقليل الخسائر، كما تقوم بإرشاد المؤمن لهم و توعيتها بالأساليب الحديثة التي تم اكتشافها و تطويرها بغرض الحد من فرص وقوع الخطر و التقليل من الخسائر التي تحدث نتيجة تحقق الخطر، كما تقوم ببحث الافراد والشركات على تطبيق طرق الوقاية و الحماية و تمنح تخفيضات بقدر تعلق الامر بتطبيق هذه الطرق.

و فيما يلي شكل يلخص من خلاله أهمية التأمين:

الشكل رقم (2) : أهمية التأمين.



المصدر : الشكل مستخلص من مراجع سابق ذكرها في أهمية التأمين.

باختصار يمكن القول إن التأمين يمثل جزءاً أساسياً من التخطيط المالي الشخصي و الأعمال التجارية حيث يوفر الحماية و الامان للأفراد و المؤسسات في مواجهة المخاطر المحتملة. من خلال فهم مفاهيم التأمين و آلياته ، يمكن للأفراد و المؤسسات تحقيق الاستقرار المالي و الحفاظ على استدامة أعمالهم. وبالتالي ينصح بضرورة الاستثمار في التأمين كجزء لا يتجزأ من الخطط المالية الشخصية و الاستراتيجيات التجارية لضمان الحماية و الاستقرار على المدى الطويل.

2- الإطار المفاهيمي لهيكل رأس المال :

هيكل رأس المال يعتبر خارطة توضح مصادر التمويل للشركة. يتألف عادة من مكونات مثل الديون (القروض و السندات) ورأس المال الخاص (الاموال التي يقوم المساهمون بتوفيرها) ، بالإضافة إلى الأرباح المتراكمة و الأرباح المحتجزة. تحديد هذا الهيكل يعتمد على العديد من المحددات مثل صحة المالية للشركة، و مستوى المخاطر المرغوب فيه، و السياسات المالية للشركة.

**2-1- تعريف هيكل رأس المال :** يعتبر هيكل رأس المال من أهم الجوانب التي يهتم بها أصحاب المؤسسة من المساهمين و المستثمرين لما لها من تأثير على استقرار المؤسسة من الجانب المالي. و ضمان عدم تعرضها للإفلاس. يعرف هيكل رأس المال على أنه تشكيلة المصادر التي تحصلت المؤسسة عنها على الأموال المطلوبة لغرض تمويل استثماراتها و هو يتضمن جميع العقارات المكونة لجانب الخصوم و حقوق الملكية ، و حسب هذا التعريف الهيكل المالي هو مجموع القرارات التمويلية التي تنعكس في الجانب الأيسر في الميزانية وهذا من الناحية المحاسبية. (قريوع، محددات اختيار الهيكل المالي الامثل للمؤسسة الاقتصادية (مذكرة لنيل شهادة الماستر)، 2016-2017، صفحة 02)

هيكل رأس المال يعرف بأنه: خليط من مصادر مختلفة للتمويل الدائمة للمؤسسة طويلة الأجل، كحقوق الملكية و قروض طويلة الأجل، الأرباح المحتجزة و بطبيعته العلاقة بين مصادر التمويل المختلفة من جهة و علاقتها (عط، 2005، صفحة 504) بقوة و قيمة المؤسسة من جهة أخرى.

و يعرف أنها مزيج من الديون و حقوق الملكية التي على المؤسسة من أجل تمويل احتياجاتها المالية. (ناصح، علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة، 2014، صفحة 87) (اسماعيل، 2016، صفحة 32) ومنه يتضح أن هيكل رأس المال هو جزء من الهيكل المالي الذي ينطوي على أنواع و أشكال التمويل أي أن:

هيكل رأس المال = القروض طويلة الأجل + الأسهم الممتازة + حقوق المساهمين

بناء على التعريفات المذكورة يتضح أن هيكل رأس المال هو جزء من الهيكل المالي يتضمن مطلوبات المؤسسة طويلة الأجل المتمثلة في القروض التي تحصل عليها من المؤسسات المالية، و حقوق الملكية التي تمثل رأس المال المدفوع و الأرباح المحتجزة.

## 2-2- محددات هيكل رأس المال:

- **المنافسة** : تؤدي زيادة المنافسة بين شركات التأمين إلى انخفاض ربحية الشركة و بالتالي تقل قدرتها على الحصول على القروض و تلجأ للأموال الخاصة ، لأن خدمة الديون تتوقف على الربحية و على حجم المبيعات . أي هناك علاقة عكسية بين المنافسة و قدرة الشركة على الاقتراض.
  - **استقرار المبيعات** : توجد علاقة بين درجة استقرار المبيعات و نسبة الاقتراض فكلما زادت درجة الاستقرار مكنت الشركة من دفع إلتزاماتها الثابتة على القروض بأقل خطورة ممكنة و العكس صحيح.
  - **معدل النمو** : تلجأ شركات التأمين التي تنمو بمعدلات عالية إلى التمويل الخارجي في تغطية مختلف احتياجاتها التوسعية على عكس الشركات الأخرى ذات نمو منخفض.
  - **المرونة المالية** : و هي قدرة المؤسسة على الحصول على القروض و ذلك بشروط ملائمة و أسعار فائدة معقولة تحت مختلف الظروف لأنه من المعروف أن المقرض دائما يبحث عن المؤسسة (المقترض) ذات المركز المالي القوي لضمان حقوقه خاصة في الظروف الاقتصادية الرئيسية و عليه فعندما تكون العوامل الأخرى مشجعة على استخدام الدين و المرونة التمويلية غير متوفرة ، فهذا يعني هيكل المالي بنسبة دين اقل.
  - **هيكل الاصول** : توجد علاقة بين هيكل الموجودات و الطاقة الاستيعابية للإقتراض إذا تنخفض قدرة الشركة على الاقتراض عندما تكون نسبة الموجودات الثابتة إلى إجمالي الموجودات مرتفعة و هذا يعني أن نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف المرتفعة. مما يعني أن الشركة تتميز بدرجة رفع تشغيلي عالية فارتفاع نسبة الأخطار التشغيلية يؤدي إلى إرتفاع حساسية أرباحها لأي تغيير طفيف للمبيعات. في هذه الحالة يرى الدائنون ان أي تغيير (قربوع، مذكرة لنيل شهادة في مبيعات الشركة هو مصدر خطر قد يؤدي إلى عدم قدرتها على سداد التزاماتها.
- الماستر، 2016-2017، صفحة 10)
- **التوقيت** : يرتبط عامل التوقيت بشكل أساسي بعامل المرونة فالتوقيت الملائم هو الذي يسمح للمؤسسة بالحصول على الاموال من مصادر تتصف بالمرونة، و هذا يعطي للمؤسسة حرية أكبر من تحديد مبلغ الأموال و فترة الحاجة إليه ، و شروط الحصول عليه . كما أن التعرف على الحاجة للأموال في توقيت سليم يسمح للمؤسسة بالحديث عن المصادر البديلة و المفاضلة بينهما لاختيار أفضلها.

- **دورة حياة الشركة:** و تنقسم إلى أربع مراحل أساسية وهي: مرحلة الدخول، التوسع، النضج والتدهور ويختلف الهيكل رأس المال للشركة باختلاف المرحلة التي يكون فيها.
- **حجم الشركة:** يؤثر حجم الشركة بشكل كبير على تركيبة الهيكل الرأس المالي ، إذ أن الشركات ذات حجم صغير تعتمد على المصادر الداخلية في تمويلها بينما الشركات ذات حجم الكبير تعتمد على الاستدانة.
- **اتجاهات المقرضين:** يأتى اختيار مصادر التمويل في الشركة باتجاهات الاداريين من خلال وجهتين الأولى السيطرة و التحكم من خلال اللجوء للاستدانة و الثاني الخطر من خلال اللجوء للأموال الخاصة.
- **اتجاهات المقرضين:** يلعب المقرض دورا هاما في تحديد تركيبة الهيكل الرأس المالي للشركة لأن المقرض هو من (بلقاسم، 2015-2016، صفحة 39) يوافق أولا على نسبة الاقتراض التي تطلبها الشركة.

## 2-3- مكونات هيكل رأس المال:

تحتاج الشركات للتمويل و ذلك إما لتغطية حاجات طارئة ، موسمية أو عندما تقوم بالتوسع قد تعتمد الشركة على مصادر التمويل الداخلية ذلك بإصدار الأسهم العادية أو باستخدام الأرباح المحتجزة أو الاعتماد على خارجية مثل الاقتراض طويل الأجل أو إصدار السندات.

تتخذ مصادر التمويل تصنيفات عديدة تختلف من كاتب لأخر و تبعا لمعايير الملكية و المدة تنقسم مصادر التمويل إلى مصادر قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل.

- **مصادر التمويل قصيرة الاجل:** التمويل قصير الأجل هو ذلك الفرع من التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التشغيلية الجارية قصيرة الأجل أي يستخدم لتمويل رأس المال العامل ، عادة ما تتخذ فترة التمويل بأقل (ال تشيب، 2007، صفحة 218) من سنة .

و تتكون من أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل من الائتمان التجاري ، و الائتمان المصرفي ، و الأوراق التجارية.

○ الائتمان التجاري : يعرف بأنه ائتمان قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضاعة لإعادة بيعها في المستقبل ، قد يكون الائتمان التجاري متوسط أو طويل الأجل في حالة شراء الأصول

(عقل، 2009، صفحة بثلاثة محددات رئيسية تتلخص فيما يلي : (الشواورة، 2013، صفحة 93) الثابتة. (84)

أ- الظروف الاقتصادية : عند وجود ظاهرة الكساد فإن هناك صعوبة في الحصول على الائتمان التجاري ، أي أن الموردون لا يمنحون تسهيلات بسهولة. وفي حالات معينة ، فد لا يستطيع المورد ان يمنح إئتمان خاصة لهؤلاء الذي يؤجلون السداد . لهذا السبب فإن معظم المؤسسات تحاول المحافظة على سداد الإئتمان.

ب- طبيعة الشركة : هناك عوامل اخرى من داخل الشركة تؤثر على الائتمان. أحد هذه العوامل هو الفترة المالية بالنسبة للمورد و المشتري. فبمجرد امتلاك المشتري قوة مالية فإنه يستطيع الحصول على مختلف شروط الائتمان الجيدة و ذلك لانخفاض درجة الخطر.

ج- عوامل الصناعة : يعتبر عامل الصناعة عنصر مهما في تحديد الائتمان ، وهو يمثل الامتيازات العلمية للصناعات التي يعمل بها البائع و المشتري . فهناك علاقة وثيقة بين عمر السلعة و مدة الائتمان. على سبيل المثال ، تكون فترة الائتمان للسلع الغذائية قصيرة في حين أن السلع المعمرة تتمتع بمدة ائتمان أطول.

○ الائتمان المصرفي : في حالة القروض القصيرة الأجل تحصل عليها الشركة كالتزامات قصيرة الأجل بحيث لا تزيد مدتها عن سنة مقابل فائدة معينة يحددها البنك. (الشريف و الاخرون، 2007) ويكون الائتمان المصرفي مضمونا و يسمى بالائتمان المضمون.

○ الاوراق التجارية : عبارة عن أوراق وعد بالدفع غير مضمونة تصدرها الشركات الكبيرة المعروفة ذات المراكز المالية الكبيرة وتباع عن طريق وكلاء متخصصين في تداولها و تسويقها إلى المستثمرين النهائيين الذين يشملون (معراج و حاج سعيد، 2013، صفحة 48) البنوك التجارية ، و شركات التامين ، وصناديق الاستثمار.

• مصادر التمويل متوسط الأجل : يعرف التمويل متوسط الاجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة ، لكن تقل عن عشر سنوات. هذا النوع ينقسم إلى قروض مصرفية مباشرة و التمويل بالاستئجار. (محمد، 2017، صفحة 35)

○ القروض المصرفية : هي عبارة عن قروض تتراوح مدتها الزمنية عادة ما بين سنة إلى خمس سنوات و تمثل البنوك المصدر الرئيسي لها. و على غرار القروض طويلة الاجل فإن المتوسطة الاجل يمكن ان تكون مضمونة (عدون و مامش، 2008، صفحة 57) بأصل معين من أصول الشركة.

○ التمويل بالاستئجار : يعتبر التمويل بالاستئجار أحد الأساليب التي يعتمد عليها لتمويل الشركات لتفادي اللجوء المكثف إلى القروض البنكية و السندات. (المغربي م.، 2016، صفحة 49) و يعرف بأنه "التزام تعاقدى بتأجير أجهزة و أدوات إنتاجية من مؤسسة مالكة إلى مؤسسة إنتاجية مستخدمة لفترة معينة (العين، 2015، صفحة 09) مقابل أقساط كراء محددة ". و يمكن أن نميز نوعين أساسيين من الاستئجار: أ- الاستئجار المالي: هو عقد بين المستأجر و المؤجر بحيث لا يستطيع الطرف الأول إغائه بل يظل ملتزماً بدفع أقساط مالية للمالك الأصل نظير استعماله لهذا الأصل.

ب- التأجير التشغيلي: يقدم هذا الاستئجار إلى المستأجر بغرض الحصول على التجهيزات و القيام بخدمات الصيانة ، لذلك يدعى أحيانا بعقد استئجار خدمات.

• **مصادر التمويل طويل الأجل :** تلجأ المؤسسات إلى هذا النوع من مصادر التمويل من أجل تمويل الاحتياجات الاستثمارية لمدة زمنية طويلة سواء في الموجودات الثابتة ، أو الاستثمارات الدائمة أو رأس المال و على (ال تشيب، 2007، صفحة 218) العامل. وهي المصادر التي تمتد مدة استحقاقها إلى أكثر من سنة. هذا الأساس يمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى مصادر التمويل الداخلي و مصادر التمويل الخارجي.

○ مصادر التمويل الداخلي: تتعلق مصادر التمويل الداخلي بالأرباح المحتجزة التي تستعملها الشركة لغرض تمويل المشاريع الاستثمارية المستقبلية و تمثل جزء من الأرباح المحققة من طرف الشركة. بعد موافقة حملة الأسهم العادية يتم قرار احتجاز الأرباح و تكون كلفة الأرباح المحتجزة مساوية لكلفة السهم العادي أو أقل من ذلك. أما (ناصر و البدران، علاقة هيكل الاحتياطات فتكون من الزيادة في إصدار أسهم بسعر أعلى من قيمتها الإسمية ، و تصنف إلى: التمويل برحمة الشركة، 2014، صفحة 89)

- احتياطات رأس المال ، وهي الاحتياطات الاجباري.

- المخصصات المختلفة، كمخصصات الديون المشكوك بها و مخصصات الاستهلاك.

○ مصادر التمويل الخارجي: تقسم مصادر التمويل الخارجي إلى اقتراض طويلة الأجل و أسهم ملكية.

أ- الاقتراض طويلة الأجل: يمثل الاقتراض طويل الأجل مديونية ينبغي على الشركة الوفاء بها في تاريخ لاحق و يكون على ثلاثة أقسام:

- القروض طويلة الأجل: هي قروض يتم الحصول عليها من بنك أو شركة تأمين، أو شركات الضمان الاجتماعي، و غيرها من الشركات التي تقترض الأموال. يعرف هذا النوع بأنه عقد يتم التفاوض عليه مباشرة بين المدين و الدائن، إذ يوافق الأول بموجبه على أن يدفع للثاني مجموعة من النفقات التي تشمل الفوائد، أصل الدين (عباس، 2008، صفحة 13) في تاريخ محدد.

- السندات : يمكن تعريفها بأنها أداة دين تصدرها الشركة تحمل قيمة إسمية و معدل فائدة إسمية و تاريخ استحقاق و توجد أربع أنواع من السندات هي سندات تحمل فائدة اسمية ثابتة و سندات بمعدل فائدة إسمي (الدوري و ابو زياد، 2006، صفحة يساوي صفر ، سندات بمعدل فائدة عائم ، سندات مرتبطة بحقوق ملكية. (286

أنواع التأجير التمويلي - التأجير التمويلي : قد تسعى الشركات إلى إيجار بعض الموجودات الثابتة لغرض إنجاز العمليات التشغيلية ، وقد حدد Brighan Ehrhanlt إلى الآتي :

\*التأجير التشغيلي : يتميز هذا التأجير بميزتين رئيسيتين الأولى أن يتولى المؤجر صيانة و خدمة المعدات المستأجرة. و الثانية أن أقساط الإيجار لا تعطي تكلفة الأصل بالكامل.

\*التأجير المالي أو الرأسمالي: لا يتضمن تقديم خدمات صيانة ولا يحق للمستأجر إلغاء الإيجار. وأن المؤجر (ناصر و البدران، علاقة هيكل يستلم إيجارا مساويا لقيمة الأصل مضافا إليه العائد على رأس المال للمستثمر. التمويل بربحية الشركة، 2014، صفحة 91)

ب- أسهم الملكية : وهي أحد مصادر التمويل الخارجية و تنقسم إلى :

- الأسهم العادية : عبارة عن حصة في رأسمال شركة المساهمة العامة المصدرة لهذه الأسهم. وعمل ما ، توجد (كراجة و اخرون، 2006، صفحة 85) ثلاثة قيم للأسهم وهي قيمة اسمية ، وقيمة دفترية ، وقيمة سوقية.

- الأسهم الممتازة : تحمل هذه الأسهم جزءا من صفات الأسهم العادية و جزء من صفات السندات فهي تشبه السندات في أن نصيبها من أرباح الشركة غالبا ما يكون محددًا بحد أعلى ، وتشبه الأسهم في أنها تمثل جزء من الملكية يحق لحاملها المشاركة في الأرباح المتخصص.

### 3- علاقة رأس المال بالقرارات التمويلية و الاستثمارية:

رأس المال هو المال الذي يملكه شخص أو شركة. القرارات التمويلية تتعلق بكيفية الحصول على هذا المال ، بينما القرارات الاستثمارية تتعلق بكيفية استخدام هذا المال بشكل أفضل لتحقيق الربح.

### 3-1- مفاهيم عامة حول القرارات التمويلية:

3-1-1- تعريف التمويل : تختلف وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف للتمويل ولم يتفقوا على تعريف

واحد له، لهذا سنتطرق إلى مجموعة من التعاريف :

يقصد بالتمويل توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية ، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة و استخدامها لبناء الطاقات الانتاجية قصد انتاج السلع و الخدمات ، أو هو عبارة عن البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال و اختيار و تقييم تلك الطرائق و الحصول على المزيج الافضل بينهما بشكل يناسب كمية (خوني و حساني، 2008، الصفحات 95-96) و نوعية احتياجات و التزامات المنشأة المالية.

كما يعرف بأنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الاموال و الاختيارات و تقييم تلك الطرائق و الحصول (الزغبي، 2000، صفحة على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية و نوعية احتياجات و التزامات المنشأة. (105

و التمويل أيضا هو الحصول على الاموال من مصادرها المختلفة ، وهو يمثل جانب اهتمامات وظيفية الادارة المالية (توفيق، 2011، الصفحات 42-43) في منظمات الأعمال.

هو البحث عن إمكانية الدفع بطريقة عقلانية تضمن توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الاهداف المسطرة ، ومن هنا فهو ينطوي على مشكلتين أساسيتين : الأولى تتعلق (هندي، 1998، صفحة 06) بالحجم المحدود للموارد، و أما الثانية تتعلق بكيفية تسيير هذه الموارد.

التمويل "هو التغطية المالية الكاملة للمشروع سواء من الداخل أو من الخارج، فهو عملية تزويد المؤسسة برؤوس الاموال التي هي بحاجة إليها لتغطية مصاريف دورتها الاستغلالية و الاستثمارية، حيث يتكون من مجموعة من اسس عملية و التي تتعلق بالحصول على (يوجين برجام، 2009، صفحة 20) الاموال من مصادر مختلفة و حسن استخدامها من قبل الافراد و المنشآت".

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج تعريف شامل للتمويل حيث يمكن اعتباره الوظيفة الإدارية في المؤسسة التي تختص بعمليات الامداد بالأموال و التخطيط لها و الحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة وفي اوقات الحاجة اليها لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء انشطة المؤسسة المختلفة ، مما يساعد على تحقيق اهدافها ، و تحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح و استمرار المؤسسة و التي تشمل المستثمرين و العمال و المديرين. و يمكن القول بأن التمويل عبارة عن عملية إيجاد و تخصيص الموارد المالية اللازمة من مصادر مختلفة من أجل توظيفها في مشاريع استثمارية ، أو تحويل عمليات الاستغلال بهدف ضمان استمرار نشاط المؤسسة.

إن عملية التمويل تتميز بمجموعة من خصائص تتمثل في :

- تمويل الاستثمارات وتمكن من تخصيص أموالها الخاصة للاستثمارات الأخرى.
- الحفاظ على استقلالية المؤسسة بتوفير الوسائل الضرورية من أجل تطويرها و تنميتها.
- تجديد واستبدال تجهيزات الإنتاج للمؤسسة في فترات مختلفة.
- تعجيل مسار التطور الاقتصادي دون أن تفقد المؤسسة استقلاليتها المالية.
- التقديم الجيد لمردودية المشروع الاستثماري.

### 3-1-2- تعريف القرارات التمويلية :

يمكن تعريف القرار على أنه: الإدراك الكامل للبدائل المتاحة و إمكانية المفاضلة بينها و اختيار أفضلها لتحقيق أهداف المؤسسة، وذلك بتوفير جميع الموارد المالية والبشرية اللازمة خلال فترة زمنية محددة في ظل معطيات كل من البيئة الداخلية و الخارجية و العمل على تنفيذه و متابعته. (لعوينات، 2003، صفحة 26)

وتهدف القرارات التمويلية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح و بالتالي تعظيم قيمة المؤسسة ويعتبر اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسات من بين الوظائف الأساسية كونه يتعلق بتحديد هيكل التمويل الأمثل أي مزيج (تيماي، 2011، صفحة 64) التمويل الذي يخفض تكلفة رأس المال إلى حدها الأدنى.

يعد قرار التمويل المساحة الاساسية الثانية في الادارة المالية ، و يتضمن القرار التمويلي اختيار المزيج المناسب لمصادر التمويل المختلفة (الأموال المملوكة و الاموال المقروضة) و إن اختيار هيكل رأس المال يعتمد على هدف تعظيم ثروة حملة الأسهم. (التميمي و التميمي، 2009)

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن ان نعرف قرار التمويل بانه عملية اختيار مصادر و طريقة التمويل الملائمة لتمويل استثمارات المؤسسة وحاجاتها إلى الأموال من بين مجموعة من البدائل المتاحة ، و هذا الاختيار لا يكون بصفة عشوائية و إنما يكون مبنيًا على أسس عملية و تحاليل واضحة تأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة و تكلفة مصادر التمويل ، و المرودية الاقتصادية للاستثمارات المراد تمويلها.

### 3-1-3- خطوات إتخاذ القرارات التمويلية:

تشتمل عملية إتخاذ القرار المالي العديد على العديد من المراحل التي يمر بها المديرين حتى يتمكنوا من الوصول إلى الحل الأفضل و إتخاذ القرار المناسب و تتمثل في مايلي :

• **تشخيص و تحديد المشكلة:** يجب على متخذ القرارات تحديد المشكلة المالية التي أمامه بشكل واضح ففهم المشكلة يساعد على جمع المعلومات الملائمة و طرح البدائل بصورة سريعة و فعالة، فهو يريح بذلك الوقت و الجهد.

• **جمع المعلومات و البحث عن البدائل :** بعد تحديد المشكلة و معرفتها جيدا يقوم متخذ القرار بتجميع كل المعلومات ذات العلاقة بالمشكلة المطروحة أمامه ، كما يمكن له أن يعتمد على بيانات سابقة أي موجودة لدى المؤسسة و أن يعتمد على بيانات مستقبلية أي تبيان المؤسسة بوقوعها ، و المهم هنا ملائمة البيانات و المعلومات لطبيعة القرار المطلوب ، و إتخاذها حتى تستطيع ربح الوقت و كذا التكاليف اللازمة لحل المشكلة.

• **مقارنة البدائل و تقييمها:** و ذلك عن طريق تقدير النتائج المتوقعة الإيجابية و السلبية لكل بديل تمويلي ووضع معايير محددة تقوم على أساس نتائج كل بديل و استبعاد البدائل التي لا تتطابق مع المعايير الموضوعية ولا تحقق (الحسنية، الصفحات 4-5) الرضا.

• **اختيار البديل المناسب (القرار):** وفي هذه المرحلة يترجم المديرون جهودهم السابقة إلى اختيار أفضل البدائل و الذي ينتج أكبر قدر من الفوائد و بأقل تكلفة و يحقق الأهداف الجوهرية الصادر من اجلها.

• **تطبيق القرار** : يعتقد بعض متخذي القرار ان دورهم ينتهي بمجرد اختيار البديل المناسب للحل و لكن هذا الاعتقاد خاطئ ذلك لأن البديل الذي تم اختياره لحل المشكلة يتطلب التنفيذ عن طريق تعاون الآخرين و متابعة التنفيذ للتأكد من سلامة التنفيذ و صحة القرار.

• **متابعة التطبيق و الرقابة و تقييم القرار**: بعد وضع القرار موضوع التطبيق لا تكون مرحلة اتخاذ القرار قد انتهت ، و لكن تفضل مرحلة أخرى هامة و هي تقييم نتائج تطبيق القرار و الرقابة عليها و التحقق من أن القرار المتخذ يحقق النتائج المرغوبة و الأهداف المرجوة. (الحميري، 2010، صفحة 59)

### 3-2- مفاهيم العامة حول القرارات الاستثمارية :

#### 3-2-1- تعريف الاستثمار:

يمكن تعريف الاستثمار من ثلاث نواحي :

• **من ناحية محاسبية** : في هذه الحالة فان مفهوم الاستثمار يرتبط مع مفهوم المدة و هكذا فإننا نجد في حساب الأصول الثابتة كل السلع و القيم المادية و المعنوية التي تم الحصول عليها أو إنشائها من طرف المؤسسة والتي تخص عدة سنوات أو دورات مالية ، و نجدها مسجلة في النظام المحاسبي المالي ضمن الصنف الثاني.

• **من ناحية اقتصادية** : يمثل الاستثمار في هذه الحالة كل نفقة منتجة لإيرادات في المستقبل أو تؤدي إلى تقليص (برقوق، في النفقات على مدى البعيد ، كما أن يتم شراء آلة تؤدي إلى رفع حجم الانتاج او تخفيض اليد العاملة. 2016، الصفحات 18-19)

• **من ناحية مالية** : يتمثل الاستثمار من وجهة النظر المالي في مجموعة من النفقات التي ستأتي عبر الزمن مداخل يمكن من تغطية النفقة الابتدائية التي ستلزمها المشروع الاستثماري.

الاستثمار من خلال مفهوم المالي يرتبط برصيد التدفقات المالية الناتجة عن المشروع حيث أن هناك تدفقات مالية خارجة في شكل النفقات ، و هناك تدفقات مالية داخلية في شكل إيرادات و الفرق بينهما يعبر لنا عن صافي (هواوي و اخرون، صفحة 49) التدفقات المالية.

### 3-2-2- تعريف القرار الاستثماري و خصائصه و مراحلہ:

يعتبر القرار الاستثماري من القرارات الاكثر أهمية و خطورة للمشروع و ذلك لأنه يحتوي على ارتباط مالي و كبير ولا يمكن الرجوع عنه إل بخسارة كبيرة. (سالم، 1979)

هو ذلك القرار الذي يتطلب قدرا من الأموال تخاطر به المنشأة إذا هي ما قبلت اقتراحا استثماريا. (نور، 1985)

و يعرف ايضا بانه ربط او تخصيص مقدار معلوم من اموال و موارد المنشأة و التضحية في الوقت الحاضر استنادا على منهج رشيد مسبق للتحليل و التقسيم و المقارنة بغية تحقيق أو الحصول على عوائد مناسبة يتوقع حدوثها على مدار فترات زمنية مستقبلية طويلة نسبيا. (قايد، 1971)

قرار الاستثمار يتضمن ارتباط مالي ضخمة لفترة زمنية طويلة بقصد الحصول على عائد في المستقبل. (عليان، 1982)

و هذه التعريفات رغم تعددها إلا أن اغلبها يتفق على ان قرار الاستثمار طويل الاجل يمكن تعريفه بانه " قرار اداري يتضمن تخصيص أموال ضخمة لخلق طاقات انتاجية جديدة او لزيادة الطاقات الانتاجية الحالية او المحافظة عليها و ذلك بهدف الحصول على عائد مناسب يمتد لفترة زمنية طويلة طيلة حياة المشروع الاستثماري".

و أي قرار استثماري ينطوي على عدد من الخصائص لعل من أهمها :

1) قرار غير متكرر حيث ان كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة.

2) ان القرار الاستثماري هو قرار استراتيجي.

3) ان القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها او الرجوع فيها.

4) يحيط القرار الاستثماري عدد من المشكلات و الظروف التي من الضروري التغلب عليها مثل: ظروف عدم التأكد ، و تغير في قيمة النقود و مشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي و كلها تحتاج الى اسس و منهجية علمية للتعامل معها.

(عبد المطلب و 5) يمتد قرار الاستثمار دائما الى الانشطة المستقبلية و بالتالي يرتبط غالبا بدرجة من المخاطر. عبد الحميد، 2000، صفحة 39)

وتمر عملية اتخاذ القرار الاستثماري بعدة مراحل من اجل الوصول إلى أفضل القرارات كما يمكن إن تتعرض هذه العملية لعدة عوامل تحول دون الوصول إلى القرار الاستثماري الأنسب.

**مراحل اتخاذ القرار الاستثماري :** إن خصائص القرار الاستثماري تجعل منه قرارا استراتيجيا و هاما يتطلب (زغدود، 2009، صفحة 06) دراسة دقيقة و معمقة تتمثل فيما يلي :

• تحديد الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة : يعتبر الهدف من حيازة استثمار ما أو إنجازها و تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة على المدى المتوسط و الطويل و التي تحدد بناء على التوجيه الاستراتيجي للمؤسسة. (زغدود، 2009، صفحة 06)

• البحث عن الاستثمارات او المشاريع : في هذه المرحلة يتم البحث عن الاستثمارات الضرورية التي من شأنها تحقيق الاهداف العامة للمؤسسة و بمشاركة جميع المستويات الإدارية و تليها عملية وصف المشروع الاستثماري، و الذي يتضمن عدة استثمارات ( أراضي ، مباني ، الات الاحتياج في التمويل المرتبط بعمليات الاستغلال).

• جمع المعلومات : إن الطابع الاستراتيجي للاستثمار يتطلب القيام بمجموعة من الدراسات و البحوث بهدف جمع المعلومات الضرورية عنه ، وهو ما يعرف بتحليل جدوى المشروع و التي تشمل عدة جوانب يمكن جمعها فيما يلي :

○ دراسة الجدوى التسويقية :هي مجموع الاختبارات و التقديرات و الاساليب التي تحدد فيما إذا كان هنالك طلب على منتجات المشروع خلال عمره الافتراضي أم لا ، و تعتبر اهم دراسة حيث يتحدد من خلالها رقم الأعمال الذي يمكن تحقيقه و بالتالي مردودية الاستثمار المتوقعة في ضوء الظروف المختلفة للسوق مثل : (معدل نمو السوق ، سعر البيع ، سياسة التوزيع ، أجال التحصيل ، الحصة السوقية المستهدفة) مع الأخذ بعين الاعتبار القيود المحتمل مواجهتها مثل : محدودية الموارد المنافسة ( الحالية و المستقبلية) ، القوانين و التشريعات المفروضة من طرف الدولة.

○ دراسة الجدوى التقنية و الهندسية : يقصد بها الدراسات التي تقوم على تحديد كل من الاحتياجات الضرورية و اللازمة لإنشاء و تشغيل المشروع الاستثماري من خلال تحديد قيمة الاستثمارات الضرورية ، تكاليف

الاستغلال (مصاريف ثابتة ، متغيرة)، آجال الاستلام و الإنجاز ، مدة حياة الاستثمار ، للوصول إلى فرز و (عواريب، صفحة 95) اختيار أساليب النتائج التي تؤدي إلى التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع.

○ الدراسة البشرية : تركز على تخطيط التشغيل و تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية من حيث العدد و المؤهلات و الكفاءات اللازمة.

○ دراسة الجبائية و القانونية : تتمثل في تحديد الامتيازات التي يمكن للمؤسسة الاستفادة منها في ما يخص الاهتلاك ، الرسم على القيمة المضافة ، معدل الضريبة على أرباح الشركات ، و كذلك مختلف التنظيمات القانونية.

○ دراسة الجدوى المالية : تعتمد على نتائج دراسات الجدوى التسويقية و الجدوى الفنية للمشروع كما تدور (بلعجوز، دراسات الجدوى المالية على بحث جدوى الهيكل المالي للمشروع و اختيار هيكل التمويل الأمثل. صفحة 110)

### 3-2-3- المبادئ التي يعتمد عليها القرار الاستثماري و العوامل المؤثرة على قرار الاستثماري:

• مبادئ التي يعتمد عليها القرار الاستثماري: يمكن تحديد اهم المبادئ التي تعتمد عليها القرارات الاستثمارية في الاسواق الاوراق المالية بالاتي : (نشنش، 2008، الصفحات 2-3)

- مبدأ الاختيار : يفترض ان المستثمر يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلا من توظيفها في اول فرصة تتاح لها.

- مبدأ المقارنة : اذا كان المستثمر امام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني و عوائدها و مميزاتها و التي تكون متفاوتة من حيث العوائد و المخاطرة.

- مبدأ الملائمة: كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل في العمر ، الدخل ، و الرغبات هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر.

- مبدأ التوزيع : تختلف الاصول المالية من حيث درجة المخاطرة و العوائد التي تدرها و عليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي ان يقوم على التنويع من هذه الاصول ، و ذلك من أجل الحد من المخاطرة و زيادة العوائد.

• العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري :

يتأثر الاستثمار بمجموعة من العوامل و المتغيرات البيئية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و التي يجب اخذها بعين الاعتبار عند اتخاذنا للقرارات الاستثمارية و يمكن اجمال هذه العوامل في العاصر التالية :

• **الظروف الاقتصادية :** من المعروف ان النشاط الاقتصادي يمر بفترات من الراج و فترات من الكساد في اطار ما يعرف بالدورة الاقتصادية و تتأثر عملية الاستثمار بالظروف السائدة ايجابيا و سلبا.

ففي فترات الراج الاقتصادي يتزايد دخول الافراد و كذلك رغبتهم في الانفاق على شراء السلع و الخدمات مما يؤدي الى الركود الاقتصادي وهو ما لا يشجع المستثمرين الجدد و المنتجين على الاقبال على استثمار المزيد من الاموال و إذا ما استمرت ظروف الانكماش لفترة طويلة فقد تؤدي الى خروج بعض المستثمرين من السوق لعدم قدرتهم على تصريف منتجاتهم و ارتفاع التكاليف في مؤسساتهم و يتبع ذلك مواجهة مشاكل عدم القدرة على سداد الالتزامات نتيجة لهذا يجب على المستثمر تتبع و دراسة الظروف الاقتصادية في البيئة محل الاستثمار دراسة دقيقة و محكمة حتى يضمن نجاح استثماره و استمراره.

• **الظروف السياسية :** تأخذ الظروف السياسية اهميتها من خلال ترجمتها لمدى الاستقرار و الذي يميز بيئة ما ، ومن الاهمية ان تولى دراسة و تحليل للظروف السياسية العناية الكافية قبل اتخاذ القرار الاستثماري ، و ذلك نظرا لان المشروعات الاستثمارية المقترحة تنفيذها بصفة عامة تمتد اعمارها الاقتصادية لفترات طويلة و من المخاطرة ان يتم الاستثمار في مناخ و بيئة لا تتميز بالاستقرار السياسي او تغلب عليه بعض القوانين التي لا تكلف حماية حقوق و ملكية المستثمر ، كما ان حركة السلع و رؤوس الاموال و الاشخاص لا تتحقق إلا في ظل الاستقرار و توافر الامن.

• **الإمكانيات و الموارد المتاحة :** يعتمد الاستثمار على تضافر مجموعة من العوامل المادية لتحقيق الهدف منهن و كلما توفرت الإمكانيات و الموارد المادية من مواد أولية و آلات و تجهيزات و الوسائل المساعدة في الانتاج و الموارد البشرية و الأسواق اللازمة لتصريف المنتجات كلما كان ذلك مشجعا على القيام بالاستثمارات ، ان المستثمر موجود أمام حتمية التعرف على مدى توافر الحد الأدنى من الإمكانيات اللازمة لنجاح فكرة الاستثمار ، و في الحالات التي يبدو من الواضح فيها وجود ندرة في هذه الموارد يتجه نحو امكانية الحصول عليها من دول أخرى مما يترتب عليه ضرورة دراسة القوانين و اللوائح المنظمة لعمليات الاستيراد مع مراعاة مدى توفر العملات الأجنبية اللازمة لتمويل عمليات الاستيراد و القوانين المنظمة للتعامل بالنقد الأجنبي.... إلخ.

كما يجب على المستثمر أيضا التعرف على المصادر المختلفة التي يمكنه الحصول منها على القروض اللازمة لتمويل استثماراته و شروط الاقتراض و أسعار الفائدة في السوق حتى يمكنه المفاضلة بينها و اختيار أحسنها.

• **أسعار الفائدة :** كثيرا ما يرتبط الإنفاق الاستثماري بالاقتراض كأحد مصادر التمويل الأساسية ، و يشكل سعر الفائدة الثمن المدفوع لقاء عملية الاقتراض أي أن سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين تعتبر نفقة اقتراض النقود ، و يتوقع لسعر الفائدة أن يكون مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار حيث أن الطلب على القروض (بهناس و بيرش احمد، 2009، لأغراض استثمارية يتناسب عكسيا مع معدلات الفائدة السائدة في السوق. صفحة 131)

### 3-3-3- علاقة رأس المال بالقرارات التمويلية و الاستثمارية :

#### 3-3-1- علاقة رأس المال بالقرارات التمويلية :

رأس المال هو الموارد المالية التي تمتلكها الشركة و تستخدمها في عملياتها التجارية. وتشمل رأس المال الأسهم و الديون و الأرباح المبقة . يؤثر حجم رأس المال على القرارات التمويلية للشركة بطرق عدة :

• **اختيار مصادر التمويل :** يؤثر حجم رأس المال على القدرة على استخدام مصادر مختلفة للتمويل .على سبيل المثال، إذا كانت الشركة تملك رأس مال كبير ، فإنها قد تكون قادرة على جذب التمويل من البنوك بسعر فائدة منخفض نسبيا نظرا لقدرتها على تحمل المخاطر المالية.

• **هيكل رأس المال :** يتعلق هيكل رأس المال بالنسبة بين الديون و الأسهم في تمويل الشركة. تؤثر حجم رأس المال على القدرة على تحمل المزيد من الديون أو استخدام الأسهم في تمويل النمو و الاستثمار.

• **مستوى الديون :** حيث يتعين على الشركات اتخاذ قرارات بشأن كمية الديون التي ينبغي عليها استخدامها في تمويل أنشطتها. و يرتبط حجم رأس المال بقدرة الشركة على تحمل المزيد من الديون دون تعريض نفسها لمخاطر (Brigham & Houston, 2016) مالية غير مستحقة.

### 3-3-2- علاقة رأس المال بالقرارات الاستثمارية: يعتمد القرار الاستثماري في الاساس على معدل العائد

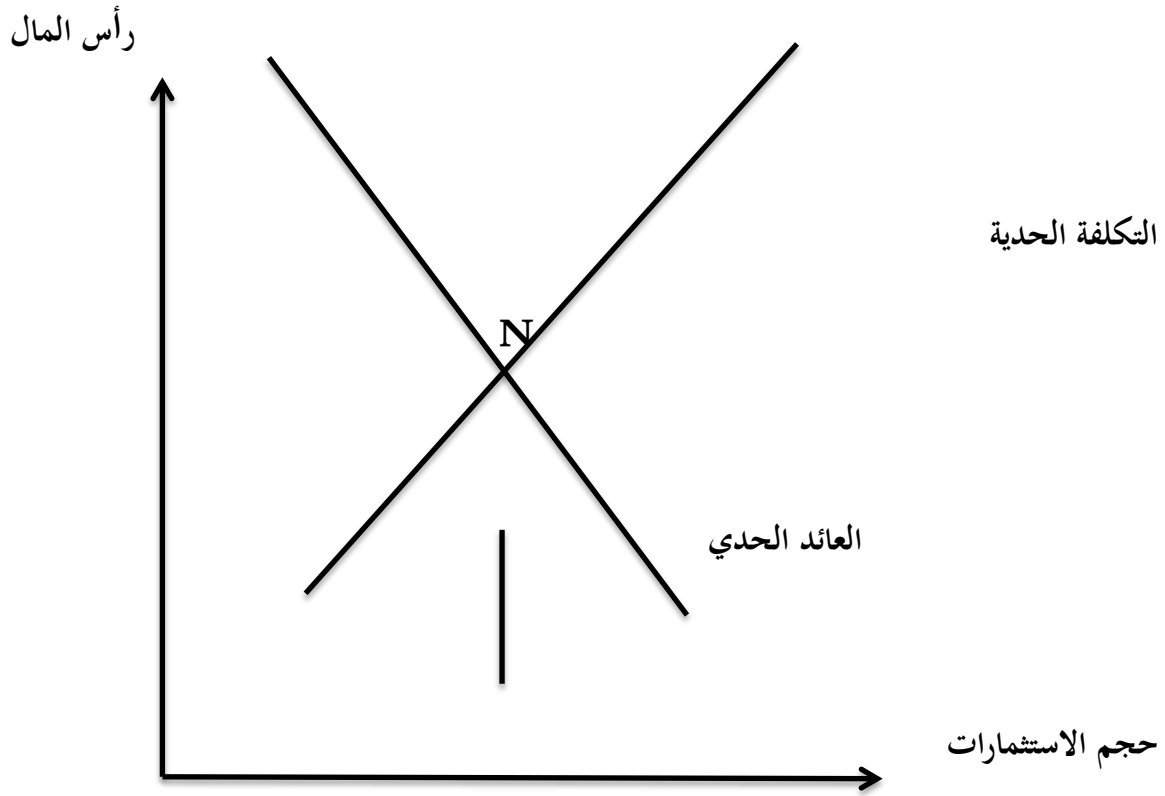
الداخلي المتوقع الحصول عليه ، و على هذا الأساس يعمل المسير المالي على تحديد ما يلزمه من مصادر لتمويل استثماراته ، و بالتالي يحدد ما يحتاجه من رؤوس الأموال في جدول للطلب و الذي يبين فيه المبالغ المطلوبة و التي

يمكن استثمارها تختلف مقاديرها باختلاف معدل العائد ، فارتفاع رأس المال يترتب عليها انخفاض المبالغ التي يمكن استثمارها بهذه الاموال ، بينما نجد في الواقع إن حجم الاستثمارات يزيد بالرغم من ارتفاع رأس المال و (الشيخ و الجزراوي، 1998، صفحة 380) ذلك من اجل استنفاد الفرص الاستثمارية المرجحة.

و مما سبق نجد انه لتقدير حجم الاستثمارات الرأسمالية التي تتحقق عند أقصى منفعة ممكنة للمستثمر يجب حل جملة "تكلفة رأس المال التي تمثل العرض مع معدل العائد المتوقع عند المستثمر وهو الطلب".

و يمكننا الاستعانة بالمنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (3) : يمثل علاقة رأس المال بالقرارات الاستثمارية.



المصدر : (حنفي، 2007، صفحة 365)

من الشكل نستنتج أن النقطة N هي النقطة الحدية التي يتحقق عند التوازن بين التكلفة الحدية و العائد الحدي.

أي أنها تظهر العلاقة بين تكلفة رأس المال و القرارات الاستثمارية حيث تبين بان تكلفة رأس المال تمثل الحد الأدنى لمعدل العائد الذي ينبغي تحقيقه على الاستثمارات المقترحة ، فتحقيق معدل عائد اقل من هذا المعدل

يؤدي بالضرورة إلى وقوع المؤسسة في حالة مالية سيئة أكثر مما كانت عليه من قبل ، بينما تحقيق معدل أكبر من الحد الأدنى يؤدي إلى تحسين الحالة المالية للمؤسسة مع زيادة قيمتها السوقية.

وفي الختام فهم العلاقة بين رأس المال و القرارات التمويلية و الاستثمارية أمر أساسي لنجاح الشركات في تحقيق أهدافها المالية و تحقيق الربحية ، من خلال تحليل هذه العلاقة و اتخاذ القرارات المناسبة بناء على هيكل رأس المال ، يكمن للشركات تحسين أدائها و زيادة قدرتها على النمو و الاستثمارية في السوق .

### الخلاصة :

تناول الفصل الثاني الاطار النظري لتأمين و هيكل رأس المال وعلاقة رأس المال بالقرارات التمويلية و القرارات الاستثمارية. فاعتمد في الأول على مفاهيم التأمين و انواعه كما تم التطرق إلى المبادئ التقنية و القانونية للتأمين و أهمية التأمين . ثم يليه هيكل رأس المال من مفاهيم إلى محددات ثم مكونات. و في الأخير تم التطرق إلى مفاهيم عامة و خطوات و العوامل القرارات التمويلية و القرارات الاستثمارية و كذلك علاقة رأس المال بالقرارات التمويلية و الاستثمارية حيث نجد ان توفير رأس المال الكافي و توزيعه بالشكل صحيح يلعب دورا هاما في قدرة الشركات التأمينية على تحقيق أهدافها و التكيف مع التحديات المالية و بالتالي يشجع على اتباع استراتيجيات هيكل رأس المال المتوازنة تساعد على تحقيق التوازن بين المخاطر و العائدات مما يساعد في تحقيق النمو المستدام و الاستفادة المالية للشركات التأمينية.

## الفصل الثالث

---

الدراسة التحليلية و القياسية لقطاع  
التأمين للفترة (1990 – 2022).

## تمهيد :

لقد أصبح التأمين في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة لا يمكن للأفراد أو المؤسسات تفاديها ، و إن التأمين في شكله المعاصر لا يهدف فقط إلى حماية الأفراد و الممتلكات و إرجاع أوضاعهم إلى نفس المركز المالي الذي كانت عليه قبل وقوع الحادث بل أصبح له أهداف اقتصادية و إجتماعية كبرى.

و الجزائر كغيرها من الدول سارعت منذ السنوات الأولى من الإستقلال ، إلى محاولة لتنظيم القطاع و إنشاء عدة شركات وطنية ، بغية حماية الإقتصاد الوطني و محاربة استغلال و هيمنة الشركات الأجنبية على قطاع التأمين الوطني و تفعيل دوره في حماية الأفراد و المؤسسات الإقتصادية من الأخطار التي تهددهم.

و سوف نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى :

- واقع قطاع التأمين في الجزائر.

- دراسة تحليلية لسوق التأمينات للفترة (2007-2021) .

- الدراسة القياسية لأثر مؤشرات الهيكل المالي للتأمين على النمو في الجزائر(1990-2022).

**1- واقع قطاع التأمين في الجزائر :**

**1-1- تطور قطاع التأمين في الجزائر :** إذا أخذنا عقود التأمين في الجزائر بالمنظار التاريخي ، فإنه يمكن التمييز بين فترة الاحتلال و فترة الاستقلال ، لأن كل فترة لها خصوصيتها و مميزاتا الظرفية و الاقتصادية و السياسية.

**أولا : فترة الاحتلال :** تميزت هذه الفترة بالاحتكار الشركات الفرنسية لقطاع التأمين في الجزائر و تؤكد ذلك سنة 1861 بإنشاء تعاونية تأمين الحريق في الجزائر و المستعمرات الفرنسية لتلبية طلب المعمرين المزارعين ، كما تم تأسيس الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي سنة 1907 و يضم كل من تونس و المغرب و الجزائر ، من خلال هاتين المؤسستين نرى ان التأمين المطبق في الجزائر كان محدود المجال.

إلا أن نظام التأمين الجزائري في هذه المرحلة ارتبط بتطور نظام التأمين الفرنسي حيث طبقت فرنسا عدة نصوص تتعلق بالتأمين و أهمها تلك النابعة من قانون التأمين الصادر في 13 جويلية 1930 ، المجال الاساسي لهذا القانون هو تنظيم عقد التأمين البري و هذا ما أكدته مادته الأولى التي تنص على إن هذا القانون لا يتعلق إلا بالتأمين البرية و تكمن أهمية القانون الفرنسي الذي طبق في الجزائر سنة 1933 في تنظيمه المحكم لعقود التأمين.

**ثانيا : فترة الاستقلال :** تميزت هذه الفترة بالعديد من المراحل إلى غاية الإصلاح المطبق سنة 1995 . في المرحلة الأولى و رغم استكمال مراحل الاستقلال السياسي في الجزائر سنة 1962 ، إلا أنه لم يتحقق الاستقلال في مجال التأمين و ظل يؤدي من طرف مؤسسات أجنبية ، و تبدأ هذه المرحلة من القانون الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962 و القاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال. (بالي و صديقي، 2016، صفحة 26)

**1) المرحلة الأولى المرحلة الانتقالية (1962-1966) :** بعد استقلال الجزائر سنة 1962 واجهت الدولة الجزائرية حديثة النشأة العديد من التحديات و المشاكل مست مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع التأمين تلك المشاكل فيما يلي :

- القوانين و التشريعات التي كانت تسيّر قطاع التأمين هي قوانين فرنسية حيث لا يوجد تشريع جزائري في ميدان التأمين.

- مراقبة عمليات التأمين قامت بها شركات أجنبية ، هذا ما أدى إلى خروج مبالغ كبيرة عن طريق شركات التأمين إلى خارج حدود الوطن.

- بالإضافة إلى النقص الشديد في الإطارات و اليد العاملة المؤهلة في قطاع التأمين.

- إن عمليات التأمين بعد الاستقلال كانت تمارس من طرف شركات أجنبية و خاصة الفرنسية التي كانت تخضع لرقابة شكلية بسبب غياب الإطارات الوطنية و التشريعات الخاصة بالشركات الأجنبية مما تسمح هذه الأخيرة بان تكتفي فقط بالفروع التي تحقق من ورائها عائدا مرتفعا و الذي لم يكن يوظف محليا بل يتم تحويله إلى الدولة الأم لتلك الشركات عن طريق عمليات إعادة التأمين.

و لمواجهة هذه المشاكل عملت السلطات الجزائرية على سن نصوص تشريعية لتنظيم عمليات التأمين في الجزائر سنة 1963 فور إدراكها للخطر الذي تشكله هذه الممارسات على الاقتصاد الوطني. و قد ترتب على رحيل الشركات الأجنبية بقاء العديد من الالتزامات العالقة اتجاه المؤمن لهم و في هذا الشأن كلفت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR بتسيير الملفات العالقة و طلبات التعويض المقدمة من طرف المؤمن لهم.

**2) المرحلة الثانية مرحلة احتكار الدولة لقطاع التأمين (1966-1973) :** شهدت هذه المرحلة عملية تأمين القطاع التأمين في الجزائر في 27 ماي 1966 من خلال إصدار أمرين :

- الأمر 66-127 الذي وضع حدا لاستغلال التأمين في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية و في هذا الإطار أشارت المادة الأولى منه على أن يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة.

- الأمر 66-123 الخاص بتأمين الشركة الجزائرية للتأمينات SAA فانه بين 17 شركة تأمين تم تأمين SAA فقط ، أما الباقي فقط تم تصفيتهم باستثناء التعاونيتين MAATEC و CRMA.

**3) المرحلة الثالثة مرحلة التخصص (1973-1979):** ابتداء من سنة 1973 و على غرار بقية القطاعات الاقتصادية اتبعت الجزائر سياسة إعادة تنظيم قطاع التأمين و هذا بغرض جعله مواكبا للتحويلات الاقتصادية و ملائما للبيئة الحاصلة ، و الذي جسّد بمجموعة قرارات بقي العمل بها إلى غاية سنة 1976 .

حيث انه في 01 أكتوبر 1973 بموجب الأمر 54/73 تم إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين و اعادة التأمين (CAAR).

و في 21 ماي 1975 تم قرار مبدأ التخصص للشركات التأمين التجارية حيث اصبحت CAAR متخصصة في تأمين الأخطار الصناعية ( الحرائق ، الانفجارات و النقل البري و الجوي ، المسؤولية المدنية ، الأعمال الهندسية) و أصبحت SAA متخصصة في تأمين الأخطار البسيطة التأمينات البرية (مثل السيارات و تأمين الأشخاص...) ، كما منعت الشركات العمومية من اللجوء إلى وسطاء التأمين الخواص و ألزمت بالعمل مع (حدباوي، 2011/2012، الصفحات 55-52) وكالات مباشرة لإحدى شركات التأمين العمومية.

4) المرحلة الرابعة مرحلة ما قبل التحرير السوق (1980-1995): و تتميز هذه المرحلة بالإصلاحات الاقتصادية حيث قررت الدولة سنة 1990 إلغاء تخصص هذه الشركات من اجل خلق منافسة بينها بالاعتماد على اساليب التسيير الحديثة و التحكم في النشاط التأمين من خلال تقديم تشكيلة منتجات تتوافق مع (بشاري، احتياجات الزبائن و بهذا جاءت حرية بعث منتجات جديدة خاصة فيما يتعلق بتأمين الاشخاص. 2013، صفحة 202)

5) المرحلة الخامسة مرحلة تحرير سوق التأمين الجزائري بعد 1995: ظهر ذلك في الإصلاح الذي جاء من خلال الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 و الذي الغي احتكار الدولة للتأمين و سمح بظهور عدة شركات تأمين خاصة ساهمة بالقضاء على احتكار الدولة و أصبحت هذه الشركات المتواجدة في اليدان عمومية كانت او خاصة تتنافس من اجل هدف واحد و هو إرضاء الزبائن و أصبح لشركات التأمين العاملة في و الجزائر شكلين هما شركات المساهمة (SPA) شركات في شكل تعاضديات.

1-2- الإصلاحات و التشريعات المنظمة للقطاع التأمين :عرف قطاع التأمين بالجزائر سلسلة من التغييرات و التطورات المتواصلة نتيجة للإصلاحات العديدة التي قامت بها الدولة و التي مست العديد من الجوانب و من جملة هذه الإصلاحات ما يلي :

1) الإطار القانوني (التشريعي) : عرف قطاع التأمين تنظيما جديدا بصدور الأمر 07/95 الصادر بتاريخ 1995/01/25 المتعلق بالتأمين و الذي تم بموجبه إلغاء احتكار الدولة لقطاع التأمين حيث تضمن هذا الأمر الإطار القانوني الجديد لتنظيم ممارسة نشاط التأمين بالجزائر ، و لعل أهم التغييرات التي جاء بها :

- فيما يخص تنظيم و مراقبة نشاط التأمين : فقد تضمن المرسوم رقم 95-339 الصادر بتاريخ (الجريدة الرسمية، 1995، 1995/10/20 تأسيس المجلس الوطني للتأمين (CNA) والذي يهدف إلى :  
صفحة 09)

- العمل على ترقية و تطوير سوق التأمين و من ثم المساهمة في التطور الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع.
- تحسين ظروف عمل شركات التأمين و اعادة التأمين من اجل الوفاء بالتزاماتها و من ثم الحفاظ على مصالح المؤمن لهم.

- السهر على التحقيق التوازن بين حقوق و التزامات طرفي العقد.

- وضع تعريف تامين طبقا لواقع السوق الجزائري و المأخوذة عن طريق الإحصائيات الوطنية.

- إنشاء مراكز للبحث بهدف تبادل المنافع التي تؤدي إلى تطوير نظام التأمين في الجزائر ليواكب العولمة الاقتصادية.

- تنمية النشاط باقتراح القواعد التقنية و المالية الزامية الى تحسين الظروف العامة للعمل لشركات التأمين و (بن خروف، 1998، صفحة 66) اعادة التأمين و كما تقترح الشروط العامة للعقود التأمين و التعريفات.

- أما في ما يخص شركات التأمين و اعادة التأمين سواء كانت شركات عامة او خاصة ذات رؤوس أموال وطنية أو أجنبية فان لها الحق في ممارسة جميع عمليات التأمين و اعادة التأمين بشرط ان تحصل على (رخصة اعتماد) من وزير المالية.

- وفي ما يخص توزيع التأمين فانه أعيد الاعتبار لوسطاء التأمين للظهور من جديد و سمح أهم بممارسة نشاطهم و ذلك من خلال السماح للشركات بفتح وكالات خاصة بها أو التعامل مع سماسة التأمين المؤهلين من طرف السلطات العامة ، (الجريدة الرسمية، 1995، الصفحات 19-11) المرسوم التنفيذي رقم 95-341 الصادر بتاريخ 1995/10/30 و قد صدر القانون 06-04 المعدل و المتمم للأمر رقم 07/95 الذي ينص على حرية شركات التأمين و توزيع منتجاتها عن طريق البنوك و المؤسسات المالية و غيرها من شبكات التوزيع بالإضافة إلى إبراز دور.

- أما فيما يتعلق بإعادة التأمين فقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 95-409 بتاريخ 09/12/1995 نسبة التنازل (الجريدة الرسمية، 1995، الصفحات 14-09)

الاجباري في مجال إعادة التأمين لفائدة الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) ثم عدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98-312 الصادر (الجريدة الرسمية، 1998، صفحة 05) ب 30/09/1998 الذي حدد النسب الدنيا في التنازل عن الاخطار الذي يعاد تأمينها كما يلي :

- 10% للأخطار الصناعية و أخطار النقل المرتبطة بمياكل السفن و المراكب الجوية.

- 05 % للأخطار نقل البضائع البحرية و الجوية و التي كانت تمثل نسبة 40 %.

- 05 % للأخطار الأخرى و التي كانت تمثل نسبة 25 % و منحت هذه التنازلات لصالح الشركة الجزائرية للتأمين SAA و ذلك بموجب قرار 97 الصادر في 19/12/1998 و تدخل هذه الإجراءات ضمن الإجراءات المتعلقة بتحرير فرع إعادة التأمين.

و تضمن القانون كذلك تخفيض قائمة التأمينات الاجبارية لفتح المجال أمام حرية التعاقد باعتبارها من أسس اقتصاد السوق ، لذلك فان القائمة تضمنت التأمينات الاساسية فقط مثل تأمينات المسؤولية المدنية بهدف ضمان دفع التعويض لصالح ضحايا الحوادث و التأمين ضد الحرائق المتعلقة بالقطاع العام عند نقل البضائع عن طريق الجو أو البحر (المراسم التنفيذية رقم 411/95 ، رقم 412/95 و رقم 413/95 الصادرة (الجريدة الرسمية، 1995، الصفحات 14-09) بتاريخ 09/12/1995)

و في سنة 1996 تم اصدار الأمر رقم 96-06 (الجريدة الرسمية، 1996، صفحة 04) الصادر بتاريخ 10/01/1996 المتعلق بتأمين القرض الموجه للتصدير.

و في سنة 1997 تم تنصيب المجلس الوطني للتأمينات المقرر بالأمر رقم 95/07 و ذلك بتاريخ 24/03/1997 لمزاولة مهامه.

و في سنة 2002 تم اصدار المرسوم التنفيذي رقم 02-293 (الجريدة الرسمية، 2002، الصفحات 12-10) الصادر بتاريخ 10/09/2002 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95-338 (الجريدة الرسمية،

- 1995، الصفحات 07-09) الصادر بتاريخ 1995/10/30 المتعلق بإعادة قائمة عمليات التأمين و حصرها و قد سمح بوضع مجموعة من المعلومات الضرورية بهدف تسهيل عمليات التأمين.
- و في سنة 2003 تم اصدار الأمر 12/03 (الجريدة الرسمية، 2003، صفحة 29) بتاريخ 2003/08/26 المتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية و تعويض الضحايا.
- طبقا للمادة الأولى منه و التي تنص على فرض اكتتاب عقد التأمين ضد الكوارث الطبيعية على جميع مالكي العقارات المبنية في الجزائر و قد تم تطبيق هذا الأمر ابتداء من 2004/09/01 و ذلك طبقا للمراسيم التنفيذية (رقم 14/268-14/269-14/271 و 14-272) الصادرة بتاريخ 2004/08/29 الخاصة بالتأمين ضد الكوارث الطبيعية.
- و في سنة 2006 تم تعديل لأمر رقم 07-95 بتاريخ 1995/01/25 بموجب القانون رقم 04-06 الصادر بتاريخ 2006/02/20 المعدل و المتمم واهم ما جاء فيه :
- تحفيز النشاط عن طريق تنويع المنتجات التأمينية و الاستجابة لمتطلبات المتعاملين و ضمان حماية أكبر لحقوق المؤمنين و شفافية أكبر في التسيير.
  - إعادة تنظيم الجهاز الرقابي على التأمين من خلال إنشاء لجنة مستقلة للإشراف على قطاع التأمين و التي تهدف إلى :
- \* حماية مصالح المؤمن لهم و المستفيدين من عقد التأمين بالسهر على شرعية عمليات التأمين و على مساهمة شركات التأمين أيضا.
  - \* كما تضمن القانون تكوين مفتشي تأمين محلفين لممارسة الرقابة على شركات التأمين و إعادة التأمين فروع الشركات الأجنبية و سطاء التأمين المعتمدين ، و ذلك دون الإخلال بعمليات الرقابة الأخرى.
  - \* تسريع عملية تحرير السوق أمام شركات التأمين الأجنبية من خلال فتح السوق الى الفروع شركات التأمين و إعادة التأمين الاجنبية.
  - \* دعم الحكم الراشد لشركات التأمين من خلال عقود الأداء للمسيرين و وضع آليات قانونية من شأنها ضمان التسيير الفعال لمجالس إدارة شركات التأمين.
  - \* تنويع قنوات التوزيع لضمان بيع المنتجات التأمينية من خلال قنوات أخرى (كالبانوك و المؤسسات المالية).

\* تقوية نشاط التأمين على الاشخاص و ذلك من خلال التفريق بين نشاطات الشركات (الحياة الممتلكات).

و في سنة 2007 تم اصدار الأمر رقم 07-153 بتاريخ 22 ماي 2007 و الذي يحدد الشروط و الظروف الأزمة للتوزيع منتجات التأمين من قبل البنوك و المؤسسات المالية.

و الأمر رقم 07-60 الصادر في 06 أوت 2007 و الذي يحدد منتجات التأمين التي يمكن توزيعها و تسمح هذه الترتيبات الجديدة بتكثيف شبكة توزيع التأمين و تحسين معدل تغطية سوق التأمين و كذا الوصول إلى عملاء البنك.

و في سنة 2008 ثم تحديد النسبة القصوى لمساهمة اي بنك عمومي او خاص ينشط في الجزائر في رأس مال شركات التأمين و اعادة التأمين ب 15 %.

**2) الإطار الاقتصادي :** إن ضرورة تحسين نوعية خدمات التأمين بشكل خاص و نمو قطاع التأمين بشكل عام ، استدعت تدخل الدولة لإجراء إصلاحات رئيسية منها: 1- فتح المجال أمام القطاع الخاص : في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر ، تم إلغاء احتكار الدولة لممارسة عمليات التأمين بشركاتها و تم إلغاء هذا الاحتكار بموجب الأمر رقم 95-07 الصادر بتاريخ 1995/01/25 المتعلق بالتأمينات و المعدل بالقانون رقم 06-04 الصادر بتاريخ 2006/02/20 حيث انه قضى في مادته 278 بإلغاء جملة القوانين ذات الصلة بالاحتكار.

2- الاستثمارات الاجنبية : في إطار الإصلاحات الاقتصادية بذلت جهود كبيرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و التي نجد من أهمها : تخفيف حقوق الجمارك ، منح إعفاءات ضريبية... الخ إضافة الى إجراءات قانونية تضمن حماية مصالح المستثمرين و كل هذا بهدف زيادة رقم أعمال شركة التأمين من خلال إقبالهم على تأمين وجداتهم الاقتصادية من شتى الاخطار.

3- خصوصية القطاع العام : ان من شأن خصوصية المؤسسات العمومية أن يعزز من مكانة مفهوم الخطر و خاصة في ظل وجود المنافسة إذ يخشى المسير من ارتكاب أدنى خطأ أثناء اتخاذه للقرار لأنه يكلف الكثير و بالتالي يسهل عملية التأمين سواء كان ذلك على ممتلكات المؤسسة او نشاطها (مصطفي، 2013/2014، صفحة 141) ، كما تم تحويل شركات التأمين العامة الى شركات ذات أسهم كمرحلة أولى بهدف خصوصيتها و بموجب الأمر رقم 95/07 الصادر بتاريخ 1995/01/25

المتعلق بالتأمينات ، فتح المجال لأول مرة للشركات الخاصة الوطنية و الاجنبية لممارسة كافة عمليات التأمين بالجزائر.

4- المخططات الاستراتيجية (2004-2008) : إن الهدف الأساسي لهذه المخططات هو رفع القدرة التنافسية للشركات العامة بما فيها شركات التأمين من اجل مواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها اتفاقية الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي و انضمام الجزائر القريب الى المنظمة العالمية للتجارة و ما يرافقه من فتح سوق الخدمات الجزائرية للشركات العالمية و تتمثل هذه المخططات فيما يلي:  
(KASSALI, 2008, p. 04)

- اعتماد أنظمة معلومات تعتمد أساسا على الإعلام الألي و تكيف مع معطيات المحيط الجزائري وتكون قادرة على توفير المعلومات الضرورية لعملية اتخاذ القرار.  
- تحديد و حساب تكاليف الإدارة اعتمادا على أساليب عملية كأساليب طرق المحاسبة التحليلية في تحديد التكاليف و مقارنة التكاليف التقديرية و التكاليف الفعلية و تحليل الانحرافات و الفوارق.....الخ.

- إنشاء فرع لشركات التأمين تحت اسم ألفا "ALFA" لمحاربة الغش.  
- تسيير الموارد البشرية بطريقة عقلانية و رشيدة و ذلك فما يخص التوظيف...الخ.  
5- إعادة هيكلة فرع تأمين السيارات: تمت إعادة هيكلة فرع تأمين السيارات و ذلك في إطار برنامج ميدا "MIDA" الذي أعده و موله الاتحاد الأوروبي في الجزائر و الذي تضمن جزءا متعلقا بالتأمين يقضي بإعادة تنظيم فرع تأمين السيارات من خلال القيام بإجراءات عديدة لعل أهمها ما يلي :  
(KASSALI, 2008, p. 05)

- ترقيم فروع التأمين.

- خلق جهاز للمفتشين القانونيين IRS يتولى تقييم الأضرار.

- تسجيل ملف خاص بالسائقين من طرف الاتحاد الوطني للتأمين و اعادة التأمين و اعتماد نظام

.BONUS –MALUS

و تجدر الإشارة إلى ان هذه الإصلاحات تشمل كل فروع التأمين.

**3) الإطار المالي :** إن من أهم الإصلاحات التي مست شركات التأمين من الجانب المالي التي تخص

الاستثمار فقد صدرت عدة قوانين تحدد الاستثمار في شركات التأمين حيث تشكل المبالغ المجمعة

لمختلف شركات التأمين في كثير من الدول نسبة هامة من الادخار الوطني و لهذا السبب وضعت قوانين تحدد نسبا معينة يجب احترامها في مجال توظيف الاحتياطات التأمينية و قد شاهدت سياسة الاستثمار في شركات التأمين منذ التسعينات تغيرات في اجل المحافظة على بقاء شركات التأمين و جاء ذلك في سياق التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم و التي من شأنها أن تزيد من حدة المنافسة في كثير من القطاعات داخل البلد نفسه او بين الدول و خاصة في مجال التأمين و اعادة التأمين ، كذلك حققت لعدد من شركات التأمين أرباحا من خلال توظيف احتياطياتها الأمر الذي مكنها من تغطية خسائرها (مصطفي، 2013/2014، الفنية ، أما عن الجزائر فحددت نسب توظيف الاحتياطات كالتالي :  
صفحة 143)

\* قبل سنة 1993 : حددت نسب توظيف احتياطات شركات التأمين كالتالي :

- 50 % على الاقل توظف في شكل سندات الخزينة.

- 10 % في العقارات.

- و الباقي يوزع على عناصر الأصول الأخرى.

\* و في سنة 1995 : حدث تعديل في شروط تمثيل الاحتياطات بموجب قرار وزاري و قد نص هذا التعديل على ما يلي :

- تخصيص 65 % على الاقل للقيم الحكومية (سندات حكومية).

- 20 % ودائع للآجل.

- 15 % للسوق البورصة.

- 15 % للمساهمة في رؤوس أموال الشركات.

**1-3- شركات الناشطة في سوق التأمين بالجزائر :** من المؤسسات الناشطة في قطاع التأمين بالجزائر نجد :

أولا: المؤسسات العمومية .

**1- الشركات الجزائرية للتأمين و اعادة التأمين (CAAR) :** أنشأت هذه الشركة في 08 جوان

1963 برأس مال 27 مليار دينار جزائري تهدف إلى سد الفراغ الذي تركته الشركات الأجنبية بعد

مغادرة الجزائر ، كانت قبل سنة 1988 مختصة في تأمين الأخطار الصناعية الكبرى و بعد ذلك و طبقا

(<https://caar.dz/>) للقوانين التي أقرت استقلالية المؤسسات أصبحت تمارس كل أنواع التأمين.

2- الشركة الجزائرية للتأمين (SAA): تأسست في 12 سبتمبر 1963 برأس مال 3.1 مليار دينار جزائري مختلطة 61 % جزائرية و 39 % مصرية تمارس كل فروع التأمين.  
(<https://www.saa.dz/>)

3- الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT): أنشأت في 30 أبريل 1985 برأس مال 1.5 مليار دينار جزائري اهتمت في البداية بالأخطار المرتبطة بالنقل و ذلك طبقا لمبدأ التخصص و احتكار الدولة لقطاع التأمين في تلك الفترة ، و عند إلغاء التخصص في إطار الإصلاحات الاقتصادية أصبحت (<https://www.caat.dz/>) مؤسسة عمومية اقتصادية تمارس مختلف فروع التأمين.

4- شركة تأمين المحروقات (CASH) : شركة ذات أسهم أنشأت سنة 1999 رأسمالها 1.8 مليار دينار ، تخصصت بالقيام بتأمين المحروقات.  
(<https://www.cna.dz/Acteurs/societes-d-assurance/CASH>)

ثانيا : الشركة المتخصصة في اعادة التأمين (CCR):

أنشأت سنة 1975 برأسمال 2 مليار دينار تخصصت في إعادة التأمين.  
(<https://www.ccr.dz/fr/>)

ثالثا : شركات التأمين العمومية المتخصصة :

هناك بعض المؤسسات تأسست بعد منتصف التسعينات نتيجة الإصلاحات التي مست اقتصاد السوق تمثلت في :

1- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات (XCAGE) : رأسمالها 450 مليون دينار جزائري تخصصت لضمان العمليات الموجهة للتصدير تأسست عام 1996 .  
(<https://www.cagex.dz/>)

2- شركة ضمان القرض العقاري (SGCI): رأسمالها مليار دينار جزائري تخصصت في تقديم ضمانات القروض العقارية تأسست عام 1997.  
(<https://www.sgci.dz/>)

رابعا : شركات التأمين الخاصة :

كما هناك شركات خاصة تنشط في مجال قطاع التأمينات في السوق الجزائري نذكرها :

- 1- شركة ترست الجزائر (TRUST) : تعتبر من أكبر شركات التأمين الخاصة و قد تأسست في 25 أكتوبر 1997 ، يقدر رأسمالها ب 1.8 مليار دينار جزائري و هي شركة (<http://www.trustalgeriains.com/fr/>) بحرية قطرية.
- 2- الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين (CIAR): تأسست في 15 فيفري 1997 رأسمالها 450 مليون دينار جزائري ، تقوم بمختلف أنواع التأمين. (<https://www.laciar.com/>)
- 3- الجزائرية للتأمينات (A2): أنشأت في 5 أوت 1998 برأس مال 500 مليون دينار (<https://www.2a.dz/>) جزائري تختص في التأمين و إعادة التأمين.
- 4- شركة سلامة للتأمينات الجزائرية (SALAMA): ظهرت هذه الشركة بموجب اتفاق بين مجموعة من المشاركين و قد تأسست في 26 مارس سنة 2000 و رأسمالها يقدر ب 2 مليار دج تساهم فيه كل من تونس و السعودية بنسبة 60 % أما الجزائر فنسبة 40 % ، وهي فرع من المجموعة الدولية العربية الإسلامية للتأمين و إعادة التأمين. (<http://www.salama-assurances.dz/>)
- 5- الشركة العامة للتأمينات المتوسطة (GAM): تأسست عام 2001 برأس مال 500 مليون دينار تخصص في جميع فروع التأمين. (<https://www.gam.dz/>)
- 6- شركة أليانس (ALLIANCE): أنشأت في 30 جويلية 2005 برأسمال مبدئي قدر ب 500 مليون دينار جزائري ، وهي مختصة في التأمينات العامة. (<https://allianceassurances.com.dz/>)
- 7- شركة مصير للحياة (EIV RICAM): تأسست في 11 أوت 2011 نتيجة لانقسام شركة CIAR برأس مال يقدر ب 2 مليار دج. (<https://www.macirvie.com/>)
- 8- شركة كارديف الجزائر (CARDIF): تأسست في 11 أكتوبر 2006 متخصصة في التأمين على الأشخاص. (<http://www.cardifeldjazair.dz/fr/pid3471/presentation-cardif-djazair.html>)

9- شركة AXA الجزائر للتأمين على الأخطار : نشأت في جويلية 2011 هي فرع من الشركة العالمية AXA رأسمالها 2 مليار دج وهي تؤمن على الحياة.

(<https://www.axa.dz/>)

10- شركة تأمين الاحتيال و الصحة SAPS : أول شركة التأمين على الأشخاص في الجزائر أنشأت في 10 مارس 2011 ، بمساهمة كل من مجموعة MACIF الفرنسية ، شركة SAA (<http://www.konsulat-algerien.de/SAPS.htm>) و بنك التنمية المحلية ، رأس مالها 2 مليار دج.

11- شركة تأمين لايف (TALA) : تأسست في 11 أفريل 2011 تختص في التأمينات على الأشخاص من طرف شركة CAAT.

(<https://cna.dz/Acteurs/Societes-d-assurance/TALA>)

12- شركة كرامة للتأمينات (CARAMA): تأسست في 09 مارس 2011 تختص في التأمينات على الأشخاص من طرف شركة CAAT.

(<http://www.caarama.dz/>)

خامسا : التعاضديات و التعاونيات.

1- التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية و الثقافة (MAATEC): أنشأت هذه التعاضدية في 16 ديسمبر 1964 لكنها لم تبدأ نشاطها إلا ابتداء من تاريخ 1965/01/01 و ذلك في ظل احتكار الدولة لنشاط التأمين.

و بعد إلغاء قانون التخصص توسعت نشاطات هذه التعاضدية لتشمل التأمين على السيارات و التأمين على السكن و المسمى بالتأمين المتعدد الأخطار لصالح عمال التربية و الثقافة و التكوين و هذا بموجب القانون 07-88 الصادر في 1988 الخاص بالتأمين و المرسوم التطبيقي رقم 45-92 الصادر في 06 ديسمبر 1992.

و تتكون هذه التعاضدية من ثلاث مندوبيات جهوية (الجزائر ، وهران ، عنابة) و خمسة و (60) (<http://www.maatec.dz/spip.php?article60>) عشرون مندوبية محلية.

**2- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA):** تأسس هذا الصندوق سنة 1966 تحت اسم "الصندوق المركزي لإعادة تأمين تعاونيات فلاحية" في صورة شركة مدنية ذات طابع تعاوني ، لا تسعى إلى تحقيق الربح ، حيث كانت تمارس عمليات تأمين الأخطار الزراعية. وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها البلاد أصبح الصندوق المركزي لإعادة تأمين التعاونيات الزراعية يحمل اسم " الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي" و يمارس عمليات التأمين من أخطار البرد و الحريق التأمين الشامل على الماشية ، التأمين الشامل على النخيل و التمور ، التأمين على أجسام سفن الصيد ، الاستغلال الفلاحي ، و يمارس إلى جانب هذا الفروع الأخرى للتأمين.

**3- التأمين التعاضدي (MUTUALISTE):** تأسست بموجب القرار المؤرخ في 11 صفر 1433 الموافق ل 05 يناير 2012 ، للقيام مع كل الأشخاص المعنويين و الطبيعيين بعمليات التأمين على الأشخاص ولاسيما في القطاعات الاقتصادية التي تخصها ، وهي شركة (مصطفى، 2013/2014، صفحة 151) ذات الشكل التعاضدي.

**4- الصناديق الوطنية للتأمينات الاجتماعية :** أنشأت بموجب القانون رقم 83-11 المؤرخ في 02 جويلية 1983 و نميز بين : (بن عمروش، 2008/2007، صفحة 103)

4-1- الصناديق الوطنية لتأمين العمال الأجراء وغير الاجراء (CNAS و NSAC): تقوم بتأمين المخاطر الإنسانية (المرض، الولادة، الوفاء) و مخاطر المتعلقة بالمهنة (حوادث المرور ، الأمراض المهنية).

4-2- الصندوق الوطني للتقاعد (CNR): تأسس بموجب القانون 83-12 المؤرخ في 02 جويلية 1983 يمنح للأجير معاش تقاعدي في سن معين و بشروط معينة.

4-3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): تم إنشاؤه طبقا للمرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994.

2- دراسة تحليلية لسوق التأمينات للفترة (2007-2021) :

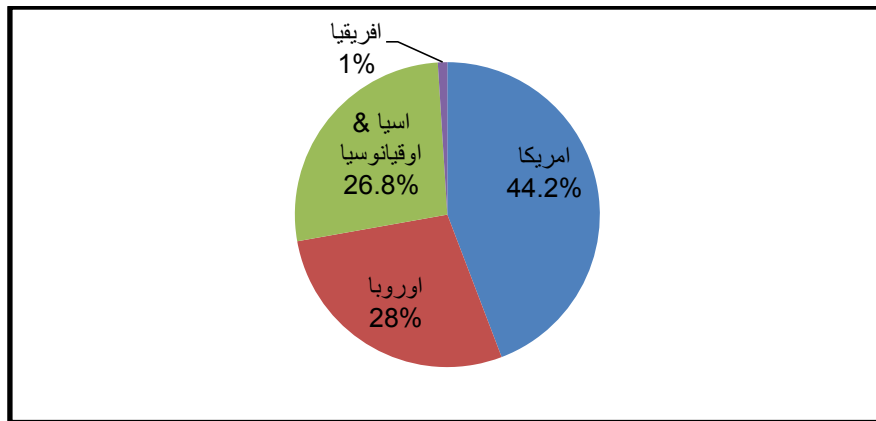
2-1- دراسة تحليلية للسوق العالمي للتأمينات للفترة (2007-2021) :

جدول رقم (01) : يمثل أقساط التأمين في جميع أنحاء العالم.

امريكا	اوروبا	اسيا & اوقيانوسيا	افريقيا	ملايين الدولارات
1428290	1764685	880928	53683	2007
1450408	1703713	1013120	52829	2008
1357559	1614385	1080238	57453	2009
1403784	1615190	1257313	59400	2010
1497703	1625442	1373744	69274	2011
1566617	1540684	1420177	71472	2012
1561461	1620133	1341744	70294	2013
1576073	1695091	1413431	70116	2014
1593791	1491430	1448517	63942	2015
1616070	1448819	1578542	59408	2016
1688467	1546484	1657392	65165	2017
2652866	1746976	1679803	69374	2018
2777201	1720252	1719625	67282	2019
2790640	1675251	1764062	61881	2020
3031519	1917890	1836999	74190	2021
44,20%	28,00%	26,80%	1,10%	حصص السوق 2021

مصدر: (CNA, المجلس الوطني للتأمينات, p. 04)

الشكل رقم (04) : دائرة نسبية تمثل أقساط التأمين في جميع أنحاء العالم.



مصدر: (CNA, المجلس الوطني للتأمينات, p. 04)

من خلال الجدول والشكل السابقين لأقساط التأمين في العالم للفترة ما بين 2007 حتى 2021 نلاحظ ان الأقساط الخاصة بأمريكا تتراوح نسبتها 44.2%. و هذا راجع الى زيادة في تكاليف الرعاية الصحية و الادوية و زيادة في تكاليف العلاجات الطبية المتقدمة وشهدت الاسواق المالية تقلبات كبيرة مما أثر على استثمارات شركات التأمين وقدرتها على تحمل المخاطر و تقديم التغطية و كذلك زيادة في حوادث السيارات مما ادى الى زيادة في تكاليف تصليح المركبات و المطالبات بالتعويضات. أما بالنسبة لآسيا و أوروبا كانت الأقساط تتراوح نسبتها من 26% الى 28% و هذا لأسباب التالية وهي زيادة في التكاليف الطبية مما دفع شركات التأمين الى زيادة تكاليف وكذلك التقلبات اقتصادية مثل الركود و التضخم وهذا أثر على قدرة شركات التأمين على تقديم التغطية بتكاليف مناسبة وزيادة في الكوارث الطبيعية مما شهدت هذه الدول الطقس السيئ مثل الفيضانات والزلازل حيث دفعت شركات التأمين الى زيادة التكاليف. وفي اخير تكاد تنعدم نسبة اقساط التأمين في افريقيا و التي كانت نسبتها 1% و هذا راجع الى تطور سوق التأمين وتنوع السوق و اختلاف المخاطر بين البلدان و المناطق وقد تواجه تحديات اقتصادية و اجتماعية مثل الفقر و البطالة و الصراعات مما يؤثر على الأفراد دخول سوق التأمين وبالتالي قد يكون له تأثير محدد على تكاليف التأمين.

## 2-2-دراسة تحليلية للسوق الجزائري للتأمينات للفترة (2020-2021)

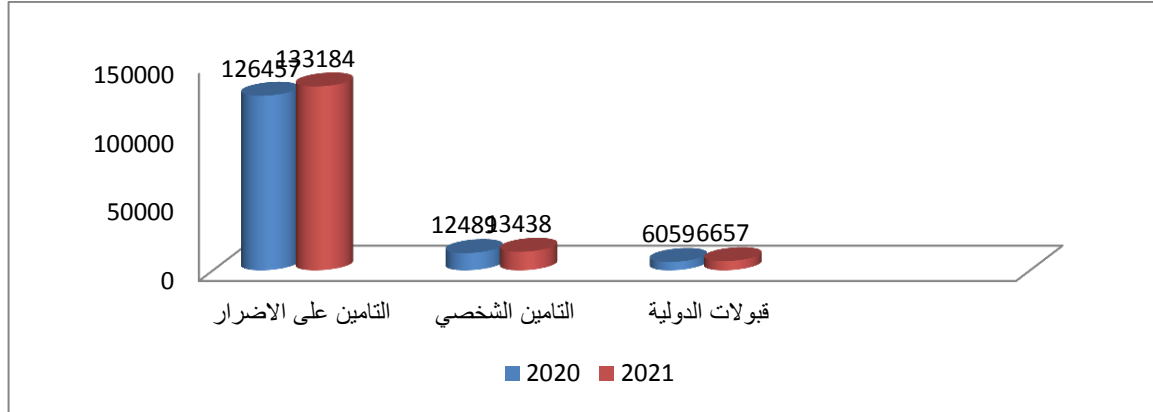
### 1) الانتاج العالمي للتأمين :

جدول رقم (02) : يمثل تطور الانتاج حسب نوع النشاط للفترة (2020-2021).

حجم الاعمال		تركيبة السوق		تطور		
2020	2021	2020	2021	بالنسبة	بالقيمة	وحدة : مليون دج.
126457	133184	87,20%	86,90%	5.3%	6726	التأمين على الاضرار
12489	13438	8,60%	8,80%	7.6%	950	التأمين الشخصي
138946	146622	95,80%	95,70%	5.5%	7676	السوق المباشر
6059	6657	4,20%	4,30%	9.9%	597	القبولات الدولية
145005	153279	100%	100%	5.7%	8274	مجموع

مصدر: (07, p. CNA المجلس الوطني للتأمينات )

الشكل رقم (05) : يمثل تطور الانتاج حسب نوع النشاط للفترة (2020-2021).



مصدر : (07, p. CNA المجلس الوطني للتأمينات )

من خلال الجدول والشكل السابقين للإنتاج العالمي للتأمين للفترة ما بين 2020 و 2021 نلاحظ ان حجم الاعمال كان يتزايد في كل من التأمين على الاضرار و التأمين الشخصي و السوق المباشر و القبولات الدولية و هذا راجع الى ان صناعة التأمين في الجزائر شهدت تطور ملحوظ حيث زادت طلب على التأمين على الاضرار و التأمين الشخصي نتيجة للتطورات الاقتصادية و الاجتماعية و كذا يتميز سوق التأمين في الجزائر بتنوع منتجاته و هذا ما شهدته صناعة التأمين تطورات تشريعية و تنظيمية مما ساهم في تعزيز الثقة في السوق و زيادة النشاط التأميني.

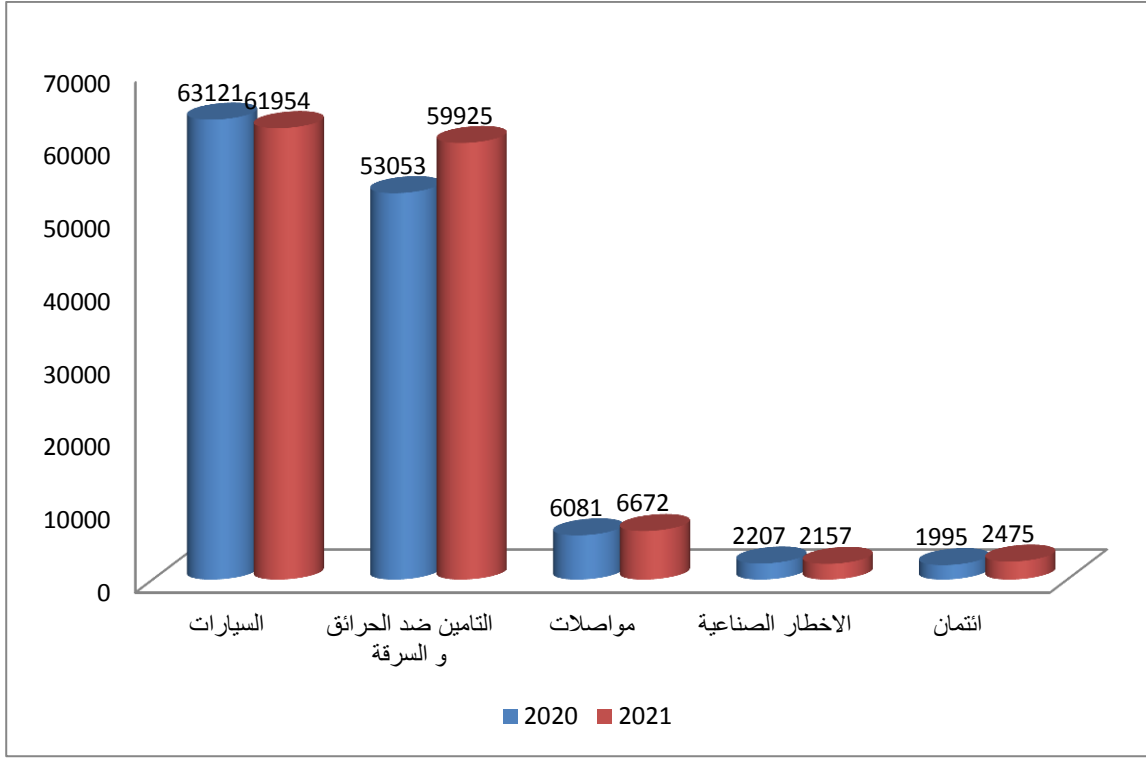
أ - إنتاج التأمين ضد الاضرار حسب الفرع للفترة (2020-2021) :

جدول رقم (03) : يمثل تطور انتاج التأمين ضد الاضرار حسب الفرع للفترة (2020-2021).

2020		2021		الاختلافات	
المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	النسبة %	القيمة
63121	49,90%	61954	46,50%	-1,80%	-1167
53053	42,00%	59925	45,00%	13,00%	6872
6081	4,80%	6672	5,00%	9,70%	592
2207	1,70%	2157	1,60%	-2,30%	-50
1995	1,60%	2475	1,90%	24,00%	480
126457	100%	133184	100%	5,30%	6726

مصدر : (08, p. CNA المجلس الوطني للتأمينات )

الشكل رقم (06): يمثل تطور انتاج التأمين ضد الاضرار حسب الفرع للفترة (2020-2021)



مصدر: (CNA, المجلس الوطني للتأمينات, p. 08)

من خلال الجدول و الشكل السابقين للإنتاج التأمين ضد الاضرار حسب الفرع للفترة 2020 و 2021 نلاحظ زيادة في انتاج التأمين ضد الاضرار بالنسبة للسيارات و التأمين ضد الحرائق و السرقة و مواصلات وهذا راجع الى زيادة السيارات على الطرق وهذا يزيد احتمال وقوع الحوادث و المخاطر المرتبطة بها و التغيرات في قوانين التأمين او تغيرات في الاحوال الاقتصادية التي تؤثر على قرار الافراد بشراء التأمين اما بالنسبة للمخاطر الزراعية و ائتمان كانت متناقصة لان في هذه الفترة ناتجة عن التغيرات في الظروف الجوية مثل الجفاف الموسمي و هذا يؤثر على المحاصيل و يزيد المخاطر المتعلقة بالزراعة بالإضافة الى ذلك تغير في معدلات الفائدة على الائتمان مما يؤدي الى تقليل في الاستثمارات و الطلب على الائتمان

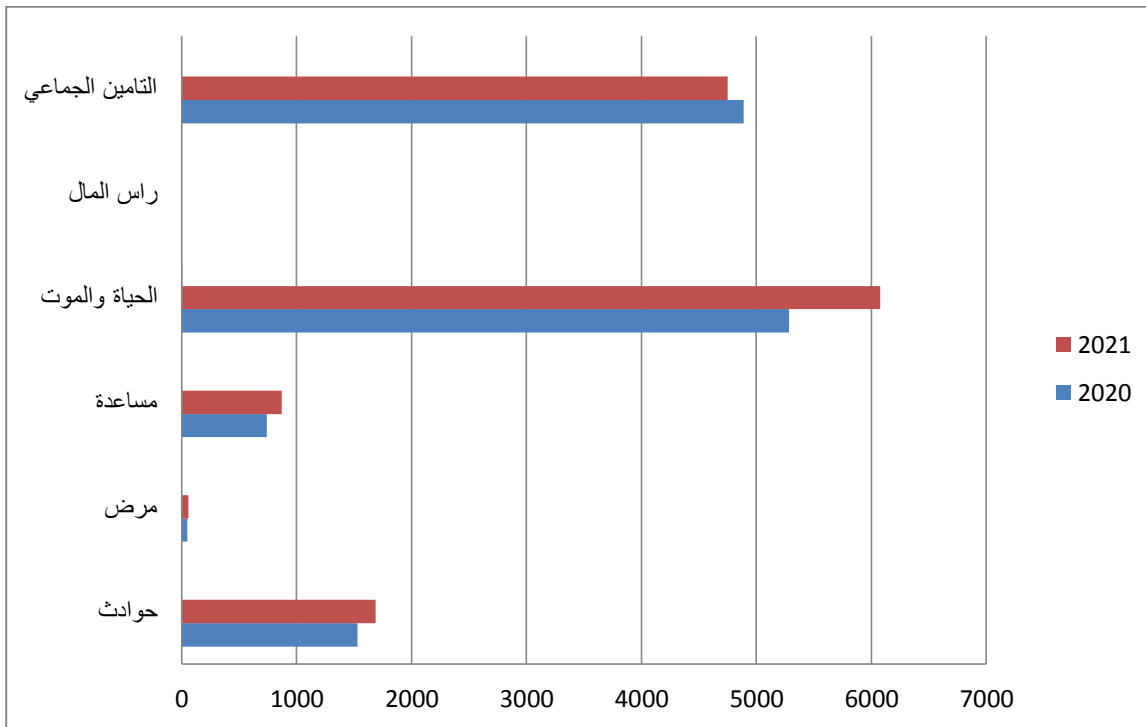
ب - انتاج التأمين الشخصي حسب الفرع للفترة (2020-2021):

جدول رقم (04) :يمثل تطور انتاج التأمين الشخصي حسب الفرع للفترة (2020-2021).

2020		2021		الاختلافات		
المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	النسبة %	القيمة	الوحدة :مليون دج.
1530	12,30%	1686	12,50%	10,20%	155	حوادث
50	0,40%	56	0,40%	10,20%	5	مرض
740	5,90%	868	6,50%	17,30%	128	مساعدة
5281	42,30%	6076	45,20%	15,10%	795	الحياة و الموت
0	0,00%	2	0,00%	545,40%	2	رؤوس اموال
4887	39%	4751	35%	-2,80%	-136	التأمين الجماعي
12489	100%	13438	100%	7,60%	950	مجموع

مصدر : (09 p. CNA المجلس الوطني للتأمينات )

الشكل رقم(07) : يمثل تطور انتاج التأمين الشخصي حسب الفرع للفترة (2020-2021)



مصدر : (09 p. CNA المجلس الوطني للتأمينات )

من خلال الجدول و الشكل السابقين لإنتاج التأمين الشخصي حسب الفرع للفترة ما بين 2020 و 2021 نلاحظ تزايد في الحوادث و المرض كوفيد-19 اي تم تسجيل اصابة بالفيروس كوفيد-19 و زيادة في حوادث المرور و الحوادث المنزلية نتيجة للإغلاقات و التقييدات الصحية و كذلك المساعدة كانت متزايدة لان شهدت جهود كبيرة في تقديم المساعدة للمحتاجين خلال الازمة الصحية ، بما في ذلك توزيع المساعدات الغذائية و الطبية و دعم القطاعات الاقتصادية المتضررة اما بالنسبة للحياة و الموت كذلك كانت في تزايد حالات الوفاة بسبب كوفيد-19 و تأثيرها على الحياة اليومية و الاقتصادية للناس حيث كانت رؤوس الاموال شبه منعدمة لان بسبب الجائحة العالمية كوفيد-19 و التي اثرت سلبا على النشاط الاقتصادي و تدهور البيئة الاقتصادية العالمية و تناقص كذلك التأمين الجماعي لان سبب الضغوطات الاقتصادية و التغيرات في التوظيف بالإضافة الى التفضيلات الافراد للخطط التأمينية الفردية .

## (2) حالة المطالبات :

### • تعويض :

جدول رقم (05) : يمثل تعويض التأمين على الاضرار و التأمين الشخصي للفترة (2020-2021).

2020		2021		الاختلافات		وحدة : مليون دج.
المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	القيمة	النسبة %	
58690	92,50%	65960	89,70%	7270	12,40%	التأمين ضد الاضرار
4737	7,50%	7570	10,30%	2834	59,80%	التأمين الشخصي
63426	100%	73530	100%	10104	15,90%	مجموع

مصدر: (10, p. CNA المجلس الوطني للتأمينات )

من خلال الجدول التعويض التأمين على الاضرار و التأمين الشخصي للفترة ما بين 2020 و 2021 نلاحظ انه كان متزايد في هذه الفترة لان يعود لزيادة في الحوادث و المخاطر و التغيرات الاجتماعية الى جانب زيادة الوعي بأهمية التأمين.

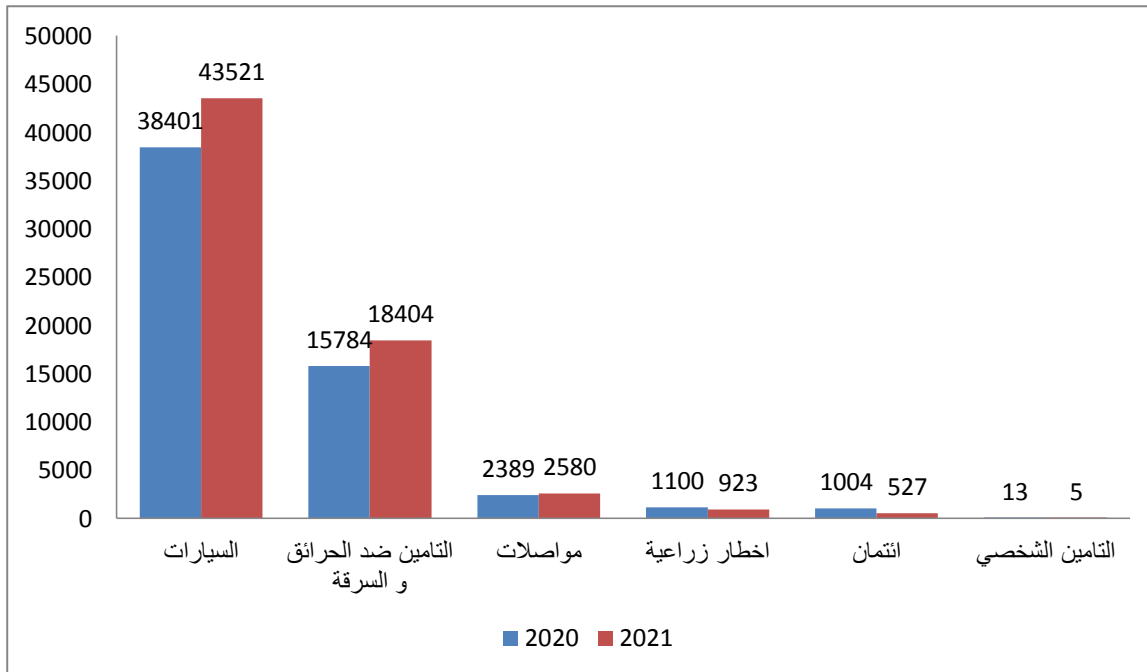
أ - تعويضات شركات التأمين ضد الاضرار حسب الفرع :

جدول رقم (06): يمثل تعويضات شركات التأمين ضد الاضرار حسب الفرع للفترة (2020-2021) .

2020		2021		الاختلافات		وحدة : مليون دج.
المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	بالقيمة	بالنسبة %	
38401	65,40%	43521	66,00%	5120	13,30%	السيارات
15784	26,90%	18404	27,90%	2620	16,60%	التأمين ضد الحرائق و السرقة.
2389	4,10%	2580	3,90%	192	8,00%	مواصلات
1100	1,90%	923	1,40%	-177	-16,10%	اخطار زراعية
1004	1,70%	527	0,80%	-477	-47,50%	اتتمان
13	0,00%	5	0,00%	-8	-60,70%	التأمين الشخصي
58690	100%	65960	100%	7270	12,40%	مجموع

مصدر : (10, p. CNA المجلس الوطني للتأمينات )

الشكل رقم (08): يمثل تطور تعويضات شركات التأمين ضد الاضرار حسب الفرع للفترة (2020-2021).



مصدر : (10, p. CNA المجلس الوطني للتأمينات )

من خلال الجدول والشكل السابقين لتعويضات شركات التأمين ضد الاضرار للفترة ما بين 2020 و 2021 تلاحظ زيادة في سيارات و التأمين ضد الحرائق و السرقة لان زيادة في حوادث السيارات و تغيرات في السياسات التأمينية و زيادة التكاليف الاصلاح و التعويض. و تتناقص بالنسبة مواصلات و اخطار الزراعية و ائتمان لان انخفاض الطلب و تقليل المخاطر و تحسن في السلامة و الامن.

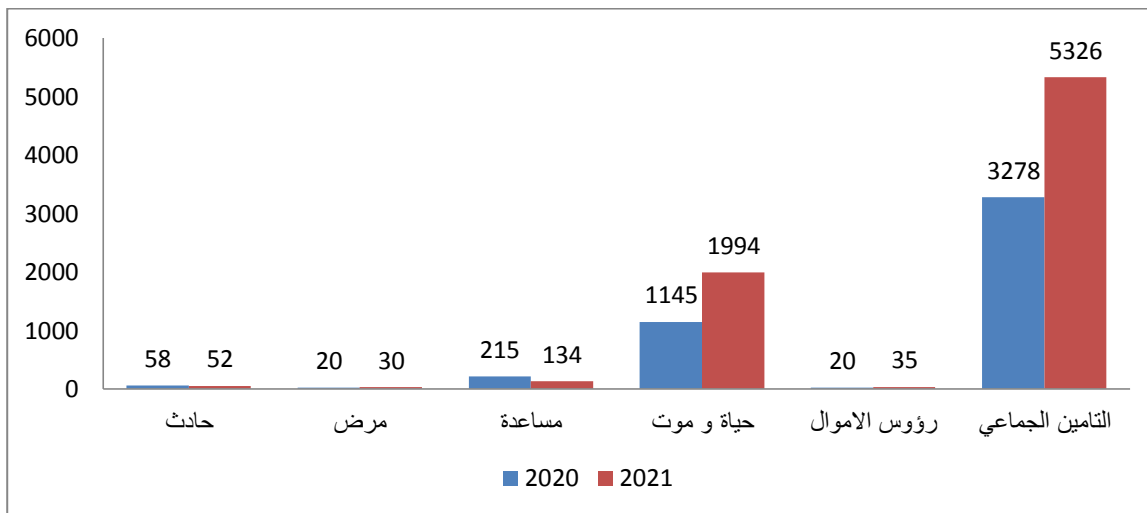
**ب - تعويضات شركات التأمين الشخصي حسب الفرع :**

جدول رقم (07) : يمثل تعويضات شركات التأمين الشخصي حسب الفرع للفترة (2020-2021).

2020		2021		الاختلافات		وحدة : مليون دج.
المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	القيمة	بالنسبة %	
58	1,20%	52	0,70%	-6	-10,40%	حادث
20	0,40%	30	0,40%	10	49,30%	مرض
215	4,50%	134	1,80%	-81	-37,50%	مساعدة
1145	24,20%	1994	26,30%	849	74,10%	حياة و الموت
20	0,40%	35	0,50%	15	72,90%	رؤوس الاموال
3278	69,20%	5326	70,30%	2047	62,50%	التأمين الجماعي
4737	100%	7570	100%	2834	59,80%	مجموع

مصدر : ( 11 p. CNA, المجلس الوطني للتأمينات )

الشكل رقم(09): يمثل تطور تعويضات شركات التأمين الشخصي حسب الفرع للفترة (2020-2021).



مصدر : ( 11 p. CNA, المجلس الوطني للتأمينات )

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين لتعويضات شركات التأمين الشخصي للفترة ما بين 2020 و2021 نلاحظ بالنسبة للحوادث و مرض و رؤوس الاموال شبه تنعدم لان زيادة في عدد الحوادث و المطالبات و تقلبات في الاقتصاد . اما المساعدة متناقصة جدا و هذا راجع الى زيادة في مطالبات و تقلبات في سوق المالي و استمرار الضغط على الاقتصاد اما الحياة و الموت متوسطة لان التعويضات بالوفاء متوسطة و ارتفاع في عدد الاشخاص الذين يمتلكون تأمينات على الحياة. اما التأمين جماعي متزايد و هذا راجع الى الوعي المتزايد باهمية التأمين و الحاجة المتزايدة الى حماية الشاملة ضد المخاطر المحتملة و فائدة منه التكلفة المنخفضة و التغطية الشاملة.

#### • مطالبات بالدفع :

جدول رقم (08): يمثل مطالبات بالدفع للتأمين ضد الاضرار و التأمين الشخصي.

2020		2021		الاختلافات		
المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	القيمة	النسبة %	وحدة : مليون دج.
83250	94,80%	82824	94,40%	-426	-0,50%	التأمين ضد الاضرار
4590	5,20%	4895	5,60%	305	6,60%	التأمين الشخصي
87840	100%	87719	100%	-121	-0,10%	مجموع

مصدر: (CNA, المجلس الوطني للتأمينات p. 12)

من خلال الجدول لمطالبات بالدفع للتأمين ضد الاضرار و التأمين الشخصي للفترة ما بين 2020 و 2021 نلاحظ زيادة في التأمين الشخصي لان زيادة في الحوادث و المرض و تقلبات في الاقتصاد و تأثير جائحة كوفيد-19 بالإضافة الى تغيرات في التشريعات و التنظيمات المتعلقة بالتأمين ، حيث تراجع التأمين ضد الاضرار خلال هذه الفترة لتقلبات السوق المالية و تغيرات في تقييم المخاطر بالإضافة الى انخفاض الطلب و زيادة في تكاليف المطالبات.

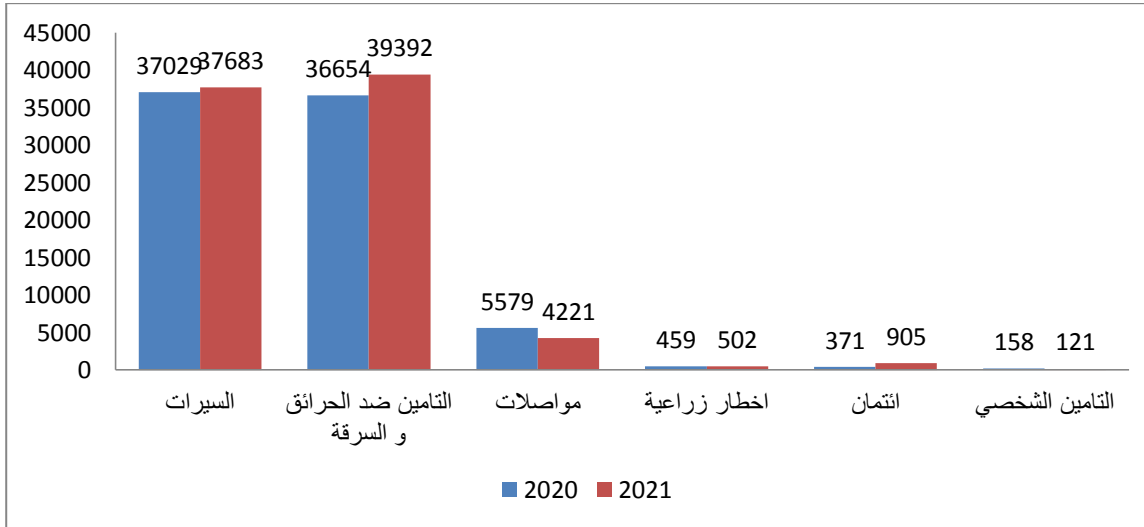
## أ - المطالبات المستحقة على شركات التأمين ضد الاضرار حسب الفرع:

جدول رقم (09): يمثل المطالبات المستحقة على شركات التأمين ضد الاضرار حسب الفرع.

2020		2021		الاختلافات		وحدة : مليون دج.
المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	بالقيمة	بالنسبة %	
37029	44,50%	37683	45,50%	654	1,80%	السيارات
36654	47,60%	39392	47,60%	-262	-0,70%	التأمين ضد الاضرار
5579	6,70%	4221	5,10%	-1358	-24,30%	مواصلات
459	0,60%	502	0,60%	42	9,20%	اخطار زراعية
371	0,40%	905	1,10%	534	144,10%	ائتمان
158	0,20%	121	0,10%	-37	-23,40%	التأمين الشخصي
83250	100%	82824	100%	-426	-0,50%	مجموع

مصدر: (CNA, p. 12) المجلس الوطني للتأمينات )

## الشكل رقم (10): يمثل تطور مخزونات التأمين ضد الاضرار حسب الفرع.



مصدر: (CNA, p. 12) المجلس الوطني للتأمينات )

من خلال الجدول و الشكل السابقين لمطالبات المستحقة على شركات التأمين ضد الاضرار حسب الفرع للفترة ما بين 2020 و 2021 نلاحظ بالنسبة للسيارات و التأمين ضد الحرائق و السرقة متزايدة لان التغيرات في حجم المركبات و العقارات المؤمن عليها و الظروف الجوية و الطبيعية و معدلات الجريمة و سلوك المستهلكين.

و تراجع في المواصلات و هذا بسبب تراجع في مجال النقل و هذا نتيجة انخفاض النشاط الاقتصادي و تغيرات في ساعات السفر و العمل و التكنولوجيا .اما بالنسبة لأخطار الزراعة و ائتمان و التأمين الشخصي شبه منعدم لان قلة الطلب و المخاطر العالية المرتبطة بهذه القطاعات و نقص التاريخ التأميني و تحديات التسعير.

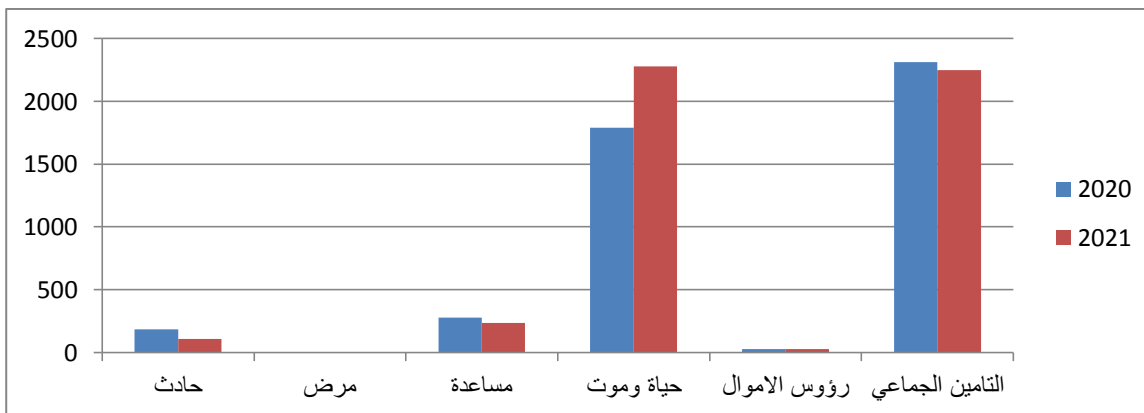
**ب- المطالبات التي يتعين دفعها في التأمين الشخصي عن طريق الفرع :**

جدول رقم (10) : يمثل المطالبات التي يتعين دفعها في التأمين الشخصي عن طريق الفرع.

2020		2021		الاختلافات		وحدة : مليون دج.
المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	بالقيمة	بالنسبة %	
37029	44,50%	37683	45,50%	654	1,80%	حادث
36654	47,60%	39392	47,60%	-262	-0,70%	مرض
5579	6,70%	4221	5,10%	-1358	-24,30%	مساعدة
459	0,60%	502	0,60%	42	9,20%	حياة وموت
371	0,40%	905	1,10%	534	144,10%	رؤوس الاموال
158	0,20%	121	0,10%	-37	-23,40%	التأمين الجماعي
83250	100%	82824	100%	-426	-0,50%	مجموع

مصدر: (CNA, p. 13) المجلس الوطني للتأمينات )

**الشكل رقم (11) : يمثل تطور مخزونات التأمين الشخصي حسب الفرع.**



مصدر: (CNA, p. 13) المجلس الوطني للتأمينات )

من خلال الجدول و الشكل السابقين لمطالبات التي يتعين دفعها للتأمين الشخصي عن طريق الفرع للفترة 2020 و 2021 نلاحظ تراجع بالنسبة للحادث و مساعدة لان تدهور الوضع الاقتصادي قد يؤدي الى تقليل

الانفاق على التأمينات الشخصية من قبل الافراد. اما المرض معدوم لان ضعف البنية التحتية للتأمين الصحي ، بالنسبة لرؤوس الاموال شبه معدوم لان طلب ضعيف على هذه الخدمة وعدم الجاذبية السوق للشركات التأمينية . اما الحياة والموت و التأمين الجماعي كانت في تزايد كبير وهذا راجع الى زيادة في الوعي بأهمية التأمين و الاهتمام المتزايد بتوفير الحماية المالية للأفراد و المؤسسات.

### (3) تجربة الخسارة :

جدول رقم (11): يمثل تجربة الخسارة للتأمين ضد الاضرار و التأمين الشخصي.

المطالبات حسب الفرع لسنة 2021			
وحدة : مليون دج.	S/P	المطالبات للسنة	الاقساط المكتسبة
التأمين ضد الاضرار.	48,40%	57829	119707
التأمين الشخصي.	68,20%	7767	11392
مجموع	50,10%	65965	131100

مصدر: (CNA, p. 14) المجلس الوطني للتأمينات )

### أ- مطالبات التأمين على الاضرار :

جدول رقم (12) : يمثل مطالبات التأمين ضد الاضرار.

المطالبات حسب الفرع لسنة 2021			
وحدة : مليون دج.	S/P	المطالبات للسنة	الاقساط المكتسبة
السيارات	69,00%	37627	54511
التأمين ضد الحرائق و السرقة	32,60%	18055	55303
مواصلات	8,40%	553	6577
اخطار زراعية	61,00%	915	1500
ائتمان	52,00%	815	1569
التأمين الشخصي	-15,00%	-37	246
مجموع	48,40%	57928	119707

مصدر: (CNA, p. 14) المجلس الوطني للتأمينات )

## ب - مطالبات التأمين الشخصي :

جدول رقم (13) : يمثل مطالبات التأمين الشخصي.

المطالبات حسب الفرع لسنة 2021			وحدة : مليون دج.
الاقساط المكتسبة	المطالبات للسنة	S/P	الحصة
756	-8	-1,10%	حادث
71	30	42,70%	مرض
670	77	11,50%	مساعدة
5398	2483	46,00%	حياة و موت
2	35	1447,10%	رؤوس الاموال
4495	5149	114,60%	التأمين الجماعي
11392	7767	68,20%	مجموع

مصدر : (14 p. CNA المجلس الوطني للتأمينات )















من خلال الجدول رقم 11 و 12 و 13 لتجربة الخسارة للتأمين ضد الاضرار و التأمين الشخصي للفترة 2021 نلاحظ الاقساط المكتسبة متزايدة عن المطالبات للسنة و هذا راجع الى التضخم في التكاليف الطبية و تكاليف الاصلاح و التعويضات و التغييرات في الطلب و العرض على خدمات التأمين في السوق المحلية و كذلك التحديات الاقتصادية التي قد تؤثر على قدرة الشركات التأمين على تقديم خدماتها بتكاليف مناسبة.

3-2- تصنيف شركات التأمين العالمية لسنة 2021 :

تصنيف شركات التأمين ضد الاضرار لسنة 2021 :

• انتاجية :

الشكل رقم (12) : يمثل تصنيف انتاجية شركات التأمين ضد الاضرار لسنة 2021.

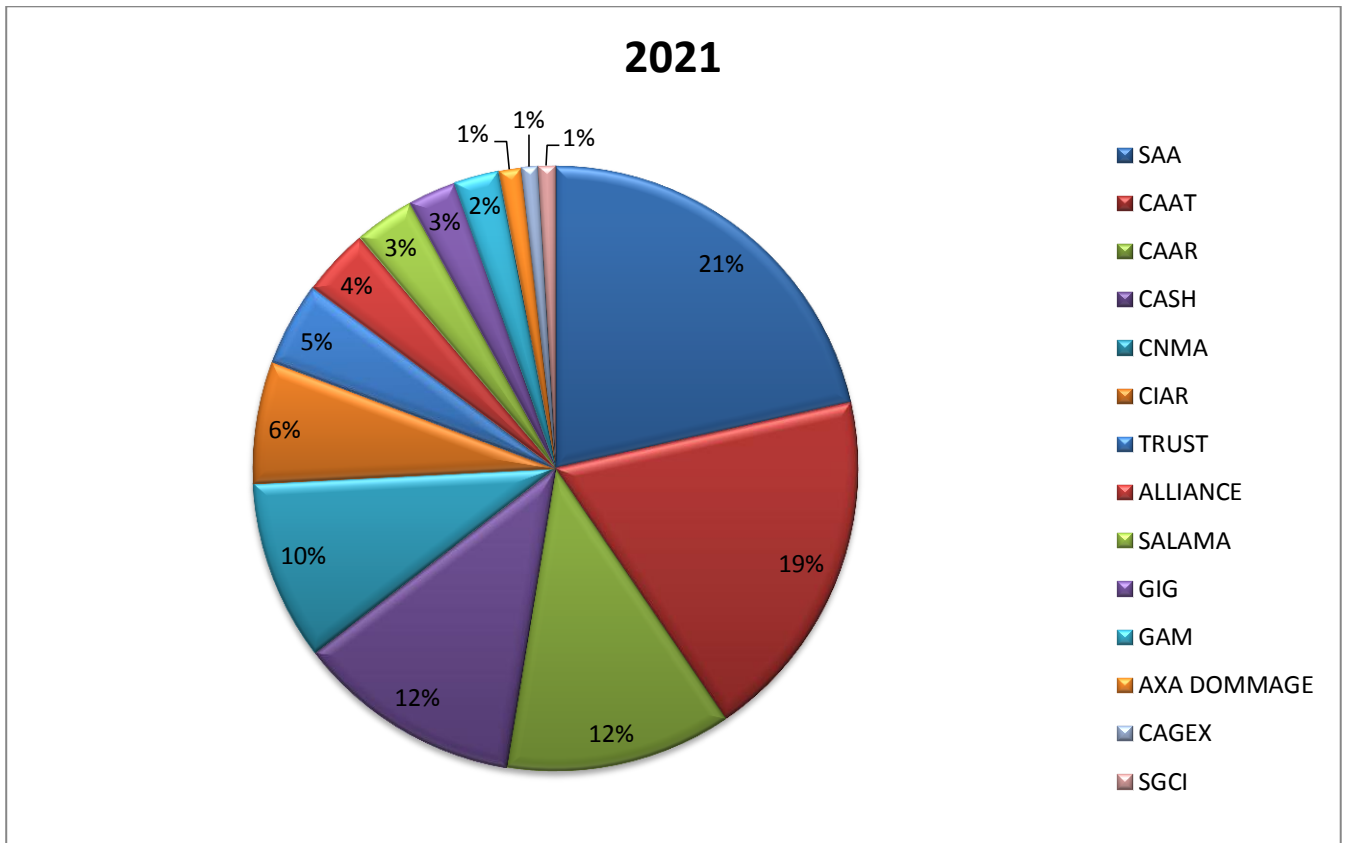
 <b>SAA</b>	Valeurs	Rang	 <b>CAAT</b>	Valeurs	Rang	 <b>CAAR</b>	Valeurs	Rang
Primes émises	28 803	1	Primes émises	25 404	2	Primes émises	16 257	3
 <b>CASH</b>	Valeurs	Rang	 <b>CNMA</b>	Valeurs	Rang	 <b>CIAR</b>	Valeurs	Rang
Primes émises	16 096	4	Primes émises	12 906	5	Primes émises	8 652	6
 <b>TRUST</b>	Valeurs	Rang	 <b>ALLIANCE</b>	Valeurs	Rang	 <b>SALAMA</b>	Valeurs	Rang
Primes émises	6 014	7	Primes émises	4 823	8	Primes émises	4 322	9
 <b>GIG</b>	Valeurs	Rang	 <b>GAM</b>	Valeurs	Rang	 <b>AXA DOMMAGE</b>	Valeurs	Rang
Primes émises	3 443	10	Primes émises	3 163	11	Primes émises	1 633	12
 <b>CAGEX</b>	Valeurs	Rang	 <b>SGCI</b>	Valeurs	Rang			
Primes émises	1 245	13	Primes émises	1 159	14			

مصدر: (CNA, المجلس الوطني للتأمينات, p. 24)

من خلال الشكل السابق الذي يوضح تصنيف شركات التأمين (التأمين ضد الاضرار) على اساس الانتاجية لسنة 2021 نلاحظ ان المرتبة الاولى كانت لشركة التأمين SAA بقيمة انتاجية 28803 مليون دج , نجد في حين كانت المرتبة الثانية لمؤسسة CAAT بقيمة انتاجية 25404 مليون دج , فالمرتبة الثالثة لمؤسسة ARCA بقيمة 16257 مليون دج, و احتلت المرتبة الرابعة شركة التأمين CASH بقيمة 16096 مليون دج , في حين مؤسسة التأمين CNMA فالمرتبة الخامسة بقيمة 12906 مليون دج , فالمرتبة السادسة لشركة التأمين CIAR بقيمة 8652 مليون دج , في حين كانت المرتبة السابعة لمؤسسة التأمين TRUST بقيمة 6014 مليون دج , فالمرتبة الثامنة لشركة التأمين ALLIANCE بقيمة 4823 مليون دج .فشركة التأمين

SALAMA تحتل المرتبة التاسعة بقيمة 4322 مليون دج , و بعدها المرتبة العاشرة لمؤسسة التأمين GIG بقيمة 3448 مليون دج , و شركة التأمين GAM تحتل المرتبة الحادية عشر بقيمة 3163 مليون دج , في حين مؤسسة التأمين ضد الاضرار AXADOMMAGE بالمرتبة الثانية عشر بقيمة 1633 مليون دج , و في المرتبة ما قبل الاخيرة لشركة التأمين CAGEX بقيمة 1245 مليون دج , و في الاخير مؤسسة التأمين SGCI بقيمة انتاجية 1159 مليون دج.

الشكل رقم (13) : يمثل الحصة السوقية لشركات التأمين ضد الاضرار لسنة 2021.



مصدر: (CNA, المجلس الوطني للتأمينات, p. 25)

## تصنيف شركات التأمين الشخصي لسنة 2021 :

• انتاجية :

الشكل رقم (14) : يمثل تصنيف انتاجية شركات التأمين الشخصي لسنة 2021.

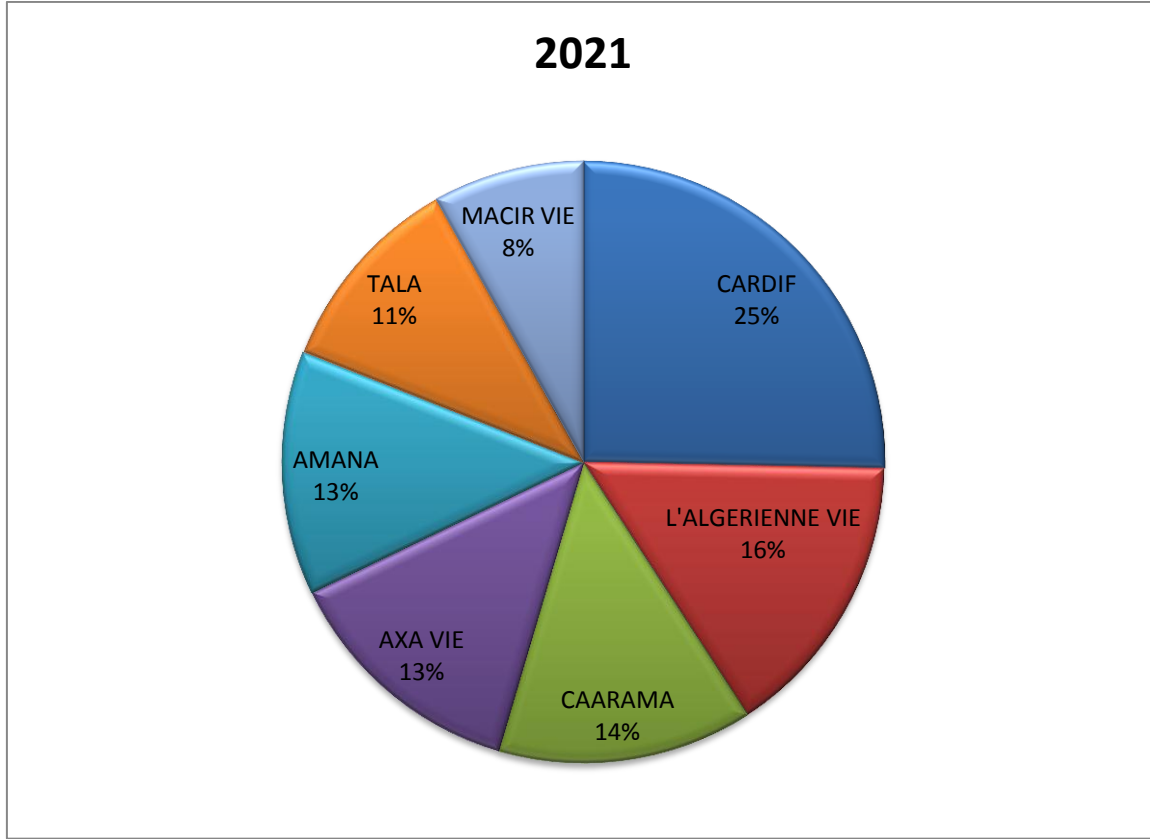
Unité : Millions de DA

CARDIF	Valeurs	Rang	L'ALGERIENNE VIE	Valeurs	Rang	CAARAMA	Valeurs	Rang
Primes émises	3 216	1	Primes émises	1 967	2	Primes émises	1 739	3
AXAVIE	Valeurs	Rang	TALANA	Valeurs	Rang	TALA	Valeurs	Rang
Primes émises	1 690	4	Primes émises	1 667	5	Primes émises	1 386	6
MACIR VIE	Valeurs	Rang						
Primes émises	1 026	7						

مصدر: (CNA, p. 29) المجلس الوطني للتأمينات )

من خلال الشكل السابق الذي يوضح تصنيف شركات التأمين (تأمين الاشخاص) على اساس الانتاجية لسنة 2021 نلاحظ ان المرتبة الاولى كانت لشركة التأمين CARDIF بقيمة انتاجية بلغت 3216 مليون دج , نجد في حين كانت المرتبة الثانية لمؤسسة L'ALGERIENNE VIE بقيمة انتاجية 1967 مليون دج , و احتلت شركة التأمين CAARAMA المرتبة الثالثة بقيمة 1739 مليون دج , حيث المرتبة الرابعة لمؤسسة AXAVIE بقيمة 1690 مليون دج , في حين شركة التأمين AMANA فالمرتبة الخامسة بقيمة 1667 مليون دج , ثم المرتبة السادسة لمؤسسة TALA بقيمة 1386 مليون دج و احتلت المرتبة الاخيرة لشركة التأمين MACIR VIE بقيمة انتاجية 1026 مليون دج.

الشكل رقم (15) : الحصة السوقية لشركات التأمين الشخصي لسنة 2021.



مصدر: (CNA, المجلس الوطني للتأمينات, p. 29)

## 3- الدراسة القياسية لأثر مؤشرات الهيكل المالي للتأمين على النمو في الجزائر :

## 3-1- تعريف و ترميز متغيرات الدراسة:

- اجمالي الناتج المحلي ( بالأسعار الجارية للعملة المحلية) : هو اجمالي قيمة السلع و الخدمات المنتجة و المسوقة داخل حدود الدولة ما خلال فترة زمنية معينة ( ثلاث اشهر أو سنة) يعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للدولة و قدرة اقتصاد الدولة على توفير المزيد من فرص العمل و بالتالي زيادة دخل الافراد الذي ينعكس على (part of guide to economies , GPD, 2021) زيادة استهلاكاتهم و كذلك مدخراتهم و استثماراتهم .

- التأمين و الخدمات المالية : هي ان النشاط او المنفعة لو اداء له طبيعة مالية ، يقدمه طرف ما الى طرف اخر ، و يخضع الى قوانين او محكوم بتشريعات او انظمة او تعليمات او سياسات صادرة من قبل مؤسسة عامة تمارس سلطة تنظيمية او رقابية منحت لها بموجب القوانين المعمول بها في دولة معينة. (ابو النجاء، 2008، (https://teb21.com/article/financial-concepts, 2006)صفحة 18)

- التضخم : هو الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما كما عرف بانه عبارة عن (صالح الجلال، 2006، صفحة 19) الانخفاض المستمر و المتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد.

- سعر الصرف : يعرف سعر الصرف بانه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى نستنتج من هذا التعريف ان تسوية المعاملات الدولية تفتضي وجود اداة لتسوية ، فاقثناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع (السيد، 2009، قيمتها بالعملة المحلية ، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية الى العملات الاجنبية. صفحة 246)

- سعر الفائدة: حسب مارشال : نجد في المقطع التالي من كتاب "principles" : فائدة هي السعر المدفوع في السوق لاستعمال راس المال. وعند تساوي الطلب الكلي لرأس المال مع العرض الكلي له ، يتحقق سعر الفائدة التوازني الا وهو ان " سعر الفائدة هو تلك القيمة التي يتساوى عندها الادخار و الاستثمار". (keynes, 2002, p. 34)

## 3-2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية : و في دراستنا هذه قبل القيام ببناء النموذج القياسي الذي

يبين علاقة التأثير للمتغيرات المستقلة بالنسبة للمتغير التابع ، سنقوم في المرحلة الأولية بدراسة استقرارية

السلاسل الزمنية و تحديد درجات التكامل لكل سلسلة ، و الجدول التالي يبين درجة التكامل للسلاسل الزمنية محل الدراسة و بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF) ، تحصلنا على النتائج التالية :

**الجدول رقم (14):** اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (تحديد درجة التكامل).

المتغير	درجة التكامل	رمز المتغيرات المستقرة
PIB <sub>t</sub>	I (1)	DPIB <sub>t</sub>
ASF <sub>t</sub>	I (1)	DASF <sub>t</sub>
INF <sub>t</sub>	I (1)	DINF <sub>t</sub>
TCH <sub>t</sub>	I (1)	DTCH <sub>t</sub>
INT <sub>t</sub>	I (0)	INT <sub>t</sub>

المصدر: من اعداد الطالبين وبالاعتماد على قاعدة البيانات المستخرجة من موقع البنك الدولي : <https://data.albankaldawli.org/> وباستخدام برنامج Eviews 9

و من خلال درجات تكامل السلاسل الزمنية نلاحظ انها غير متكاملة من نفس الدرجة و بالتالي عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الاجل) وفق منهجية "Johansen".

و على هذا الأساس نقوم في المرحلة الموالية بتقدير النموذج.

**3-3- تقدير النموذج:** لتحديد أثر مؤشرات الهيكل المالي للتأمين على النمو في الجزائر يمكن صياغة الدالة في شكلها الأصلي على النحو التالي:

$$PIB_t = F(ASF_t, INF_t, TCH_t, INT_t, \varepsilon_t)$$

حيث:

PIB<sub>t</sub>: يمثل المتغير التابع.

ASF<sub>t</sub>، INF<sub>t</sub>، TCH<sub>t</sub>، INT<sub>t</sub> : تمثل المتغيرات المستقلة.

ε<sub>t</sub> : يمثل حد الخطأ العشوائي.

و لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع قمنا باستخدام النموذج الخطي المتعدد باستخدام المتغيرات المستقلة كالتالي :

$$PIB_t = B_0 + B_1ASF_t + B_2INF_t + B_3TCH_t + B_4INT_t + \varepsilon_t$$

و نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) المستخرجة من برنامج Eviews

كالتالي:

الجدول رقم (15) : نتائج التقدير.

Dépendent Variable: DPIB<sub>t</sub>

Method: Least Squares

Date: 04/05/24 Time: 14:01

Sample (adjusted): 19 902022

Included observations: 32after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.980406	1.331561	-2.238279	0.0441
DASF	0.041059	0.017513	2.344424	0.0427
DINF	-0.071378	0.025984	-2.747012	0.0497
DTCH	-0.278506	0.076263	-3.651899	0.0009
INT	-0.270062	0.091927	-2.937777	0.0060
R-squared	0.775420	Mean dependent var		0.035217
Adjusted R-squared	0.772124	S.D. dependent var		0.665296
S.E. of regression	0.679362	Akaike info criterion		2.122755
Sum squared resid	15.23059	Schwarz criterion		2.411227
Log likelihood	-36.54834	Hannan-Quinn criter.		2.252418
F-statistic	0.851745	Durbin-Watson stat		2.755183
Prob(F-statistic)	0.002879			

المصدر: من اعداد الطالبتين وباستخدام برنامج Eviews 9

و من خلال جدول التقدير يمكن كتابة النموذج الخطي المتعدد المقدر على النحو التالي :

$$\widehat{DPIB}_t = -2,98 + 0,04 DASF_t - 0,07 DINF_t - 0,27 DTCH_t - 0,27 INT_t$$

- التحليل الاحصائي (صلاحية النموذج احصائيا): من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ من خلال جدول التقدير أن  $R^2 = 0,77$  أي أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع (DPIB) بنسبة 77 %، وهي نسبة تفسيرية جيدة.، بالإضافة الى معنوية المعلمات حيث نلاحظ معنوية المعلمات عند المقارنة بين الاحتمالات الخاصة بالمعلمات المقدرة ومستوى المعنوية (  $\alpha = 5\%$  ).

- التحليل الاقتصادي : من خلال ملاحظتنا لآثر المتغيرات المستقلة للمتغير التابع والملخصة في النموذج المقدر الخاص بالدراسة القياسية المطبقة على الجزائر في الفترة (1990-2022) نستنتج مايلي :

• بالنسبة لمتغير التأمين والخدمات المالية (DASF): ظهر في النموذج بمعامل موجب (0,04) اي وجود علاقة طردية بين متغير التأمين والخدمات المالية والنتائج الداخلي الخام (DPIB) و هذا مقبول من ناحية النظرية الاقتصادية. حيث يمكن القول أن حجم التأثير يتمثل في الزيادة بوحدة واحدة للمتغير المستقل (DASF) يقابلها الزيادة ب ( + 0,04) وحدة في المتغير التابع (DPIB).

• بالنسبة لمتغير التضخم (DINF): ظهر في النموذج بمعامل سالب (-0.07) اي وجود علاقة عكسية بين متغير التضخم و الناتج الداخلي الخام (DPIB) و هذا مقبول من ناحية النظرية الاقتصادية. حيث يمكن القول أن حجم التأثير يتمثل في الزيادة بوحدة واحدة للمتغير المستقل (DINF) يقابلها النقصان ب (-0.07) وحدة في المتغير التابع (DPIB).

• بالنسبة لمتغير سعر الصرف (DICH): ظهر في النموذج بمعامل سالب (-0.27) اي وجود علاقة عكسية بين متغير سعر الصرف و الناتج الداخلي الخام (DPIB) و هذا مقبول من ناحية الاقتصادية. حيث يمكن القول أن حجم التأثير يتمثل في الزيادة بوحدة واحدة للمتغير المستقل (DICH) يقابلها النقصان ب (-0.27) وحدة في المتغير التابع (DPIB).

• بالنسبة لمتغير سعر الفائدة (DINT): ظهر النموذج بمعامل سالب (-0.27) اي وجود علاقة عكسية بين متغير سعر الفائدة و الناتج الداخلي الخام (DPIB) و هذا مقبول من ناحية الاقتصادية. حيث يمكن القول أن حجم التأثير يتمثل في الزيادة بوحدة واحدة للمتغير المستقل (DINT) يقابلها النقصان ب (-0.27) وحدة في المتغير التابع (DPIB).

## خلاصة :

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا واقع قطاع التأمين في الجزائر و الذي مرة بمجموعة من المراحل من الاستقلال إلى يومنا هذا . حيث تبين لنا من خلال تحليل السوق العالمي للتأمينات أن أقساط التأمين كانت ضعيفة بالنسبة لإفريقيا بنسبة 1% و هذا راجع الى اختلاف المخاطر بين البلدان التي تواجه تحديات اقتصادية مثل البطالة , ثم دراسة تحليلية لسوق التأمينات بالجزائر فكانت مقسمة للتأمين ضد الأضرار و التأمين الشخصي كل هذا تم دراسته من خلال الانتاج العالمي لتأمين و التعويضات و مطالبات و تجربة الخسارة حيث توصلنا الى اكبر لكل هذه المحددات بالنسبة للتأمين ضد الاضرار كانت بكثرة تأمين السيارات اما بالنسبة للتأمين الشخصي كانت بكثرة تأمين الجماعي و تأمين الحياة و الموت و هذا لأسباب تالية لزيادة الحوادث الاهتمام المتزايد بتوفير حماية المالية للأفراد و المؤسسات و كذلك تصنيفات كانت بالنسبة لتأمينين الذي سبق ذكرهم و في اخير كانت دراسة قياسية لأثر متغيرات هيكل راس المال على القرارات التمويلية و الاستثمارية و التي تم تطرق الى مؤشرات التأمين على النمو حيث كان الناتج المحلي الخام تابع لمتغيرات (تأمين خدمات مالية , التضخم , سعر الصرف , سعر الفائدة ) حيث تم التوصل الى العلاقة الطردية بين متغير النمو و متغير ..... في حين توصلنا الى العلاقة العكسية بين النمو و ..... وكانت النتائج مقبولة من الناحية النظرية و بحجم تأثير متفاوت من متغير الى اخر .

## الفصل الرابع

---

### الخاتمة العامة

## 1. الخاتمة:

التأمين أصبح ضرورة ملحة في المجتمعات الحديثة , فلا يمكن إهماله أو إغفال دوره في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية , كونه الوسيلة المثلى لحماية الأفراد و ممتلكاتهم من كافة الاخطار التي قد يتعرضون لها في المستقبل. تقدم شركات التأمين مساهمة كبيرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام من خلال مساهمتها مع الدولة في خططها التنموية و سد الثغرات في هذا المجال , و لكي تؤدي هذا الدور الرائد في اقتصاديات الدول فإن عليها الاستمرار في تعظيم نموها بشكل يمكنها من الصعود , و ذلك من خلال التطور و التحسين المستمر في العمليات التأمينية و المخاطر المؤمن عليها.

و قد مرت الصناعة التأمين في الجزائر بجملة من الإصلاحات كان أهمها تخصص الشركات العمومية , و بعدها فتح القطاع للشركات الخاصة الأمر الذي ترتب عليه دخول شركات جديدة وسعت نطاق المنافسة , لكن بالرغم من هذه الإصلاحات و كذا تنوع محفظة التأمين في السوق الوطني إلا أنها محدودة مقارنة بالدول الأخرى , حيث يمثل رأس مال الشركات الناشطة بقيم بسيطة و هذا ما يشكل عاملا كاجبا امام إقبال هذه الشركات على التزامات كبيرة و منافستها شركات أخرى خاصة الاجنبية منها , و لعل أهم القيود و المشاكل التي تحلل قطاع التأمين هي عوامل داخلية تخص أساسا طول مدة تسوية المتضررين و نقص الديناميكية التجارية , و منها ما هي خارجية أهمها مشكلة غياب الثقافة التأمينية.

لذلك وجب ضرورة النهوض بقطاع التأمينات في الجزائر و مواكبة القطاعات الاقتصادية الأخرى على المستوى الوطني, أو ترقية قطاع التأمين الوطني و مواكبته لقطاع التأمينات على المستوى الدولي.

## 2. إختبار الفرضيات : سنقوم بالإجابة على فرضيات الدراسة ، بناء على النتائج المستخلصة و عليه :

- الفرضية 1 : حجم رأس المال يؤثر على قرارات التمويل لشركات التأمين في الجزائر وبعد الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا الى قبول هذه الفرضية بحيث يمكن أن يؤدي الرأس المال الكبير إلى استراتيجيات تمويل مختلفة تتجاوب مع احتياجات الشركات و تطلعاتها للنمو و التوسع في السوق.

- الفرضية 2: تعتمد شركات التأمين في الجزائر على تحليل سوق التأمينات المحلي و العالمي لفهم الاتجاهات و تقدير المخاطر و تحديد الفرص لاتخاذ قرارات التمويل و الاستثمار و بعد الدراسة النظرية و التطبيقية توصلنا الى قبول هذه الفرضية بحيث يمكن ان يؤدي تحليل السوقين الى تحديد الفرص و التهديدات المحتملة للاستثمار.

- الفرضية 3 : تتأثر قرارات التمويل و الاستثمار لشركات التأمين في الجزائر بتغيرات الناتج المحلي الخام و معدل التضخم و بعد الدراسة النظرية و التطبيقية توصلنا الى ان هذا مقبول من ناحية الاقتصادية حيث يمكن أن تؤدي الظروف الاقتصادية المتغيرة إلى زيادة التعقيد في تطبيق استراتيجيات التمويل و الاستثمار.

### 3. نتائج الدراسة: توصلنا من خلال هذه الدراسة الى جملة من نتائج نظرية و تطبيقية تتمثل في ما يلي :

- لوحظت زيادة في التأمين الجماعي و تأمين الحياة و الموت في السوق الجزائرية.  
- شهدت سوق التأمين في الجزائر زيادة في التأمين على السيارات.  
- تأثرت سوق التأمين في الجزائر بالعوامل الاقتصادية مثل ناتج المحلي الخام و معدل التضخم و أسعار الفائدة و سعر الصرف.

- يفضل شركات التأمين تبني استراتيجيات تمويل و استثمار تتماشى مع الظروف الاقتصادية المحلية.  
- تعتمد قرارات التمويل و الاستثمار لشركات التأمين في الجزائر على تحليل السوقين المحلي و العالمي.  
- تواجه شركات التأمين في الجزائر تحديات في تطبيق استراتيجيات التمويل و الاستثمار بناء على الظروف الاقتصادية المتغيرة.

### 4. مقترحات الدراسة : بناء على النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم جملة من المقترحات نراها ضرورية و أهمها :

- تعزيز حملات التسويق و التوعية لزيارة الوعي بأهمية التأمين, خاصة فيما يتعلق بالتأمين الجماعي و تأمين الحياة و الموت.

- تطوير منتجات التأمين لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة, مثل تأمين السيارات بميزات جديدة أو تأمينات جماعية مخصصة لمجموعات معينة.

- استخدام تحليل البيانات بشكل أفضل لفهم الاتجاهات و المتغيرات في سوق التأمين و توجيه القرارات التمويلية و الاستثمارية بشكل أفضل.

- استكشاف الفرص في الأسواق الجديدة أو التوسع في الخدمات المالية الأخرى لتنويع مصادر الدخل و تقليل التعرض للمخاطر.

- تحسين السياسات و التنظيمات المتعلقة بالتأمين لخلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمار و تحسين الثقة في السوق.

- الاستثمار في التكنولوجيا لتحسين عمليات الشركات التأمين و تقديم خدمات أفضل للعملاء , مثل تطبيقات الهاتف المحمول لإدارة السياسات و المطالبات بشكل أسرع و أسهل.

# قائمة المراجع

---

1/ المراجع باللغة العربية :

أولا : الكتب.

- 1) احمد محمد السريتي السيد. (2009). التجارة الخارجية. مصر: الدار الجامعية.
- 2) احمد حمزة ممدوح، و عبد الحميد ناهد. (2003). ادارة الخطر و التامين. القاهرة: كلية التجارة جامعة القاهرة.
- 3) اسامة عزمي سلام، و نوري موسى شقري. (2010). ادارة الخطر و التامين (الإصدار 1). عمان-الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع عمان.
- 4) باسم الحميري. (2010). مهارات ادارية. عمان -الاردن: دار الحامد عمان..
- 5) جمال الدين برقوق. (2016). ادارة الاستثمار (الإصدار 1). عمان الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.
- 6) جمال الدين لعوينات. (2003). الادارة و عملية اتخاذ القرار. الجزائر: دار الهومة.
- 7) حمد نور. (1985). المحاسبة الادارية و بحوث العمليات. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة
- 8) حسين بلعجوز. (بلا تاريخ). مدخل لنظرية القرار. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 9) حسين عط. (2005). دراسات في التمويل. القاهرة: المكتبة الاكاديمية.
- 10) حمزة احمد ممدوح ، و عبد الحميد ناهد . (2003). ادارة الخطر و التامين. القاهرة: كلية التجارة جامعة القاهرة.
- 11) حمزة الشيعي، و ابراهيم الجزراوي. (1998). الادارة المالية الحديثة. الاردن: دار صفاء عمان.
- 12) دريد كامل ال تشيب. (2007). مقدمة في الادارة المعاصرة (الإصدار 1). عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع.
- 13) رابح خوني، و رقية حساني. (2008). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. مصر: دار ايتراك القاهرة.
- 14) راشد راشد. (1992). التامينات البرية الخاصة على ضوء قانون التامينات الجزائرية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 15) رمضان ابوسعد. (2000). اصول التامين (الإصدار 2). الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- 16) زهرة خلوف، و سميرة مرقاش. (2012). اقامة التحالف الاستراتيجي بين الشركات التامين و البنوك رؤية مستقبلية لتسويق الخدمات التامينية. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- 17) زهرة مختاري المناسي. (2006). مبادئ الخطر و التامين. الاسكندرية: الدار الجامعية.

- 18) سالم رشدي سيد. (2015). التامين المبادئ و الاسس و النظريات (الإصدار 1). الاردن: دار الراية للنشر و التوزيع.
- 19) سليمة نشنش. (2008). دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثمار المالي. *WWW.Snechnech.net*, 3-2.
- 20) عادل حاتم ناصح. (2014). علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة. مصر: جامعة مصر.
- 21) عبد الحليم كراجه، و اخرون. (2006). الادارة و التحليل المالي (الإصدار 2). عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع.
- 22) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي . (بلا تاريخ). ادارة المنشآت المتخصصة البنوك و منشآت التامين و البورصات. مكتبة العصرية الناشر.
- 23) عبد الحميد ناهد، و حمزة احمد ممدوح. (2003). ادارة الخطر و التامين. القاهرة: كلية التجارة جامعة القاهرة.
- 24) عبد الرزاق بن خروف. (1998). التامينات الخاصة في التشريع الجزائري (الإصدار 2). الجزائر: مطبعة حيرد الجزائر.
- 25) عبد العزيز هيكل فهمي. (1980). مقدمة في التامين. بيروت: دار النهضة العربية.
- 26) عبد الغفار حنفي. (2007). اساسيات التمويل و الادارة المالية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 27) عبد المطلب، و عبد الحميد. (2000). دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية. مصر: دار الجامعية الاسكندرية.
- 28) عبد ربه ابراهيم علي ابراهيم . (2003). التامين و رياضياته مع التطبيق على التامينات الحياة و اعادة التامين.
- 29) عدنان تايه التميمي، و ارشد فؤاد التميمي. (2009). الادارة المالية المتقدمة. عمان: دار اليازوري العملية للنشر و التوزيع.
- 30) علي عباس. (2008). الادارة المالية. الشارقة: مكتبة الجامعة اثناء للنشر و التوزيع.
- 31) عليان الشريف، و الاخرون. (2007). الادارة المالية و التحليل المالي. عمان: دار البركة للنشر و التوزيع.
- 32) فورد ويستون يوجين برجام. (2009). التمويل الاداري. الرياض: دار المريخ.
- 33) فيصل محمود الشاورة. (2013). مبادئ الادارة المالية (الإصدار 1). عمان: دار الميسرة للنشر و التوزيع.
- 34) محب حلة توفيق. (2011). الهندية المالية الاطار النظريو التطبيقي لانشطة التمويل و الاستثمار (الإصدار 1). الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- 35) محمد الفاتح محمود المغربي. (2016). التمويل و الاستثمار في الاسلام. عمان: دار الجنان للنشر و التوزيع.

- 36) محمد عبد العظيم ابو النجاء. (2008). التسويق المتقدم. الاسكندرية: الدرا الجامعية.
- 37) محمد عبد الله شاهين محمد. (2017). سياسات التمويل و اثره على نجاح الشركات و المؤسسات المالية (الإصدار 1). الاسكندرية: دار حميش للنشر و الترجمة.
- 38) محمود الزماميري، و عبد الهادي صديقي. (2014). ادارة التامين الشركة العربية المتحدة لتسويق و التوريدات (الإصدار 1). القاهرة.
- 39) معراج هواري، و اخرون. (بلا تاريخ). القرار الاستثماري في ظل عدم التاكيد و الازمة المالية. عمان الاردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع.
- 40) مفلح محمد عقل. (2009). الادارة المالية و التحليل المالي (الإصدار 1). عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع.
- 41) منير ابراهيم هندي. (1998). الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل. الاسكندرية: توزيع منشأة المعارف.
- 42) موييد عبد الرحمن الدوري، و نور الدين اديب ابو زياد. (2006). التحليل المالي باستخدام الحاسوب (الإصدار 2). عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.
- 43) ناصر دادي عدون، و يوسف مامش. (2008). اثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة و هيكلها المالي (الإصدار 1). الجزائر: دار المحمدية.
- 44) هاني جراع ارتيمه، و سامر محمد عكور. (2010). ادارة الخطر و التامين. عمان-الاردن: دار حامد عمان.
- 45) هواري معراج، و عمر حاج سعيد. (2013). التمويل التاجيري (الإصدار 1). عمان: دار كنوز المعرفة العلمية لنشر و التوزيع.
- 46) هيثم محمد الزغيبي. (2000). الادارة و التحليل المالي. عمان الاردن: دار الفكر الجامعي.

#### ثانيا : المجالات و المقالات .

- 1) العباس بهناس ، و بيرش احمد. (2009). الاسس و المناهج العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية. الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير (صفحة 131). المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- 2) عبد المجيد تيماموي. (2011). مجلة الوحدات للبحوث و الدراسات. المتغيرات المالية المحددة لفاعلية قرار استخدام الديون كمصدر مالي في المؤسسة، 64. غرداية، الجزائر: مركز جامعي.

- (3) كريم بشاري. (2013). مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة. واقع سوق التامين الجزائري، 27، 202. الجزائر، الجزائر.
- (4) مصعب بالي، و مسعود صديقي. (2016). المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية. مساهمة قطاع التامين في نمو الاقتصاد الوطني، 2، 26. الوادي، جامعة حمية لخضر بالواد، الجزائر: جامعة حمية لخضر بالواد.
- ثالثا : الرسائل و المذكرات :
- (1) ابراهيم طه سالم. (1979). رسالة دكتوراة. تطوير الموازنة الاستثمارية باستخدام تحليل التكلفة و العائد لرفع كفاية الانفاق الاستثماري. الجزائر: جامعة منصور.
- (2) احمد محمد صالح الجلال. (2006). مذكرة ماجستير. دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، 19. جامعة الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.
- (3) اسماء حدباوي. (2011/2012). شهادة الماجستير فرع مالية وبنوك و تامينات. الحاجة بالنهوض بقطاع التامينات و ضرورة تجاوز المعوقات دراسة السوق الجزائرية، 55-52. مسيلة، مالية و بنوك و تامينات، الجزائر: جامعة مسيلة.
- (4) اشرف عادل محمود اسماعيل. (2016). مذكرة ماجستير. محددات الهيكل المالي و اثرها على هيكل راس المال للشركات الصناعية
- (5) امجد مداسي. (2018, 09 20). مساهمة شركات التامين الخاصة في قطاع التامين بالجزائر (مذكرة الماستر). دراسة حالة شركة اليانس للتامينات 2011-2017، 15. مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم تسيير، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.
- (6) امجد الحسنية. (بلا تاريخ). مذكرة لنيل شهادة الماجستير. صنع القرار المالي، 5-4. دمشق، سوريا: جامعة دمشق.
- (7) امين عبد الله فايد. (1971). رسالة ماجستير. دور البيانات المحاسبية في الدراسات الاقتصادية للمشروعات الصناعية الجديدة. القاهرة، مصر: جامعة القاهرة.
- (8) تبر زغدود. (2009). محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية. دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الناشطة بالقطاع العام و الخاص في الجزائر رسالة ماجستير، 6. ورقلة، جامعة ورقلة، الجزائر: جامعة ورقلة.
- (9) جلال حفايظية. (2015-2016). دور التشخيص المالي في شركات التامين دراسة الجزائرية للتامينات coat للفترة 2009-2010 (مذكرة ماستر). 08. قالمة، علوم مالية تخصص مالية المؤسسات، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945.

- 10) راضية قريوع. (2016-2017). محددات اختيار الهيكل المالي الامثل للمؤسسة الاقتصادية (مذكرة لنيل شهادة الماستر).  
2. سكيكدة، كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص تامينات و تسيير المخاطر، الجزائر: جامعة  
سكيكدة.
- 11) راضية قريوع. (2016-2017). مذكرة لنيل شهادة الماستر. محددات الهيكل المالي الامثل للمؤسسة الاقتصادية، 10.  
سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص تامينات و تسيير المخاطر، الجزائر: جامعة سكيكدة.
- 12) زينب بن يونس. (2017-2018). قطاع التامين في الجزائر الواقع و التحديات دراسة سوق الجزائرية للتامين 2006-  
2005 (مذكرة الماستر). اقتصاديات التامين، 10. المسيلة، علوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.
- 13) عادلة حاتم ناصح، و عبد الخالق ياسين البدران. (2014). علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة. مذكرة ماجستير تخصص  
ادارة اعمال، 89. العراق، كلية الادارة و الاقتصاد، العراق: جامعة البصرة العراق.
- 14) عفاف بلقاسم. (2016-2015). مذكرة لنيل شهادة الماستر. اثر الهيكل التمويلي على اداء المالي لشركات التامين،  
39. ورقلة، كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص مالية البنوك، الجزائر: جامعة ورقلة.
- 15) فائزة بن عمروش. (2007/2008). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. واقع تسويق الخدمات في  
شركات التامين - دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي-، 103. بومرداس، علوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة  
الجزائر.
- 16) مصطفى يناي . (2013/2014). اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل الاقتصادي.  
واقع وافاق شركات التامين الجزائرية في ظل الاصلاحات الاقتصادية و المتغيرات الدولية، 66-67. الجزائر، علوم  
الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- 17) نادية عوارب. (بلا تاريخ). دراسة السلوك الاستثماري في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. رسالة ماجستير غير منشورة،  
95. جامعة ورقلة، عينة ورقلة غرداية: جامعة ورقلة.
- 18) نضيرة حمر العين. (2015). اثر الهيكل المالي على الداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و  
ادارة مالية، 9. جيجل، كلية العلوم الاقتصادية و التجاريو وعلوم التسيير تخصص محاسبة و ادارة مالية، الجزائر: جامعة  
جيجل الجزائر.
- 19) يناي مصطفى. (2014/2013). اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي.  
واقع وافاق شركات التامين الجزائرية في ظل الاصلاحات الاقتصادية و المتغيرات الدولية، 141. الجزائر، علوم  
الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

رابعا : القوانين و الجرائد و الاكاديميات.

- 1) الجريدة الرسمية. (10 31 ,1995). 65، 9.
- 2) الجريدة الرسمية. (10 31 ,1995). 65، 11-19.
- 3) الجريدة الرسمية. (10 31 ,1995). 65، 07-09.
- 4) الجريدة الرسمية. (10 12 ,1995). 76، 09-14.
- 5) الجريدة الرسمية. (01 14 ,1996). 03، 04.
- 6) الجريدة الرسمية. (10 05 ,1998). 70، 05.
- 7) الجريدة الرسمية. (09 11 ,2002). 61، 12-10.
- 8) الجريدة الرسمية. (08 07 ,2003). 56، 29.
- 9) الاكاديمية المالية. (2019). اساسيات التامين، 22. المملكة العربية السعودية.

2/ المراجع باللغة الفرنسية:

- 1) Brigham, E., & Houston, ,. (2016). *Fundamentals of financial Management* (14 ed.).
- 2) *Communication portant sur la restauration du secteur des assurances en* (2008) .BRAHIM KASSALI conseil national des assurance (CNA)200 .04 ،Algerie
- 3) part of guide to economies , GPD تم الاسترداد من (april, 2021)
- 4) *theorie generale de l'emploi de interet et de la monnaie* .(2002) .john maynard keynes

3/ مواقع الانترنت :

- 1) <https://caar.dz>
- 2) <https://www.saa.dz>
- 3) <https://www.caat.dz>
- 4) <https://www.cna.dz/Acteurs/societes-d-assurance/CASH>
- 5) <https://www.ccr.dz/fr>
- 6) <https://www.cagex.dz>

- 7) /https://www.sgci.dz
- 8) /http://www.trustalgeriains.com/fr
- 9) /https://www.laciar.com
- 10) /https://www.2a.dz
- 11) /http://www.salama-assurances.dz
- 12) /https://www.gam.dz
- 13) /https://allianceassurances.com.dz
- 14) /https://www.macirvie.com
- 15) <http://www.cardifeldjazair.dz/fr/pid3471/presentation-cardif-djazair.html>
- 16) /https://www.axa.dz
- 17) <http://www.konsulat-algerien.de/SAPS.htm>
- 18) <https://cna.dz/Acteurs/Societes-d-assurance/TALA>
- 19) /http://www.caarama.dz
- 20) <http://www.maatec.dz/spip.php?article60>
- 21) المجلس الوطني للتأمينات CNA



